



فهرست الجزء الثالث عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم اجمعين)



صحيفة	صحيفة
١٠ في شهادة النساء على الشهادة	٢ في كتاب الشهادات
١١ في شهادة النساء في قتل الخطأ	٢ في شهادة الاجير
١١ في شهادة النساء في جراح العمود	٣ في شهادة السؤال
والحنود والطلاق والنكاح والانساب	٣ في شهادة الشاعر والمغني والمغنية والنخبة
والولاء والموارث	٣ في شهادة اللاعب بالشطرنج والذرد
١٣ في شهادة الصبيان بمضهم على بعض	٣ في شهادة المولى لمولاه
١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين	٤ في شهادة الرجل لعبادته والرجل
على الميت	لامراته
١٤ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصى	٤ في شهادة الصبي والنصراني والعبد
آخر	٤ في شهادة ذوى القربى بمضهم لبعض
١٥ في شهادة الوصى بدين للميت أو	٩ في شهادة الصديق والايح والشريك
للوارث	٩ في شهادة الكافر للمقتل
١٥ في الفلين مع شهادة المرائين	٧ في شهادة الكافر على الكافر
١٩ شهادة الرجل والمرائين على العرقه	٧ في شهادة لستاء أهل الذمة في الاستهلال
١٧ الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على	٧ في شهادة النساء في الاستهلال
مائة والاخر على خمسين	٨ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال
١٧ في الرجلين يشهدان لانهما ورجل	٨ في شهادة المحدود في التقدي
معها بمال في وصية أو غير وصية	٩ في الشهادة على الشهادة
١٨ في المال يكون يد الرجل فيشهد أن	١٠ في شهادة الشاهد على الشاهد

صحيفة

صحيفة

- ٢٥ ضاحبه قد تصديق به على رجل حاضر
أو غائب
- ١٩ في شهادة السماع في القذف والقتل
والطلاق
- ١٩ في شهادة السماع في الولاة
- ٢٠ في الشاهدين يشهدان على الولاة ولا
يشهدان على العتق
- ٢٠ في شهادة ابي الم لابن مميها في الولاة
- ٢١ في شهادة السماع في الاحباس والموارث
- ٢٢ في شهادة السماع في الدور المتقدم
جيازتها
- ٢٣ في الشهادة على السماع في الدور القريب
جيازتها
- ٢٣ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على
الرجل بكفالة
- ٢٤ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل
بدن
- ٢٤ في الرجل يجب عليه اليمين مع الشاهد
فيردها على المدعى عليه فينكل
- ٢٤ في الرجل يدعى قبل الرجل حقاً بغير
شاهد فتجب اليمين على المدعى عليه
فيأبأها ويردها على المدعى فينكل
- ٢٥ في المدعى عليه يحلف ثم تقوم عليه البيعة
- ٢٥ في الرجل يدعى قبل الرجل كفالة ولا
خلطة بينهما اتجب عليه اليمين أم لا
- ٢٦ في الرجل يدعى قبل الرجل أنه
أكثرى منه دابة
- ٢٨ ﴿كتاب الدعوى﴾
- ٢٨ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها فتقيم
على ذلك امرأتين أو رجلاً
- ٢٩ في المرأة تدعى أن زوجها طلقها ولا
بيعة لها
- ٢٩ في الرجل يدعى على الرجل أنه والده
أو ولده أيحلف أم لا
- ٢٩ في الرجل يدعى قبل المرأة النكاح
ولا يقيم شاهداً أو يقيم شاهداً واحداً
أيحلف له المرأة أم لا
- ٢٩ في العبد يدعى أن مولاه أعتقه ويقيم
شاهداً واحداً أيحلف له أم لا
- ٣٠ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها
وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا
- ٣٠ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً
واحداً
- ٣١ في الرجلين يشهدان على رجل أنه

صحيفة

صحيفة

- أمرهما أن يزواجه ففعلا فأنكر
التزويج وأقربا لوكالة
٣٧ في الرجلين يدعيان السلة ليست في يد
واحد منهما ويقدمان البينة
٣٨ في القوم يشهدون على الرجل أنه
أعتق عبده والعبد والسيد جميعا ينكران
في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه
أعتق عبده فيرد القاضي شهادتهما
فيشتريه أحدهما
٣٩ في الرجل يدعى على الرجل أنه قذفه
ويدعي بيته قربة
٣٧ في الرجل يدعي عبدا قد مات بيد
رجل وقيم البينة أنه عبده
٣٧ في الرجل يدعي عبدا غائبا وقيم البينة
أنه عبده
٣٧ في اليمين مع الشاهد الواحد على
الافرار
٣٣ في الرجل يدعي العبد في يدي رجل
وقيم شاهداً واحداً أولاً يقيم شاهداً
٣٥ في الوكيل والرسول بالبض والانتضاء
يقولان قد اقتضينا أو قبضنا وينكر
ذلك المدعى
٣٦ في الرجلين يدعيان السلة وهي بيد
أحدهما وأقاما البينة
- ٣٧ في الرجلين يدعيان السلة ليست في يد
واحد منهما ويقدمان البينة
٣٨ في التكافؤ في البينة هل هو عند مالك
في المدد أو في المدالة
٣٨ في تكافؤ البينتين
٤١ في الشهادة على الحيازة
٤٣ ما جاء في الشهادة على الموارث
٤٥ في إيقاف المدعى عليه في الأرض عن
العمل فيها
٤٦ في الرجل يدعى داراً في يد رجل
وقيم بيته غير قاطعة فيريد المدعى
عليه أن يبيع أو يهب
٤٦ في الرجل تقوم له البينة على متاعه
أنحاف أنه مباح ولا وهب
٤٧ في الرجل يقضى له القاضي بالقضية
هل يأخذ منه كيفلا
٤٧ في الاستحلاف على البتات
٤٨ في الشريكين يكون لهما الدين على
الرجل فيجده فيريد أحدهما أن
يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد
الشريك الآخر أن يستحلفه الثانية
على مصابته

صحيحة

٤٨ في استحلاف مدعى الحق اذا ادعى

قبله القضاء

٤٨ في استحلاف المدعى عليه

٥٠ في استحلاف النساء والعبيد في المسجد

٥٠ في استحلاف الصبيان

٥١ في استحلاف الورثة على ذكر حق

أبيهم اذا ادعى التبريم أنه قد قضى الميث

٥١ في استحلاف اليهود والنصراني

والمجوسى

٥٢ في تمديد الشهود

٥٢ في تخرج الشاهد

٥٣ في شهادة الزور

٥٤ كتاب المديان

٥٤ في حبس المديان

٥٥ في حبس الوالدين في دين الولد والولد

في دين والديه والزوجين كل واحد

منهما في دين صاحبه والاجداد والحر

والعبد

٥٦ في حبس النساء والعبيد في الدين

والقصاص

٥٦ الحر يؤجر في الدين

٥٦ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين

صحيحة

مكاتبه عليه

٥٦ في حبس المكاتب اذا عجز عن نحم من

نجومه

٥٧ في الوصى أو الورثة يقضون بمض

دين الميت دون بعض علموا بدين

الميت أو لم يعلموا

٥٧ في الوصى يقضى بمض غراماء الميت وفي

المال فضل ثم يتلف المال قبل أن يقبض

من بقى دينهم

٥٨ في الورثة يقبضون تركه الميت فيستلمونها

ثم يأتي الغراماء

٥٩ في المريض يقضى بمض غراماه دون

بعض

٥٩ في المديان يرهن بمض غراماه

٦٠ في الدين يكون للرجلين على الرجل

فيؤخره أحدهما بحصته

٦٠ في الدين يكون للرجلين فيقبض

أحدهما حصته باذن شريكه أو بغير

اذنه

٦٠ القضاء في الدين

٦٠ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما

نصيبه من المديان فيريد شريكه في

صحيفه

الدين أن يقبضه بنصيبه

٦١ في الرجل يموت وبينه وبين رجل

خطبة فيدعي بمض ورثه أن له على

الخليط دينا

٦٢ في المريض يؤخر غرماءه في مرضه

٦٢ في المريض يقرانه قبض دينه من

غرمه

٦٣ في اقرار المريض لوارث بدن

٦٤ في المديان يقر في مرضه بدن لوارث

٦٤ في اقرار الوارث بدن على الميت

٦٤ في اقرار الرجل للرجل عليه ببضعة

دراهم

٦٤ في الشهادة على الميت بدن

٦٥ في الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه

مالا الى رجل صلت من الامر للمأمور

له ثم يموت الامر قبل أن يدفع وليس له

قبل المأمور بالدفع دين

٦٦ الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر

رجلا له عليه دراهم أن يدفعها اليه

قرضا منه له فيعطيه مكان الدراهم دنانير

بم يرجع عليه

٦٦ في الرجل يأمر الرجل أن ينقده عنه غرمه

صحيفه

دراهم فيبيعه بها جارية فيريد أن يرجع

عليه بم يرجع عليه

٦٧ الرجل يأمر الرجل أن ينقده عنه غرمه

دينا ثم يموت القاتل قبل أن يأخذ

الغريم دينه

٦٧ الرجل يجعل دينه قبل عمله

٦٨ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي

رجل فيضمن دينه ثم يريد أن يرجع

به فيا ترك أو يبدله فيما ضمن

٦٨ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك

الذي لك على فلان فقتضاه ولم يكن

المديان أمره فيريد أن يرجع به على

المديان

٦٩ في الرجل يوكل وكيلًا قبض دينه

فيدعي أن قد قبض الدين وضاع منه

٦٩ الوصي يدعي أنه قد قبض دين الميت

٧٠ في الوصي يدفع الى غرماء الميت ديونهم

بغير دينه

٧٠ اليتيم يحتمل ولم يؤنس منه الرشيد يبيع

ويشترى أو يهب أو يتصدق أو يعتق

٧١ مال المحجور عليه ما وهب له وما

استفاد يحجر عليه

صحيفه

صحيفه

٧٧ في اشتراء المحجور عليه طعامه وما يصلحه

العبد دين لأجنبي أ يضرب مع الغرماء

٧٧ استتجار العبد بغير إذن مولاه وأم

٨٤ في الرجل يرهن رهنين بسلفين مختلفين

الولد والمرأة بغير إذن زوجها

أحدهما بالسلف الأول والآخ بالسلف

٧٧ في مديانة المولى عليه واستخباره

الأول والثاني

٧٣ في الوصي يأذن للصبي بالتجارة إذا كان

٨٥ الرجل يحنى جناية فقير من رهنا ثم يفلس

يمتل التجارة

٨٥ في المفلس يكون عليه دين حال ودين

٧٣ فيمن دفع الى عبد محجور عليه أولى

الى أجل

يتيم محجور عليه مالا ليتجر به للرجل

٨٦ في الرجل يفلس وله زرع مرهون

الدافع

٨٦ في المفلس يريد أن يتزوج بمد ما فليس

٧٤ في الحجر على المولى عليه

٨٧ باب الموهوب له الهبة يفلس والهبة

٧٥ في رجل دفع الى رجل مالا فقل

٨٧ فيمن باع سلعة من رجل فأت المشتري

المدفوع اليه كانت لى عليه سلفا وقال

٨٧ في يده قد تغيرت بزيادة أو

الدافع اليه بل أسلفتك إياها

٨٧ فوجد البائع سلعته بغيرها ولم يدع الميت

٧٦ كتاب التفليس

٨٧ مالا سواها

٧٦ في الرجل يقوم عليه بعض غرمائه

٨٨ في الرجل يتباغ الجارية أو الشاة من

بتفليسه

٨٨ الرجل قتلأ ولداً ثم تموت الام ويفلس

٧٧ في المفلس يقر بالدين لرجل

٨٨ المشتري

٧٩ الرجل يفلس وبعض غرمائه غيب

٨٨ في المساق والرامي والصناع يفلس من

٨٠ في المفلس يريد بعض غرمائه حبسه

٨٨ استعمالهم

وتفليسه ويأبى بعضهم حبسه وتفليسه

٨٩ الرجل يفلس وله أم ولد ومذ برون لهم

٨٤ في الرجل يفلس ولغلامه عليه دين

٨٩ أموال فيريد الغرماء أخذ أموالهم

٨٤ الرجل يفلس ولعبد عليه دين وعلى

صحيفة

٩٠ في العبد يفلس وليسده عليه دين

٩١ في دين المرتد

٩٢ ﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

٩٢ في المأذون له في التجارة

٩٢ في العبد المأذون له يبيع بالدين

٩٣ في المأذون له في التجارة يدعو الى طامه

أو يعير شيئاً من ماله

٩٣ في المأذون له في التجارة يستهلك

الوديعة

٩٤ في أم ولد العبد للتاجر وولده يباعون

في دينه

٩٥ في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد

وهبتهم بغير إذن سيدهم

٩٥ في دين العبد المأذون له وتقليسه

٩٦ في المأذون له يفلس وفي يديه سلمة

أو سلم لسيده بعينه

٩٨ في العبد المأذون له يقر على نفسه

بالدين

٩٩ في عهدة ما يشتري العبد المأذون له

في التجارة

٩٩ في الرجل يستتجر عبده النصراني

٩٩ في العبد بين الرجلين يأذن له

صحيفة

أحدهما في التجارة

١٠٠ الدعوى في مال العبد المأذون له في

التجارة

١٠٠ في المأذون له في التجارة يحجر عليه

سيده

١٠٢ ﴿ كتاب الكفالة والحالة ﴾

١٠٢ في الحيل بالوجه ينرم المال

١٠٣ في الحيل بالوجه لا ينرم المال

١٠٤ في الرجل يدعي قبل الرجل حقاً

والمدعي عليه ينكر فيقول الرجل أنا

ضامن بوجهه الى غدا فان جئت بك به

والا فأنا ضامن للحق

١٠٥ في الرجل يدعي قبل الرجل حقاً

والمدعي قبله ينكر فيقول أنا جئت اليوم

فان لم أوفك غداً فالحق الذي يدعي

قبلي حق

١٠٥ في الرجل يشول لي على فلان ألف

دوم فيقول له رجل أنا حميل لك

بياتم ينكر ذلك فلان

١٠٥ في الصبي يدعي رجل قبله حقاً فيكفل

به زجبل فيقضى على الصبي بذلك

الحق فيؤخذ من الحيل فيريد الحيل

صحيفة

أن يرجع على الصبي

١٠٦ القضاء والدعوى في الكفالة

١٠٦ في أخذ الحمل بالحق والمتحمل به متى

غائب أو حاضر

١٠٧ في الحمل أو المتحمل به يموت قبل

محل الحق

١٠٧ في المتحمل به يموت قبل أجل الحق

والمتحمل له وارثه

١٠٨ في المتحمل لرجلين ينيب أحدهما

ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ثم يقدم

الغائب فيريد أن يرجع بحصته

١٠٨ في الرجل يتحمل للرجل بما قضى له

على غيره

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحالة

وهو غائب عنه

١٠٩ في الرجل يتحمل عن الرجل بحالة ثم

يموت الحمل قبل أن يستحق قبل

المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق

بعد موت الحمل

١١٠ في الرجل يقول للرجل دائن فلانا

ذاب (أي وجب وثبت) لك قبله

من حق فأنا له حمل

صحيفة

١١٠ في الرجل يقول للرجل دائن فلانا

وأنا لك حمل ثم يرجع قبل النسيئة

١١٠ في الرجلين يتصلان بالحالة ثم ينيب

أحدهما والمتحمل به فيؤدى الحاضر

المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه

الحق فيريد الحمل أن يتبع صاحبه بما

أدى عنه وصاحب الحق متى

١١١ في القوم يتحملون بالحالة فيندم المطلوب

فيريد طالب الحق أن يأخذ من وجد

من الحملاء بجميع الحق

١١٥ في الغريم يؤخذ منه حمل بعد حمل

١١٦ باب في الحمل يؤخذ منه الحمل

١١٦ في الغريم يؤخذ منه الحمل فإذا حل

الأجل أحرطاب الحق التزيم أي يكون

ذلك تأخيراً عن الحمل

١١٧ باب في الحمل يدفع عن حامله غريم

ما يتحمل به عن الغريم

١١٩ في الرجل يشتري الجارية أو السلفة

ويتحمل له رجل بما أدركه فيها من

فرك

١٢٠ في الحالة في البيع بعينه وبيع الغائب

١٢٠ في الرجل يمتق عبده على مال ويأخذ

صنيفه

منه بالمال حميلا

١٢٠ في الكفالة بكتابة المكاتب

١٢١ في التريم يؤخذ منه قبل محل الاجل

أو بعد محل الاجل حميل أو رهن على

أن يؤخر الى أبعد من الاجل

١٢٢ في التريم الى أجل يؤخذ منه حميل

أو رهن بالقضاء قبل محل الاجل

١٢٣ في الحيل يأتي بالتريم بعد محل الاجل

قبل أن يقضى على الحيل بالمال

١٢٤ في الرجل يطلب قبل الرجل حقا

فيطلب منه حميلا بالخصومة

١٢٥ في الرجل يقضى له القاضي بالقضية

أياخذ منه كفيلا

١٢٦ في الرجل يكون له على الرجل الطعام

الى أجل فيأخذ به منه كفيلا

فيصالحه الكفيل قبل الاجل أو بعده

على أدنى أو أقل أو أجود

١٢٧ في الرجل يدرك قبل الطالب حقا

أيدفع اليه ولا يأخذ منه حميلا

١٢٨ الدعوى في الحالة

١٢٩ في الحالة في الحدود

١٣٠ في كفالة الاخرس

صنيفه

١٣١ في الرجل يقر في مرضه بالكفالة

لوارث أو غير وارث

١٣٢ في كفالة المريض

١٣٣ في الرجل يستأجر الاجير بخدمة

ويأخذ منه بالخدمة حميلا

١٣٤ في الرجل يستأجر الخياط بخيط

ويأخذ منه بالخياطة حميلا

١٣٥ في الرجل يكرى الراحلة بعينها

ويأخذ من الكرى حميلا بالحوالة

١٣٦ في الرجل يكرى كراء مضوءا

ويأخذ منه حميلا بالحوالة

١٣٧ في كفالة العبد بغير اذن ساداتهم

١٣٨ في كفالة العبد باذن ساداتهم

١٣٩ في كفالة العبد المديان باذن سيده

١٤٠ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل

عنه

١٤١ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة

١٤٢ في السيد يكون له على العبد الدين

فيأخذ منه كفيلا

١٤٣ في الحالة الى غير أجل

١٤٤ في الحالة الى موت المتحمل عنه

١٤٥ في الحالة الى خروج العطاء

صحيحة

١٣٢ في الرجل يريد أن يأخذ المال من
المتحمل عنه قبل أن يطلب منه

١٣٢ في الحميل يقتضى من المتحمل عنه
ثم يضيع منه

١٣٣ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضى حالها
في حالة الجارية البكر التي قد عنست

ولم يرض حالها

١٣٤ في كفالة المرأة ذات الزوج بغير
اذن زوجها

١٣٤ في كفالة المرأة بغير اذن زوجها
بأكثر من ثلثها

١٣٥ في كفالة المرأة ذات الزوج باذن
زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفتقر
مالها كله بغير اذن زوجها

١٣٦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يفتقر
مالها باذن زوجها

١٣٧ في كفالة المرأة عن زوجها ثم تدعى
انه أكرهها

١٣٧ في كفالة المرأة الأيم غير ذات الزوج
١٣٨ ﴿كتاب الحوالة﴾

١٣٨ في الرجل المحتال يموت وعليه دين

صحيحة

فيريد الذي أحيل أن يرجع على الذي
أحاله بحقه

١٣٩ في الرجل يحتال بدينه على رجل
في موت الحميل قبل أن يقبض المحتال

دينه فيريد غرماء الحميل أن يدخلوا
على المحتال في غرمه

١٣٩ في الرجل يحيل الرجل على الرجل
وليس له عليه دين فيرضى المحتال

أن يرثه من الدين

١٤٠ في الرجل يكتري الدار بمشرة دنائير
ويحيله بها على رجل ليس له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار من رجل
بمشرة دنائير نقداً ثم يحيله بالكراء

قبل أن يسكن

١٤١ في الرجل يكتري الدار بمشرة دنائير
ولا يشترطوا النقد ثم يحيله بها على

رجل له عليه دين

١٤١ في الرجل يكتري الدار والاجر
على أن يحيله بالكراء على رجل له

عليه دين

١٤١ في الرجل يبيع عبده ويحيل غريمه له

صحيفه

صحيفه

على المشتري ثم يستحق العبد قبل أن

مكاتب له

يفرم المشتري الثمن

١٤٢ في المكاتب يحيل سيده بكتابته على

١٤٢ في المكاتب يحيل منيده بكتابته على

رجل أجنبي

﴿ تمت ﴾



الملائكة والكهنة
لأمام دوائر الهجرة الإيمام مالك بن أنس الأصمعي

رواية الامام سخزون بن سعيد التتوخي عن الامام
عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن الامام مالك بن
أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين

— الجزء الثالث عشر —

﴿أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل﴾

(حقوق الطبع محفوظة للملزم)

الحاج محمد قديسي الشافعي المغربي التونسي

(التاجر بالفحامين بمصر)

— ۱۲ —

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينيف تاريخها عن ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال مقبل عيين وفق الله سبحانه وتعالى فضله للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ النفقات ووجدني حواسي هذه النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طُبعت بمطبعة السعادة بحجّار محافظة مصر سنة ١٩٢٣ هـ - لصاحبها محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشهادات ﴾

﴿ في شهادة الأجير ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت الاجير هل تجوز شهادته لمن استأجره (قال) قال مالك لا تجوز شهادة من هو في عيال الرجل للرجل (قال ابن القاسم) الا أن يكون أجيراً لا يكون في عياله ولا في مؤنته قال عبد الرحمن بن القاسم لا تجوز شهادة الاجير لمن استأجره الا أن يكون مبرزاً في العدالة وهو قول مالك واذا كان الاجير في عياله فلا تجوز شهادته وان كان ليس في عياله جازت شهادته ﴿ قال سحنون ﴾ وانما رددت شهادته اذا كان في عياله لانه يجر اليه وجره اليه جرّاً الى نفسه ألا ترى أن الاخ اذا كان في عيال أحيه لم يجز شهادته لجره اليه لان جرّه اليه جرّاً الى نفسه فاذا لم يكن في عياله وكان مبرزاً في العدالة جازت شهادته له في الاموال والتعديل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا جاري الى نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن شرح أنه قال لا أجيز شهادة القريب ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لمن استأجره ولا المبد ليسيده ولا الخصم ولا دافع المنعم

❦ في شهادة السؤال ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ ولا تجوز شهادة السؤال وهذا قول مالك وإنما الذي لا تجوز فيه شهادة السؤال في الشيء الكثير الأموال وما أشبهها وأما الشيء النافه اليسير ففيه جائزة إذا كان عدلاً ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني بعض أهل العلم قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون لم يكن السلف الذين مضوا يجيزون شهادة القانع ❦ قال ابن وهب ❦ وكان بعض من مضى لم يكن يجيز شهادة السائل

❦ في شهادة الشاعر والمغني والمغنية والناثحة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت شهادة المغني والمغنية والناثحة والشاعر أتقبل شهادتهم (قال) سألت مالكا عن الشاعر أتقبل شهادته فقال ان كان ممن يؤذي الناس بلسانه ويهجوهم اذا لم يعطوه ويمدحهم اذا أعطوه فلا أرى أن تقبل شهادته (قال مالك) وأن كان ممن لا يهجو الناس وهو ممن اذا أعطي شيئاً أخذته وليس يؤذي بلسانه أحداً وان لم يعط لم يهجوهم فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً وأما الناثحة والمغنية والمغني فما سمعت فيه شيئاً الا أني أرى أن لا تقبل شهادتهم اذا كانوا معروفين بذلك

❦ في شهادة اللاعب بالشطرنج والرد ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت اللاعب بالشطرنج والرد أتقبل شهادته في قول مالك (قال) قال مالك في الذي يلعب بالشطرنج اللدن عليها فلا تقبل شهادته (قال) فان كان إنما هو المرة بعد المرة فأرى أن تقبل شهادته اذا كان عدلاً ❦ قلت ❦ وكان مالك يكره أن يلعب بالشطرنج قليلاً كان ذلك أو كثيراً (قال) نعم كان يراها أشد من الرد (قال) وسألت مالكا عن هذا كله فأخبرني بما أخبرتك

❦ في شهادة المولى لمولاه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن عبدي شهد لي على شهادة وهو عبدي ثم أعقته فشهد لي بها

أَتَجُوزُ شَهَادَتَهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ شَهَادَةُ الْمَوْلَى لِمَوْلَاهُ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَرَى
شَهَادَتَهُ جَائِزَةً لِلَّذِي قَالَ مَالِكٌ مِنْ شَهَادَةِ الْمَوْلَى لِمَوْلَاهُ (وَسُحْنُونَ) إِذَا كَانَ مَا شَهِدَ
لَهُ بِهِ لَا يَجْرُؤُ بِهِ إِلَى نَفْسِهِ شَيْئًا وَلَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْهَا شَيْئًا

— ❦ — فِي شَهَادَةِ الرَّجُلِ لِعَبْدِ ابْنِهِ وَالرَّجُلِ لَامِرَأَتِهِ — ❦ —

❦ قُلْتُ ❦ (قَالَ) لَابْنُ الْقَاسِمِ أَرَأَيْتَ شَهَادَةَ الرَّجُلِ لِعَبْدِ ابْنِهِ أَتَجُوزُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا تَجُوزُ
شَهَادَةُ الرَّجُلِ لَابْنِهِ فَعَبْدُهُ يَنْزِلُهُ ❦ قُلْتُ ❦ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أُمَّةً شَهِدَتْ لَهَا بِالْعَتَقِ زَوْجَهَا
وَرَجُلًا أَعْجَنِي (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الزَّوْجِ لَامِرَأَتِهِ وَلَا الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا
(قَالَ) وَلَوْ شَهِدَ زَوْجٌ لَامِرَأَتِهِ وَرَجُلٌ أَعْجَنِي أَنْ سَيِّدَهَا أَعْتَقَهَا كَانَ أُخْرَى أَنْ
لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ ❦ قَالَ سُحْنُونَ ❦ وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا أَسْفَلَ

— ❦ — فِي شَهَادَةِ الصَّبِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْعَبْدِ — ❦ —

❦ قُلْتُ ❦ أَرَأَيْتَ الصَّبِيَّ إِذَا شَهِدَ بِشَهَادَةٍ وَهُوَ صَغِيرٌ فَرَدَّهَا الْقَاضِي أَوْ الْعَبْدُ أَوْ
النَّصْرَانِيُّ إِذَا شَهِدُوا فَرَدَّ الْقَاضِي شَهَادَتَهُمْ فَكَبَّرَ الصَّبِيَّ وَأَعْتَقَ الْعَبْدَ وَأَسْلَمَ النَّصْرَانِيَّ
ثُمَّ شَهِدُوا بِهَا بَعْدَ أَنْ رُدَّتْ (قَالَ) فَانْهَاهُ غَيْرُ جَائِزَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُدَّتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَهِيَ
جَائِزَةٌ ❦ ابْنُ وَهَبٍ ❦ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ
عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ قَضَى فِي شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَشْرُكِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ إِذَا شَهِدَ بِهَا
الْمَمْلُوكُ بَعْدَ عَتَقِهِ وَالصَّغِيرُ بَعْدَ كِبَرِهِ وَالْمَشْرُكُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا رَدَّتْ عَلَيْهِمْ
قَبْلَ ذَلِكَ ❦ ابْنُ وَهَبٍ ❦ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَهِيَ مُرَدُّودَةٌ أَبَدًا ❦ ابْنُ وَهَبٍ ❦ وَقَالَ
أَبُو الزَّيْنَادِ وَمَكْحُولٌ وَقَالَ الْحَسَنُ مِثْلَهُ (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ) فِي الْمَشْرُكِ مِثْلُ قَوْلِ
عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ

— ❦ — فِي شَهَادَةِ ذَوِي الْقُرْبَى بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ — ❦ —

❦ قُلْتُ ❦ أَرَأَيْتَ إِنْ شَهِدَ لِي أَبِي أَوْ ابْنِي أَنْ فَلَانَا هَذَا الْمِيتَ أَوْصَى إِلَيَّ أَتَجُوزُ

شهادتهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز شهادة الابن لآبائه ولا شهادة
 الابن لآبائه (قلت) تحفظ عن مالك في شهادة ولد الولد لجدهم أو شهادة الجد لولد
 الولد (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى أن يجوز (قلت) فهل تجوز شهادة
 الرجل لمكاتبه (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه ولا أراها جائزة (قلت)
 أرايت شهادة الزوج لامرأته وشهادة المرأة لزوجها (قال) قال مالك لا تجوز
 (قلت) تجوز شهادة الام لابنها أو الابن لأمه في قول مالك (قال) لا (ابن
 وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لم يكن يتيم سلف المسلمين
 الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الاخ لأخيه ولا الرجل لامرأته ثم
 دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حلت الولاية على آباءهم فدرت شهادة
 من آباءهم إذا كانت من قرابة وكان ذلك من الولد والوالد والاخ والزوج والمرأة لم
 يتيم الا هؤلاء في آخر الزمان (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد
 مثله (قال ابن وهب) وأخبرني من أثق به عن شريح الكندي وغيره من أهل
 العلم من التابعين مثل قول ابن شهاب في الوالد والولد والزوجة والاخ (ابن مهدي)
 عن شيبان بن عبد الرحمن عن جابر عن الشعبي عن شريح قال هؤلاء دافعو منرم فلم
 يكن يحيز شهادتهم الولد والوالد والزوج والمرأة وقد قال في الشهادات وما لا يجوز
 منها لذوي القربايات وغيرهم فقال يرجع ذلك كله الى جر المرأة الى نفسه ودفعه عنها
 انه لا تجوز شهادة ولد لوالده ولا لوالده لولده ولا زوج لامرأته ولا امرأة لزوجها من
 ذلك شهادته له بالمال وشهادته له بالتعديل وجرته عند من شهد عليه وهو من دفعه
 عنه ودفعه عنه جرته الى نفسه وذلك يرجع الى المرأة فيمن كان بهذه المنزلة منه كأنه يدفع
 عن نفسه ويجر إليها والدفع عنها جر إليها لانه اذا جر الى أبيه وابنه وأمه وزوجته فانه
 يدفع عنهم ودفعه عنهم جر إليهم وجره إليهم لموضعهم منه جر الى نفسه لابن وهب

— في شهادة الصديق والاخ والشريك —

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة الرجل هل تجوز للصديق الملائف (قال) قال مالك شهادة الرجل تجوز لأخيه إذا كان عدلاً ولمولاه فالصديق الملائف بهذه المنزلة (قال مالك) إلا أن يكون في عياله أحد من هؤلاء يمونه فلا تجوز شهادته له ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشريكين المتفاوضين إذا شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير التجارة أتجوز شهادته (قال) ذلك جائز إذا كان لا يجر إلى نفسه بذلك شيئاً ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿ ابن مهدي ﴾ وإن عمر بن عبد العزيز وشريحا وإبراهيم النخعي والحسن قالوا تجوز شهادة الأخ لأخيه قال عمر بن عبد العزيز إذا كان عدلاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ قيل للشعبي مآذني ما يجوز من شهادة ذوى الارحام فقال الأخ لأخيه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت مالكا يقول لا تجوز شهادة الأب لابنه ولا الابن لأبيه ولا الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها فأما الأخ إذا كان غناه له غنى أن أفاد شيئاً أصابه منه شيء أو كان في عياله فاني لا أرى شهادته له جائزة وأما إذا كان منقطعاً منه لائتاله صلته ولا فائدته قد استغنى عنه ولا بأس بحاله رأيت شهادته له جائزة ﴿ قيل ﴾ لمالك أفرأيت الرجل ذا الود للرجل المصافي له يصله ويمطف عليه (فقال) لا أرى شهادته له جائزة وإذا كان لا يتاله معروفه ولا صلته فأرى شهادته له جائزة

— في شهادة الكافر للمسلم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا هلك في السفر وليس معه أحد من أهل الاسلام أتجوز شهادة أهل الكفر الذين معه أن أوصى بوصية (قال) لم يكن مالك يميز شهادة أحد من أهل الكفر لافي سفر ولا في حضر ولا أرى أن تجوز شهادتهم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال لا تجوز شهادة اليهودي ولا النصراني فيما بين المسلمين حتى يسلموا ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس لأهل

الكفر على المسلمين شهادة ولا يجتمع حكم يكون بين مسلم وبين كافر الا كان ذلك على الاسلام وأمر أهل الاسلام ولا تجوز شهادة نصراني في أمر الاسلام ولا في أمر أهل الاسلام

❦ في شهادة الكافر على الكافر ❦

❦ قلت ❦ أرايت أهل الذمة هل تجوز شهادتهم بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك (قال) لا ❦ ابن وهب ❦ عن الحرث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض وتجاوز شهادة المسلمين عليهم ولا تجوز شهادتهم على المسلمين ❦ ابن وهب ❦ وقال عطاء بن أبي رباح مثله ❦ يونس ❦ وقال ابن شهاب لا تجوز شهادة يهودي على نصراني ولا نصراني على يهودي وقال يحيى بن سعيد ❦ ابن وهب ❦ وقال الحسن لا تجوز شهادة النصراني واليهودي والمجوسي بعضهم على بعض (وقال الشعبي) لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين فلها جائزة على من سواهم . من حديث ابن وهب

❦ في شهادة نساء أهل الذمة في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولاية في قول مالك (قال) لا ولا شهادة رجالهم لا تجوز في شيء من الأشياء وكيف تجوز شهادة نسائهم وقد ردت شهادة أهل الذمة غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين

❦ في شهادة النساء في الاستهلال ❦

❦ قلت ❦ أرايت شهادة النساء في الاستهلال أيجوز أم لا في قول مالك (قال) قال مالك شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ❦ قلت ❦ كم قبل في الشهادة على الولاية

من النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ديمية بن أبي عبد الرحمن تجوز شهادتهن على الاستهلال وذلك أن الاستهلال سنة ومما يكون أنه لا يشهد المرأة عند النفاس إلا النساء وقد رأى الناس أن قد تم أمره وكل جسده إلا الاستهلال والاستهلال لا يبقى كما يبقى الجسد فيرى ويشهد عليه فشهادة من حضر النفاس من النساء جائزة على الاستهلال

﴿ في شهادة المرأة الواحدة في الاستهلال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما لا يراه الرجال هل تجوز فيه شهادة امرأة واحدة (قال) قال مالك لا يجوز في شيء من الشهادات أقل من شهادة امرأتين لا تجوز شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء ﴿ قلت ﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما تجوز فيه شهادة النساء وحدهن فإنه لا يقبل فيه أقل من امرأتين ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن عطاء قال تجوز شهادة النساء فيها لا ينظر إليه الرجال أربع نسوة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن منصور عن الحكم بن عثبة قال امرأتان ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال الشعبي تجوز شهادة أربع نسوة فيما لا يراه الرجال ﴿ قال سحنون ﴾ فكيف بمن يريد أن يجيز شهادة امرأة واحدة وكان زيد بن أسلم يحدث أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن رضاع المرأة فتبسم وقال فكيف وقد قيل ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث التميمي عن حلام البسي عن رجل من بني عيس قال سألت عليا وابن عباس عن رجل تزوج امرأة فجاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها فقالا إن تنزه عنها فهو خير لك وأما أن يحرّمها عليك أحد فلا

﴿ في شهادة الحدود في القذف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحدود في القذف هل تجوز شهادته في قول مالك ابن تاب

في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت المحدود في القذف هل تجوز شهادته في الطلاق (قال) قال مالك نعم تجوز شهادته اذا ظهرت منه توبة وحسنت حاله ﴿قال﴾ وأخبرني بعض اخواننا أنه قيل لملك قال رجل الصالح الذي هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجوز شهادته بعد ذلك وعدائه وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته الى كان فيعا (قال مالك) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا هاهنا رجلا صالحا عدلا فلما ولي الخلافة ازداد وارفع وزهد في الدنيا وارفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة من تاب من الذين جلد المنيرة بن شعبة ﴿ابن وهب﴾ وان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وشريحا وعطاء قالوا تجوز شهادة المحدود في القذف اذا تاب ﴿ابن مهدي﴾ عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عمران بن موسى قال شهدت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف مع آخر معه ﴿ابن مهدي﴾ عن محمد بن مسلم عن ابراهيم بن مبسرة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استتاب الثلاثة فتاب الاثنان وأبى أبو بكر فلما زلت شهادة الذين تابوا ولم تجز شهادة أبي بكر

في الشهادة على الشهادة

﴿قلت﴾ لابن القاسم أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز الشهادة على الشهادة في قول مالك في الحدود والقرية (قال) قال لي مالك الشهادة على الشهادة جائزة في الحدود والقرية والطلاق وكل شيء من الاشياء الشهادة على الشهادة فيه جائزة كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ رأيت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاية في قول مالك (قال) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز على شهادة عدد كثير

❦ في شهادة الشاهد على الشاهد ❦

❦ قلت ❦ وتجوز شهادة الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ❦ قلت ❦ ولا يجوز أن يشهد شاهد على شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على شهادة ذلك الشاهد الذي أشهده (قال) لا يحلف لأنها ليست بشهادة رجل تام انما هي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى ❦ قال سحنون ❦ وانما يجوز اليمين مع الشاهد في المال وان حلقه مع الشاهد على الشاهد ليس بمال فذلك لا يجوز ❦ سحنون ❦ كل موضع تجوز فيه اليمين مع الشاهد فشهادة النساء فيه جائزة (وقال غيره) ألا ترى أنه لو جاز حتى يثبت له الشاهد لم يصل الى قبض ذلك المال الا بيمين نائية فصارت عليه يمينان وانما جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد واليمين واحدة ولا يكون عيinin

❦ في شهادة النساء على الشهادة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت شهادة رجل وامرأتين أتجوز على شهادة رجل في القصاص (قال) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في القصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن فيه على شهادة غيرهن في شيء من هذه الوجوه (قال) وتجاوز شهادتهن على الشهادة اذا كان معهن رجل في الاموال وفي الوكالات على الاموال وكذلك قال لي مالك ولا تجوز شهادتهن ولو كن عشرين امرأة على شهادة امرأة ولا رجل اذا لم يكن معهن رجل كذلك قال مالك وانما يجوز من النساء اذا شهدت امرأتان على مال مع يمين صاحب الحق فاذا كانت الشاهدتان على شهادة كانتا بمنزلة الرجل يشهد على شهادة رجل فلا يجوز الا ومعه غيره فذلك هما لا يجوزان الا ومعهما رجل وشهادة امرأتين على شهادة رجل وما كثر منهن سواء بمنزلة واحدة لا تجوز الا ومعهن رجل الا أن يشهدن هن أنفسهن على حق فيكن بمنزلة الرجل مع اليمين وهذا قول مالك (وقال) أشهب بن عبد العزيز مثل قول ابن القاسم في شهادتهن

على الشهادة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان كبار أصحاب مالك يقولون ان شهادتهن لا تجوز على شهادة ولا على وكالة في مال وهو ان شاء الله عدل من القول ولا تجوز تزكية النساء في وجهه من الوجوه لافيا تجوز فيه شهادتهن ولا في غير ذلك ولا يجوز للنساء أن يزيكن النساء ولا الرجال قال مالك وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير ولا تقبل تزكيتهن على مال ولا على غير ذلك

﴿ في شهادة النساء في قتل الخطأ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء في قتل الخطأ أتجوز في قول مالك (قال) نعم لانه مال وشهادتهن في المال جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ وانما تجوز شهادتهن في الخطأ اذا بقي البدن قائماً وشهدت البينة عليه أنهم رأوه قتيلاً فأما أن يشهد النساء على القتل خطأ وقتل رأياً فلانا قتيلاً قتلته فلان خطأ وقد دفن ولم تقم بينة على البدن فان الشهادة لا تجوز لان شهادة النساء انما جازت على وجه الضرورة لان القتل لا يبقى وان البدن يبقى فليس فيه ضرورة ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك تجوز شهادتهن على الاستهلال اذا بقي بدن الصبي وشهد المدول أنهم رأوه ميتاً لان الاستهلال لا يبقى والبدن يبقى فيرى وكذلك قال ربيعة في الاستهلال ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء في الجراحات الخطأ أجائزة في قول مالك (قال) نعم

﴿ في شهادة النساء في جراح العمد والحدود والطلاق ﴾

﴿ والنكاح والانساب والولاء والموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد رجل وامرأتان أتجوز على شهادة رجل في التخصاص (قال) لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في التخصاص ولا في الطلاق ولا في النكاح ولا تجوز شهادتهن على شهادة غيرهن عندي في شيء من هذه الوجوه ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة امرأتين مع رجل على العفو عن الدم أتجوز أم لا (قال) لا تجوز شهادتهن على العفو عن الدم ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان شهادتهن لا تجوز في دم العمد

فكذلك لا تجوز في الممو عن الدم ﴿ قلت ﴾ أرأيت شهادة النساء هل تجوز في الموارث والانساب في قول مالك (قال) قال مالك شهادة النساء جائزة في الموارث وفي الأموال ولا تجوز في الانساب ﴿ سحنون ﴾ وانما جازت في اختلافهم في المال في الميراث لانه مال والنسب معروف بغير شهادتهن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت شهادة النساء أتجوز على الولاء في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء على الولاء ولا على النسب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدن على السماع في الولاء أتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على السماع ولا على غيره في الولاء ولا في النسب لانه لا تجوز شهادتهن في الدعوى ولا في النسب على حال من الحالات ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن الحجاج بن أرطاة عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ومن الخلفيتين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود ﴿ سحنون ﴾ قال ابن وهب وذكره أيضاً الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيتين من بعده أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح والحدود الا أن عقيلاً لم يذكر الخلفيتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في الطلاق ولا في القتل قال ابن شهاب مضت السنة بذلك بأن لا تجوز شهادة المرأتين مع الرجل في القتل والنكاح والطلاق والحدود ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تجوز شهادة النساء في القتل والحدود والطلاق والنكاح والعتاقة (قال ابن شهاب) من حديث مالك ولا في العتاقة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان عن مكحول قال لا تجوز شهادتهن الا في الدين وقاله مالك لا تجوز الا حيث ذكرها الله فيه في الدين أو ما لا يطلع عليه أحد الا من للضرورة الى ذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الحدود والطلاق والطلاق من أشد الحدود

﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن ابراهيم قال لا تجوز شهادة النساء في الفرقة والنكاح (وقال الحسن) لا تجوز في الحدود والطلاق من الحدود.

﴿ في شهادة الصبيان بعضهم على بعض ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سئل مالك عن غلامين لم يبلغا الحلم اقتتلا فقتل أحدهما صاحبه فقال الميت فلان قتلني وشهد على لسانه واعترف القاتل الحي أنه فعل ذلك به أرى أن يؤخذ بقول الميت ويقسم عليه أو باعتراف القاتل الحي لصاحبه فقال مالك لا ينفعك هذا إلا بالشهود ولا ينفعك قول الميت ولا اقرار الحي (فقال) له صاحبه لا يكون في هذا قسامة (قال) لا أرى ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت قول مالك يجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض ما لم يتفرقوا أو يدخل بينهم كبير أو يجنبوا في أي شيء كان ذلك (فقال) في الجراحات والقتل اذا شهد فيه اثنان فصاعداً قبل أن يتفرقوا وكان ذلك بعضهم في بعض صبيان كلهم ولا تجوز فيه شهادة واحد ولا تجوز فيه شهادة الاناث أيضاً من الصبيان في الجراحات فيما بينهم ولا تجوز شهادة الصبيان لكبير ان كانوا شهدوا له على صبي أو على كبير وليس في الصبيان قسامة فيما بينهم بعضهم لبعض الا أن يقتل رجل كبير صبياً ويشهد رجل على قتله فتكون القسامة على ما يشهد به الشاهد من عمد أو خطأ ﴿ سحنون ﴾ وقد قال غير واحد من كبار أصحاب مالك انه لا تجوز شهادتهم في القتل ولا تجوز شهادة الاناث وقد قال كبير من أصحاب مالك وهو المخزومي ان الاناث يحزن وان شهادة الصبيان في القتل جائزة ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن نافع وغيره في الصبي يشهد عليه صبيان أنه ضرب صبياً أو جرحه ثم نزا في جرحه فأت أولياء الدم قسمون لمن ضربه مات ويستحقون الدية ﴿ وذكر ابن وهب ﴾ إن علي بن أبي طالب وشريحاً وعبد الله وعروة بن الزبير وابن قسيط وأبا بكر بن حزم وريعة انهم كانوا يحجزون شهادة الصبيان فيما بينهم ما لم يتفرقوا وينقلوا الى أهلهم أو يختلقوا ويؤخذ بأول أقوالهم (قال) بعضهم ولا تجوز على غيرهم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال كانوا يستجيزون

شهادة الصبيان فيما بينهم وكان إبراهيم لا يميزها على الرجال . وقاله الحسن البصري
 من حديث ابن مهدي عن ابن المبارك عن فضالة عن الحسن . وقاله الشعبي من حديث
 ابن مهدي عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة وقال أبو الزناد أنها السنة وقاله عمر بن
 عبد العزيز

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بدين علي الميت ❦

❦ قلت ❦ أرايت الوصيين اذا شهدا بدين علي الميت أيجوز شهادتهما أم لا في قول
 مالك ❦ قال ❦ قال مالك تجوز شهادة الوصي على الميت ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد
 وارثان على الميت بدين أو شهد وارث واحد أيجوز في قول مالك (قال) نعم وان كان
 اتما شهد له واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكح وأبى
 أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي يصفيه من الدين فان كان سفيها لم تجز
 شهادته ولم يرجع عليه في حظه بقليل ولا كثير

❦ في شهادة الوصيين أو الوارثين بوصي آخر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أوصى الى رجلين فشهد الوصيان بعد موت الموصي أنه أوصى الى
 فلان أيضا معنا أيجوز أم لا (قال) قال مالك نعم يجوز ❦ سحنون ❦ وقال غيره يجوز
 ان ادعى ذلك الوصي الثالث اذا لم يكن لهما فيما أدخله به على أنفسهما منفعة لهما لانه
 لا يجوز شهادة أحد يجره الى نفسه وكذلك شهادة الوارثين مثل شهادة الوصيين
 ❦ قلت ❦ أرايت ان شهد رجلان من الورثة ان أباهما أوصى الى فلان (قال) لم أسمع
 من مالك فيه شيئا وأراه جازا لأن مالكا قال لو شهد الوارثان على نسب يلحقاه بأبيهما
 أو بوصية لرجل بمال أو بدين على أبيهما جاز ذلك فكذلك الوصية ❦ قال ❦ ولقد سئل
 مالك عن الوارثين يشهدان على عتق ومعهما أخوات (قال) ان كان من الرقيق
 الذين لا يهتمون على جر الولاء اليهم في ذنابة الرقيق وضعتهم جاز ذلك وعتق
 الرقيق من رأس المال وان كان من العبيد الذين يرغب في ولائهم ويهتمون على جر

ولاء هؤلاء المييد دون أخواتهم أو امرأة أبيهم أو ما أشبه ذلك لم يجز ذلك
 ﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد النساء للوصي أنه أوصى اليه هذا الميث أتجوز شهادتهن
 مع الرجل (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ولكن ان كان في شهادتهن عتق
 وإبضاع النساء فلا أرى أن تجوز ﴿سحنون﴾ وقال غيره وقد أخبرتك قبل هذا
 ان شهادة النساء على غير المال ليست بجائزة وان الوصي الذي يثبت أو الوكيل ليس
 بمال ألا ترى أنهما اذا ثبتا فاستحقا من المال شيئاً يكون لهما به شاهد واحد أنهما
 لا يحلفان معه لان المال ليس لهما وأن الذي يحلف غيرها وهو صاحب المال وانما
 جازت شهادة النساء في الاموال لمن يستحق المال بشهادتهن

﴿في شهادة الوصي بدين للميت أو للوارث﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد الوصي بدين للميت على الناس أيجوز ذلك في قول مالك
 (قال) لا ﴿قلت﴾ لم قال ذلك لا يجوز (قال) لانه يجر الى نفسه ﴿قلت﴾ أرأيت
 ان كان الزنة كلهم كباراً أتجوز شهادة الوصي (قال) ان كان الزنة عدولا وكان
 لا يجر بشهادته شيئاً يأخذه فشهادته جائزة ﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد الوصي لورثة
 الميت بدين لم على أحد من الناس أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز
 ذلك لانه هو للناظر لهم ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الورثة كباراً (قال) اذا كانوا كباراً
 وكانوا عدولا يلون أنفسهم قارى شهادته لم جائزة لانه ليس يقبض لهم الوصي شيئاً
 انما يقبضون لانفسهم اذا كانت جالهم مرضية

﴿في الميمن مع شهادة المرأتين﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان شهدت امرأتان أنه أوصى لهذا الرجل بكذا وكذا أتجوز شهادتهما
 في قول مالك (قال) نعم جائزة فان لم يكن غيرهن حلف معهن واستحق حقه (قال)
 وامرأتان ومائة امرأة في ذلك سواء يحلف معهن ويستحق حقه ﴿قلت﴾ ويحلف
 مع المرأة الواحدة في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فان شهدت امرأتان ليه ليه

لا امرأة أو لصي أيحلفون ويستحقون (قال) أما العبد والمرأة فتم يحلفون ويستحقون
وأما الصبي فلا يحلف حتى يكبر وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فإن كان في الورثة كبير
واحد أو كبيران أيحلفان (قال) من حلف منهم فأنما استحق مقدار حقه ولا يستحق
للأصاغر شيئاً وإنما يستحق كل من حلف مقدار حقه من ذلك ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن نكل إلا كابر عن اليمين وبلغ الأصاغر كان لهم
أن يحلفوا ويستحقوا حقهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الذي إذا
شهد له امرأتان بحق من الحقوق على رجل مسلم أيحلف الذي مع شهادة هؤلاء
النساء ويستحق حقه في قول مالك (قال) نعم قال مالك سمعت ربيعة بن أبي عبد
الرحمن يقول شهادة المرأتين جائزة في الدين يستحلف مع شهادتهما صاحب الحق
﴿قال ابن وهب﴾ وقاله يحيى بن سعيد

شهادة الرجل والمرأتين على السرقة

﴿قلت﴾ أرايت إذا شهد رجل وامرأتان على السرقة أضمنه المال ولا تقطعه في
قول مالك (قال) نعم هو قول مالك أن يضمن المال ولا يقطع لأن مالكاً قال في
العبد يقتل العبد عمداً أو خطأ ويأتي سيده بشاهد واحد أنه يحلف يميناً واحدة
ويستحق العبد ولا يقتله وإن كان عمداً لأنه لا يقتل بشاهد واحد وأرى في الرجل
يشهد وحده بالسرقة على الرجل أنه لا يقطع بشهادة الشاهد الواحد ويحلف المسروق
منه المتاع مع شاهده ويستحق متاعه ولا يقطع وكل جرح لا يكون فيه قصاص
فأنما هو مال فلذلك جازت فيه اليمين مع الشاهد مثل جرح الخاتفة والمأمومة ومثلهما
بما لا قود فيه بما هو مخوف ومتلف ﴿قال سحنون﴾ وكل جرح فيه قصاص
فشهادة رجل ويمين الطالب يقتضيهما لاث الجراح لا قسامة فيها وفي النفس
القسامة فلما كانت النفس تقتل بشاهد واحد مع القسامة فلذلك اقتبس الجروح بشهادة
رجل مع يمينه إذا كان عدلاً وليس في السنة في الجراح قسامة ﴿ابن وهب﴾ وقد
قال عمر بن عبد العزيز وقضى باليمين مع الشاهد الواحد في الجراح في العمد والخطأ

— الشاهدان يختلفان يشهد أحدهما على مائة والآخر على خمسين —

قلت ﴿ رأيت أن أقت شاهدا على مائة وآخر على خمسين ﴾ (قال) قال مالك أن أردت أن تحلف مع شاهدك الذي يشهد لك بمائة وتستحق المائة فذلك لك وإن أبيت أن تحلف ولأردت أن تأخذ الخمسين بغير عين فذلك لك ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن غير واحد من أهل العلم أنهم كانوا يقولون كلهم في الرجلين يختلفان في الشهادة على الحق فشهد هذا بمائة دينار وشهد هذا بخمسين ديناراً أنه يقضي له بخمسين لأن شهادتهما قد اجتمعت على الذي هو أدنى

— في الرجلين يشهدان لأفسهما ولرجل معهما بمال في وصية أو غير وصية —

قلت ﴿ رأيت أن شهدا أن فلانا تكفل لأبيهما ولفلان لرجل أجنبي بالف درهم آتجوز شهادتهما في قول مالك ﴾ (قال) لا تجوز شهادتهما عندي لأن الشهادة كلها باطل ﴿ قال سحنون ﴾ ولأن فيها جراً إلى أبيهما ﴿ قلت ﴾ رأيت أن شهد رجلان أن لهما ولفلان معهما على فلان ألف درهم آتجوز شهادتهما لفلان بحصته من الدين في قول مالك ﴾ (قال) لا ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل إذا شهد لرجل في ذكر حق له فيه شيء لم تجز شهادته لاله ولا لغيره وهذا مخالف للوصية لو شهد رجل على وصية قد أوصى له فيها شيء فإن كان الذي أوصى له به شيئاً نافياً يسيراً لا يثبت عليهم جازت شهادته له ولغيره وذلك أنه لا ينبغي أن يجاز بعض الشهادة ويرد بعضها بالثمة ولو أن رجلاً شهد على وصية رجل وفيها عتق ووصايا لقوم لم تجز شهادته في العتق وحده للشبهة وجازت في الوصايا للقوم مع أيمانهم وإنما ترد شهادته إذا شهد له ولغيره في كتاب ذكر حق وله فيه حق فهذا الذي ترد شهادته له ولغيره وهذا أحسن ما سمعت ﴿ قلت ﴾ فإن أحلفتهم مع الشاهد في الوصية وفيها العتق والثالث لا يثبت بذلك ﴾ (قال) فأنما يكون لهم بأيمانهم ما فضل عن العتق ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل هلك فشهد له رجل أنه أوصى لقوم بوصايا وأوصى للشاهد منها بوصية وأوصى إلى الشاهد وهو يشهد على

جميع ذلك فسمعت مالكا يقول اذا كان الذي يشهد به لنفسه أسرا تأملا لا يتهم على مثله رأيت شهادته جائزة ﴿ قال ﴾ وأخبرني بعض من أئق به أن مالكا قال لا تجوز شهادته هذه له ولا لغيره اذا كان يتهم لانه اذا ردت شهادته في بعض حتى يكون فيها متما ردت في كلها ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روي في هذا الاصل اختلاف عن مالك وغيره وسأذكره ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد في رجل شهد في وصية رجل وقد أوصى له ببعض الوصية قال ان كان وحده ليس ممة شاهد في الوصية غيره لم تجز شهادته لنفسه وان كان ممة شاهد آخر يشهد له جازت شهادته لنفسه ولغيره وان كان وحده جازت شهادته لمن شهد له وردت شهادته عن نفسه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسألت عنها مالكا فقال لا تجوز شهادته لنفسه ولا تجوز شهادة الموصى له ولا لغيره ^(١) ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أبوب عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن رجل كانوا من قبائل شتى كانوا في سفر فتوفي أحدهم فأوصى لقوم بوصية من ماله ليس لهم من يشهد على ما أوصى اليهم به الا بعضهم لبعض فقال انه لا تجوز شهادة بعضهم لبعض الا أن يشهد لهم من ليس له في الوصية حق أو يشهدوا غيرهم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا تجوز شهادة الموصى له وان كان طالب الحق غيره ولا الموصى اليه لصاحبه ^(٢) لان شهادته جر الى نفسه ولو جازت شهادته لجاء رجلان قد شهدا على الوصية فشهدا أنه قد أوصى لهما فيثبت حق كل واحد منهما بشهادة صاحبه مع بيئته ففي هذا بيان من هذا وغيره

﴿ في المال يكون بيد الرجل فيشهد أن صاحبه ﴾

﴿ قد تصدق به على رجل حاضر أو غائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتني أبررت أن فلانا دفع الى ألف درهم وأنها لفلان لرجل آخر (قال) يخلف هذا الذي زعمت أنها له ويستحق حقه لان اقرارك هذا لانما هي شهادة اذا كان المقر له حاضرا فان كان غائبا لم تجز شهادتك له لانك تقر بشيء بقي في يدك فتتهم (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في الرجل يشهد في الشيء قد جعل على يديه المال

أو غيره أن فلانا الذي وضعه على يديه قد تصدق به على فلان ورب المال ينكر (قال مالك) ان كان الذي يشهد له حاضرا فأرى شهادته جائزة وان كان غائبا لم أر أن تجوز شهادته لانه يتهم هاهنا لان المال يبقى في يديه (قال ابن القاسم) وذلك اذا كان المشهود له غائبا انما هي الغيبة التي ينفع فيها بالمال

❦ في شهادة السماع في القذف والقتل والطلاق ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان سمع رجل رجلا يقول لفلان على فلان كذا وكذا أو يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو يقول سمعت فلانا يقذف فلانا أو يقول سمعت فلانا يطلق فلانا ولم يشهده الا أنه مر فسمعه وهو يقول هذه المقالة أيشهد بها وانما مر فسمعه يتكلم بها ولم يشهده (قال) لا يشهد بها ولكن ان كان مر فسمع رجلا يقذف رجلا أو سمع رجلا يطلق امرأته ولم يشهدها قال مالك فهذا الذي يشهد به وان لم يشهدها قال وبأتى من له الشهادة عنده فيعلمه أن له عنده شهادة (قال) وسمعت هذا من مالك في الحدود أنه يشهد بما سمع من ذلك وأما قول مالك الاول فانما سمعت مالكا وسئل عن الرجل يمر بالرجلين وهما يتكلمان في الشيء ولم يستشدها فيدعوه لبعضهما الى الشهادة أترى أن يشهد (قال) لا ❦ قال ابن القاسم ❦ الا أن يكون استوعب كلامهما لانه ان لم يستوعبه لم يجز له أن يشهد لان الذي سمع لعله قد كان قبله كلام يطله أو بعده ❦ ابن وهب ❦ وقد قال ان السماع شهادة ابراهيم النخعي والشعبي وابن مهدي ❦ قال سفيان ❦ وقال ابن أبي ليلى اذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على كذا وكذا أخذته له منه واذا قال سمعت فلانا يقول لفلان على فلان كذا وكذا لم أقبله وبه يأخذ سفيان وكان رأي سفيان أن السماع شهادة

❦ في شهادة السماع في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت مولى فلان هذا لا يعلمون له وارثا غير هذا (قال) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد

على أنه مولاه أعتقه ولم يكن الا ذلك من اليقنة فان الامام لا يجعل في ذلك حتى
يثبت ان جاء أحد يستحق ذلك والاقضى له بالشاهد الواحد مع عينه ﴿قال﴾ وقال لنا
مالك وقد نزل هذا بلدنا فقصي به قال مالك وكذلك لو لم يكن الا قوم يشهدون على السماع
فانه يقضى له بالمال مع عين الطالب ولا يجزى بذلك الولاء ﴿قلت﴾ فان كان شاهداً واحداً
على السماع يخلف ويستحق المال في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى
أنه لا يخلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال شيئاً لان الشهادة
على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة رجل واحد على شهادة غيره

﴿ في الشاهدين يشهدان على الولاء ولا يشهدان على التتق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مات رجل فشهد رجلان على أن هذا الميت مولى هذا الرجل
لا يعلمان الميت وارثاً غير مولاه هذا ولا يشهدان على عتقه اياه (قال) لا تجوز هذه
الشهادة على الولاء حتى يشهدا أن هذا الرجل أعتق الميت أو يشهدا أنه أعتق أبا هذا
الميت وانهما لا يعلمان للميت وارثاً غير هذا أو يشهدان أن الميت أقر أن هذا مولاه
أو يشهدان على شهادة آخر أن هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدا على
عتقه اياه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئاً ولا تجوز هذه الشهادة

﴿ في شهادة اخي الم لا بن معها في الولاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهد بنو أم عامر على رجل مات أنه مولى أبي وأن أبي أعتقه
(قال) سمعت مالكا وسئل عن اخي عم شهدا على عتق لابن عمهما فقال مالك ان كانا
من يتمان على قرابتهما أن يجزا بذلك الولاء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الأبعاد
من لا يتمان أن يجزا بذلك ولا عموماليه ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يتمان
عليه اليوم قال مالك فشهادتهما جائزة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في مسئلتك ان كان انما هو
مال يرثه وقدمات مولاه ولا ولد لمولاه ولا موالى فشهادتهما جائزة لأنهما لا يجزان
بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً يتمان عليه فان كان للمولى الميت ولد وموال يجز

هؤلاء الشهود بذلك الى انفسهم شيئاً يهتمون عليه لعمدتهم لمن يشهدوا له لم أر
شهادتهم تجوز في الولا.

في شهادة السماع في الاحباس والمواريث

قلت ﴿ أرأيت ان شهد شاهد واحد على السماع شهد أن هذا الميت مولى فلان لا يعلم له وارثاً غيره أتحلف ويستحق المال في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق به من المال شيئاً لأن الشهادة على السماع إنما هي شهادة على شهادة فلا تجوز شهادة شاهد واحد على شهادة غيره (قال مالك) والاحباس يكون من شهد عليها قوما قد ماتوا ويأتي قوم من بعدهم يشهدون على السماع بأنهم لم يزالوا يسمعون أنها حبس وأنها كانت تحاز بما تحاز به الاحباس فتتخذ في الحبس ويمضي وان لم يكن الذين شهدوا على الحبس أحياء (قال مالك) وليس عندنا أحد ممن شهد على أحباس أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا على السماع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ونزلت بالمدينة وأما عند مالك فقضى بها ﴿ قلت ﴾ وسواء عند مالك اذا شهدوا على السماع فقالوا سمعنا أنها حبس ولم يشهدوا على قوم أشهدوهم ولا على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا ذلك أنها حبس (قال) ذلك جائز قال والذي سألتنا مالكا عنه إنما سألناه عن السماع ولم نسأله عن شهادة قوم على قوم بأعيانهم الا أنهم قالوا بلغنا أنها حبس فقال مالك ذلك جائز ولو كانت شهادة على شهادة قوم عدول أشهدوهم لم يكن ذلك سمعاً وكانت شهادة ﴿ وسئل مالك ﴾ عن دار لم يزالوا يسمعون أنها حبس ولم يزل الناس يرفون أن الرجل من ولده يهلك ولا ترث امرأته من الدار شيئاً وتهلك ابنته ولها زوج وولد فلا يرث ولدها ولا زوجها من الدار شيئاً ولا يشهدون على أصل الحبس بميتة الا على السماع لم نزل نسمع أنها حبس ويشهدون على الذي كان من ترك الميت في نسائهم وولد بناتهم وأزواج البنات (قال مالك) أراها حبساً ثابتاً وان لم يشهدوا على أصل الحبس ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهدوا على السماع ولم يشهدوا على

شيء مما وصفت لي مما ذكرت من الموارث أيكون حبساً أم لا (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال شهادة السماع جائزة في الاحباس مثل ما وصفت لك من أحباس أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأنها قد حيزت عن نسائهم وعن لاحق له في الحبس فإذا جاء من ذلك من السماع ما يستدل به جازت شهادة السماع في ذلك

في شهادة السماع في الدور المتقادم حيازتها

قلت ﴿أرأيت أن كانت الدار في يد رجل قد أنسى له في العمر أقام فيها خمسين سنة أو ستين سنة ثم قدم رجل فادعاه وأثبت الأصل فقال الذي في يده الدار اشتريتها من قوم قد انقرضوا وانقضت البيعة وجاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتراها (قال) سمعت مالكا يقول إذا جاء يقوم يشهدون على السماع أنه اشتري ولم يقل لي ملك من أصحابها الذي ادعاه كان أو من غيره وقد أخبرتك بالذي سمعت منه وليس وجه السماع الذي يجوز على المدعي والذي حملنا عن مالك إلا أن يشهدوا على سماع شراء من أهل هذا المدعي الذي يدعي الدار بسببهم فيكون في ذلك قطع لدعوى هذا المدعي بمنزلة سماع الاحباس فيما فسر لنا مالك ﴿قلت﴾ ومعنى قول مالك حتى تشهدوا على سماع يكون فيه قطع لدعوى هذا المدعي إنما هو أن يشهدوا أنا سمعنا أن هذا الذي الدار في يديه أو أبيه أو جده اشترى هذه الدار من هذا المدعي أو من أبيه أو من جده أو من رجل يدعي هذا المدعي أنه ورث هذه الدار من قبله (قال) ثم أو اشترى ممن اشترى من جد هذا المدعي وقد بينت لك ذلك من قول مالك (قال) وقال مالك ها هنا دور تعرف لمن أولها بالمدينة قد تداولها قوم بعد قوم في الاشتراء وهي اليوم لغير أهلها فإذا كان على مثل هذا فالسماع جائز على ما وصفت لك وإن لم تكن شهادة قاطعة ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يرى الشهادة على السماع أمراً قوياً ﴿قلت﴾ أرئت أن أتى الذي الدار في يديه بيعة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي الدار في يديه اشترى هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده إلا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها وليكفي لم نسمع بالذي اشتراها منه من هو (قال) لم

أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك يجوز حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا المدعى أو جده

❦ في الشهادة على السماع في الدور القريب حيازتها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أتى رجل فادعى داراً في يد رجل وثبت ذلك فقال الذي للدار في يديه أنا أتى بقوم يشهدون على السماع ان أبي اشتراها منذ خمس سنين أو ما أشبه ذلك أقبل البيعة في تقارب مثل هذا على السماع (قال) لا أرى أن ينفع السماع في مثل هذا ولا تنفع شهادة السماع الا أن تقوم بيعة تقطع على الشراء وانما تكون شهادة السماع جائزة فيما كثر من السنين وتطول من الزمان (ولقد) قال مالك في الرجل يقر ببيع أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاه والدم قال مالك ان كان الذي ادعى من ذلك أمراً حديثاً من الزمان والسنين لم يتناول ذلك لم ينفعه قوله قد قضيت الا بيعة قاطمة على القضاء وان كان قد تناول زمان ذلك أحلف للمقر وكان القول قوله فهذا بذلك أيضاً على تناول الزمان في شهادة السماع أنها جائزة وما قرب من الزمان أنها ليست على الغائب بقاطمة لانه غائب لم يجر عليه شيء دونه فتكون الحيازة دونه الا أن مالكا قال في الذي يقر بالدين فيما بلغت عنه ولم أسمع منه لو كان اقراره ذلك على وجه الشكر مثل ما يقول الرجل للرجل جزى الله فلانا خيراً قد جنته مرة فأسلفني وقضيت فانه يجزيه خيراً على نشر الجليل والشكر له لم أو أن يلزمه في هذا شيء مما أقر به قرب زمان ذلك أم بعد

❦ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على الرجل بكفالة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أقيمت شاهداً واحداً على أن فلانا تكفل لي بمالي على فلان أحلف مع شاهدي واستحق الكفالة قبله في قول مالك (قال) نعم لان الكفالة بالمال انما هي مثل الجرح الذي لا قصاص فيه انما هو للمال

❦ في الرجل يقيم شاهداً واحداً على رجل بدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أقام رجل على رجل شاهدين بدين له عليه وأقت أنا عليه شاهداً واحداً بدين لي عليه فخفت مع شاهدي أثبت حتى كما ثبت حق صاحب الشاهدين وتخاص في مال هذا الغريم بمقدار ديني ومقدار دينه (قال) نعم

❦ في الرجل يحب عليه اليمين مع الشاهد فيردها على المدعي عليه فينكل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أقت شاهداً واحداً على حق لي وأبى أن أحلف ورددت اليمين على الذي عليه الحق فأبى أن يحلف (قال) يفرم ❦ قلت ❦ وتفرمه ولا ترد اليمين على (قال) نعم إذا أبى أن تحلف مع شاهدك ورددت اليمين عليه فأبى أن يحلف ففرم ولم ترجع اليمين عليك وهذا قول مالك (قال) وهذا بخلاف الذي لم يأت بشاهد لأن اليمين إنما كانت مع الشاهد للمدعي فإذا لم يحلف رددت اليمين على المدعي عليه فإن حلف والاغرم ولأن اليمين في الذي لا شاهد له إنما كانت على المدعي عليه فإن حلف والا رددت اليمين على المدعي فإن حلف والا فلا شيء له وهذا قول مالك

❦ في الرجل يدعي قبل الرجل حقاً فيبر شاهد فتجب اليمين ❦

❦ على المدعي عليه فيأبأها ويردها على المدعي فينكل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً بين وبينه خلطة ادعيت عليه حقاً من الحقوق فاستحلفته (قال) مالك أن حلف برئ ❦ قلت ❦ فإن أبى أن يحلف وقال أنا أردت اليمين عليك (قال) قال مالك إذا أبى أن يحلف لم يقض على المدعي عليه بالحق أبداً حتى يحلف المدعي على حقه وإن لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب فإن القاضي لا يقضي للطالب بالحق إذا نكل المطلوب حتى يستحلف الطالب وإن لم يطلب المدعي عليه يمين الطالب (قال) عبد الرحمن بن القاسم (وقال) ابن أبي حازم وليس كل الناس يعرف هذا أنه إذا نكل عن اليمين أن اليمين ترد على الطالب ❦ قلت ❦ أ رأيت إذا نكل المدعي عليه ونكل المدعي أيضاً عن اليمين (قال) قال مالك يبطل حقه إذا أبى

أن يحلف ﴿ سخنون ﴾ قال ابن وهب وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم برد
اليمن على المدعي وإن شريحاً رد اليمين على المدعي والشعبي من حديث ابن مهدي

﴿ في المدعي عليه يحلف ثم تقوم عليه الينة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن ادعيت قبل رجل حقاً فاستحلفته فخلف ثم أصبت الينة عليه
بمد ذلك أيكون لي أن آخذ حتى في قول مالك (قال) قال مالك نعم لأن يأخذ حقه منه
إذا كان لم يعلم بينته (قال) وبلغني عن مالك أنه قال إذا استحلفه وهو يعلم بينته تاركاً
لها فلا حق له ﴿ قلت ﴾ فإن كانت بينة الطالب غائبة ببلد آخر فأراد أن يستحلف
المطلوب وهو يعلم أن له بينة ببلد آخر فاستحلفه ثم قدمت بينته بأرض أخرى له بهذه الينة
وترد بين المطلوب التي حلف بها أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا
شيئاً إلا أني أرى إذا كان عارفاً بينته وإن كانت غائبة عنه فرضي باليمين من المطلوب
تاركاً لبيته لم أره حقاً وإن قدمت بينته ﴿ قلت ﴾ وما معنى قول مالك تاركاً لبيته
أ رأيت أن قال لي بينة غائبة فأحلف على أن حلف قد قدمت بينتي فأنا على حق ولست بتارك
لبيتي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى للسلطان أن ينظر في ذلك فإن
ادعى بينة بعيدة وخيف على الغريم أن يذهب أو يتناول ذلك رأيت أن يحلفه له
ويكون على حقه إذا قدمت بينته فإن كانت الينة ببلد قريب فلا أرى أن يستحلف
له إذا كانت بينة قريبة اليوم اليومين والثلاثة وقال له قرب بينتك والافاستحلفه
على ترك الينة ﴿ ابن مهدي ﴾ قال سفيان الثوري وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أحلفته
فليس لك شيء

﴿ في الرجل يدعي قبل الرجل كفالة ولا خلطة بينهما ﴾

﴿ أتجب عليه اليمين أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يدعي قبل الرجل الكفالة ولا خلطة بينهما أتكون له عليه

اليمن في قول مالك (قال) سئل مالك عن رجلين ابتاعا من رجل سلعة فقتضاه أحدهما نصف الحق ثم لقي الآخر فقال له انقض ما عليك وأراد سفراً فقال قد دفعتني إلى فلان لصاحبه الذي اشتريه معه السلعة ثم مضى الرجل إلى سفره ثم لقي الطالب صاحبه الذي اشتريه مع الذهاب فقال له ادفع إلى ما دفع إليك فلان فقال نادفح إلى شيئاً قال فاحلف لي فأتوا إلى مالك فسألوه عن ذلك فقال لا أرى هذه خلطة ولا أرى عليه اليمن فأرى الكفالة عندي على هذا الوجه لا يمن عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعيت قبل رجل ديناً أو استهلك متاعاً أو غصباً أو أخذت من السلطان منه كفيلاً أم يحلفه لي (قال) إنما ينظر السلطان في هذا إلى الذي ادعي عليه فإن كان يعرف بمخالطة في دين أو نعمة فيما ادعي قبله نظر السلطان في ذلك فاما أحلفه واما أخذ له كفيلاً حتى يأتي بيته وأما في الدين فإن كانت بينهما خلطة والامريض له السلطان (قال) ولقد قال لي مالك في المرأة تدعي أن رجلاً استكرهها بأنه ان كان ممن لا يشار إليه بالفسق جلدت الحد وان كان ممن يشار إليه بذلك فظر السلطان في ذلك وان عمر بن عبد العزيز لم يكن يحلف من ادعي عليه الا أن تكون خلطة ﴿وذكر﴾ ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة مع مشيخة سواهم من نظر انهم وربما اختلفوا في شيء فأخذ يقول أكثرهم أنهم كانوا يقولون لا يطق اليمن الا أن تكون خلطة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن بشار

﴿قلت﴾ في الرجل يدعي قبل الرجل أنه اكترى منه دابة

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أتى إلى رجل ادعي أنه اكترى منه دابة وأكسر رب الدابة أشحلفه (قال) لهذا وجوه ان كان رب الدابة مكابراً يكرى دابته من الناس رأيت عليه اليمن وان كان ليس بمكابر ولا بمثل يكرى لم أر عليه اليمن وان كان هو

المكاري ادعى أنه أكرى دابته من رجل وأنكر للدعي عليه ذلك
 فلا يمين للمكاري عليه لأن هذه الوجوه لا يشاء رجل
 فيها أن يستحلف رجلاً بغير حق إلا استحلفه

﴿ تم كتاب الشهادات والحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب الدعوى ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الدعوى ﴾

﴿ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها فتقيم على ذلك امرأتين أو رجلا ﴾

﴿ قالت ﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تدعي طلاق زوجها فتقيم عليه بينة امرأتين
أخلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى فى الحقوق
رأيت أن يخلف الزوج والا لم يخلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقامت شاهداً واحداً على
الطلاق (قال) قال مالك يحال بينها وبينه حتى يخلف ﴿ قلت ﴾ فان أتت بشاهد
واحد فأبى أن يخلف أطلق عليه (قال) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يخلف أو يطلق
(قلنا) للمالك فان أبى أن يخلف (قال) فأرى أن يحبس حتى يخلف أو يطلق ورددناها عليه
في أن يمضى عليه الطلاق فأبى ﴿ قال ﴾ وقد بلغنى عنه أنه قال اذا طال ذلك من حبسه
خلى بينه وبينها وهو رأيي وإن لم يخلف ﴿ قال ﴾ وقال مالك واذا شهد رجل لمبد أن
سيده أعتقه أو لامرأة أن زوجها طلقها أحلف السيد أو الزوج ان شأنا أو ان أياها فان
لم يخلفا سجنا حتى يخلفا وقد كان مالك يقول في أول قوله ان أبى أن يخلف طلق عليه
وعتق عليه ثم رجع فقال لنا يسجن حتى يخلف وقوله الآخر أحب الى وأنا أرى ان
طال حبسه أن يخلى سبيله ويدين ولا يمتق عليه ولا يطلق عليه ﴿ ان مهدي ﴾ عن
سفیان بن عطاء بن السائب قال أئنا ابراهيم في رجل شهد عليه نسوة ورجل في
طلاق فلم يجز شهادتهم واستخلفه فاطلق

❦ في المرأة تدعي أن زوجها طلقها ولا بينة لها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان ادعت المرأة أن زوجها طلقها وقالت استحلفني (قال) قال مالك لا يحلف لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ❦ قلت ❦ أرايت ان لم يكن لها شاهد أتخلفها وإياه في قول مالك (قال) نعم

❦ في الرجل يدعي على الرجل أنه والده أو ولده أيحلف أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أتى ادعيت على رجل أنه والدي أو ولدي فأنكر أن يكون عليه اليمين (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه يميناً

❦ في الرجل يدعي قبل المرأة النكاح ولا يقيم شاهداً ❦

❦ أو يقيم شاهداً واحداً أتخلف له المرأة أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت لمن ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أن يكون له عليها اليمين وأن أت اليمين جعلته زوجها (قال) لا أرى إياها اليمين مما يوجب له النكاح عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعي على زوجها أنه قد طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد فلما أتى مالك أن يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحاً لم أره عليها اليمين ❦ قلت ❦ أرايت ان أقام الزوج على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ومحبسها كما يصنع بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى أن تحبس ولا أرى إياها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب النكاح عليها الا بشاهدين والله سبحانه وتعالى أعلم

❦ في العبد يدعي أن مولاه أعتقه وقيم شاهداً واحداً أيحلف له أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد ان ادعى أن مولاه أعتقه أيحلف له مالك (قال) قال مالك

لا الا أن يأتي المبد بشاهد (قال) ولو جاز هذا للنساء والعبيد لم يشأ عبد ولا امرأة الا أوقفت زوجها وأوقف المبد سيده كل يوم فأحلفه ﴿ قال ﴾ قفلنا لملك فان شهدت امرأتان في الطلاق أترى أن يستحلف الزوج (قال) ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه رأيت أن يحلف يريد بذلك أن لا يكونا من أمهاتها أو بناتها أو اخواتها أو جداتها أو ممن من منها بظنة ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذا في العتق (قال) نعم مثل ما قال لي مالك في الطلاق ﴿ قلت ﴾ رأيت لو أن عبداً ادعى أن مولاه كاتبه أو دبره أ يكون على السيد اليمين اذا أنكر (قال) لا لانه لو ادعى العتاقة عند مالك لم يستحلف له السيد الا أن يقيم شاهداً وكذلك الكتابة والتدبير

❦ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها وينكر السيد ذلك أيحلف لها أم لا ❦

﴿ قلت ﴾ رأيت ان قالت أمة لسيدها قد ولدت منك وأنكر السيد أيحلفه لها أم لا (قال) لا أحلفه لها لان مالكاً لم يحلفه في العتق فكذلك هذه لا شيء لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذه اذا أقامت صارت له أم ولد وثبت نسب ولدها ان كان معها ولد الا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهداً واحداً على اقرار السيد بالوطء أو امرأتين (قال) رأيت أن يحلف السيد كما يحلف في العتاق ﴿ قلت ﴾ فان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أيحلف السيد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأري أن يحلف لانها لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

❦ في الرجل يدعى عبداً أنه له ويقيم شاهداً واحداً ❦

﴿ قلت ﴾ رأيت ان ادعت أن هذا الرجل عبيد فأردت أن أستحلفه أ يكون لي ذلك (قال) ليس ذلك لك ﴿ قلت ﴾ فان أقت شاهداً واحداً أحلف مع شاهدي ويكون عبيدي في قول مالك (قال) نعم ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قد

قال في كتبه في الرجل يمتق العبد فيأتي الرجل بشاهد يشهد بحق له على الرجل الذي أعتقه ان صاحب الحق يحلف ويثبت حقه ويرد عتق العبد فاذا كان هذا عند مالك هكذا رأيته يستتره باليمين مع الشاهد ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره اذا كان معروفا بالرق

﴿ في الرجلين يشهدان على رجل أنه أمرهما أن يزوجه ﴾

﴿ فضلا فأنكر الزوج وأقر بالوكالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلين شهدا أن هذا الرجل أمرهما أن يزوجه فلانة وأنها قد تزوجه فلانة وهو يجهل (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾ وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يتابعا له يما وانهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال) نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد أمرتهما أن يتابعا لي عبد فلان وانهما لم يفعلا وقال قد فعلنا قد ابتناه لك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا والقول قولهما انهما قد ابتناه له العبد لانه قد أقر أنه أمرهما بذلك فالتقول قولهما

﴿ في القوم يشهدون على الرجل أنه أعتق عبده ﴾

﴿ والعبد والسيد جميعا ينكران ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوما عهدوا على رجل أنه أعتق عبده وهذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا وهو حر لانه ليس له أن يرق نفسه

﴿ في الشاهدين يشهدان على الرجل أنه أعتق عبده ﴾

﴿ فيرد القاضى شهادتهما فيشتريه أحدهما ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبده فورد القاضى شهادتهما عنه ثم اشتراه أحدهما بمه ذلك أنه يمتق عليه حين اشتراه

﴿ في الرجل يدعي على الرجل أنه قذفه ويدعي بينة قريبة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يدعي قبل رجل حداً من الحدود فيقدمه الى القاضي ويقول بينتي حاضرة أجيئك بها غداً أو المشية أيجبس السلطان هذا أم لا يجبسه (قال) ان كان ذلك قريباً أوقفه ولم يجبسه اذا رأى السلطان لذلك وجهاً وكان امرأ قريباً الا أن يقيم الطالب عليه شاهداً واحداً فيجبسه له ولا يأخذ به كفيلاً وكذلك القصاص في الجراحات وفيما يكون في الابدان لا يؤخذ به كفيل

﴿ في الرجل يدعي عبداً قدمات بيد رجل وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أقت البينة على عبد في يد رجل وقد مات في يده أنه عبدي أيقضى لي بشئ عليه في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا شيء على الذي مات العبد في يده الا أن يقيم المدعي بينة أنه غصبه لانه يقول اشتريته من سوق المسلمين فأت في يدي فلا شيء عليه

﴿ في الرجل يدعي عبداً غائباً وقيم البينة أنه عبده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يكون في يد الرجل فيسافر العبد أو يئيب فيدعيه رجل والعبد غائب فيقيم البينة على ذلك العبد أنه عبده أيقبل القاضي بينته على العبد وهو غائب وكيف هذا في التناع والحيوان اذا كان بيئته أيقبل القاضي البينة على ذلك أم لا (قال) نعم يقبل البينة اذا وصفوه وعرفوه ويقضى له بذلك

﴿ في اليمين مع الشاهد الواحد على الاقرار ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ لو أن رجلاً شهد على رجل أنه أقر أن لفلان عليه كذا وكذا ثم جحد كان للذي أقر له بذلك أن يحلف مع الشاهد على الاقرار ويستحق حقه وهذا مخالف عندى للدم الخطأ أو العمد وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قضى باليمين مع الشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى بذلك على بن أبي طالب وقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل من عند الله يأمرني بالقضاء باليمين مع الشاهد. وقضى بذلك عمر بن عبد العزيز وكتب بذلك إلى عماله أن يقضى باليمين مع الشاهد وكان السلف يقولون ذلك ويرون القضاء باليمين مع الشاهد العدل في الأموال والحقوق وكانوا يقولون لا يكون اليمين في الفرية مع الشاهد ولا في الطلاق ولا في التناق ولا في أشباه ذلك وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر ابن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار

❦ في الرجل يدعى المبد في يدى رجل ويقم شاهداً واحداً ❦

❦ أولاً يقيم شاهداً ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أتى ادعيت قبل رجل عبداً وأقت شاهداً واحداً فأردت أن أأخذ بالمبد كفيلاً حتى أتى بشاهد آخر (قال) قال مالك إذا أقام شاهداً واحداً عدلاً دفع إليه المبد إذا وضع قيمته يذهب به إلى موضع يثبت به أن أراد وأخذ من بدى الذى هو في يديه ❦ قال ❦ قلت للمالك فإن لم يقيم شاهداً وأدعى بينة قريبة بمنزلة اليوم واليومين والثلاثة فقال ادفعوا إلى المبد حتى أذهب به إلى بيتي وأنا أضع قيمته (قال مالك) لا أرى ذلك له ولكن إن أتى بشاهد أو سماع رأيت أن يدفع إليه المبد بعد أن يضع قيمته ويذهب بالمبد حيث يشهد عليه بيته ❦ قال ❦ قلت عند من تشهد تلك البينة (قال) عند السلطان الذى يكون في ذلك الموضع (قال مالك) ولو جاز ذلك للناس بغير بينة أو سماع اعترضوا أموال الناس ورقبهم ودوابهم (قال مالك) ولكن إن أقام شاهداً واحداً وأتى بسماع قوم يشهدون أنهم قد سمعوا به أنه قد سرق له مثل ما يدعى فإنه يدفع إليه إذا وضع قيمته وإن لم يكن شهادة قاطعة كذلك قال مالك (قال مالك) وإن لم يأت بسماع ولا بشهادة لم يدفع إليه ❦ قلت ❦ أ رأيت إن قال أو ثقفوا المبد حتى أتى بيثني (قال) ليس ذلك له إلا أن يقول للقاضي إن بيتي حضور أو سماع يثبت له به دعوى فإن القاضي يوكل بالمبد ووقفه حتى يأتيه بالبينة أو بما يثبت له به دعوى فيما قرب من يومه وما أشبهه فإن أتى على

ذلك برجل أو بسباع ثم سأل أن يوقف له المبد حتى يأتي بينته فإن ادعى بينة بعيدة
وفي إيقافه مضرة على المدعى عليه استحلف المدعى عليه وخلي سبيله ولا يؤخذ عليه
كفيل وإن ادعى شهوداً حضوراً على حقه رأيت أن يوقف له ما بينه وبين الخمسة
إلى الجمعة وهذا التحديد في الوقف ليس لابن القاسم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ثم يوقف
له لأن مالكا حين قال يدفع إليه رأيت الوقف له إذا قال الطالب أنا آتي بينتي إذا
كان قد أثبت بسباع قد سمعوا أو جاء بشاهد ﴿ قال ﴾ قتلتم للملك فإن أوقفته فلي
من النفقة أعلى الذي هو في يديه أم على الطالب ﴿ قال ﴾ على الذي يقضى له به
(وقال غيره) إنما توقف هذه الأشياء لأنها تحول وتزول وإنما يشهد على عيناها
وكذلك هذا في كل ما ادعى بعينه من الرقيق والحيوان والعروض ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم أ رأيت أن كانت دوراً أو أرضين أو نخلاً وما يكون له الفلة لمن الفلة التي
تنتل منها في قول مالك وهل توقف هذه الأشياء ﴿ قال ﴾ الفلة التي كانت في يديه
حتى يقضى بها للطالب لأنها لو هلكت كان ضمانها من المطلوب ﴿ قال سحنون ﴾
وهذا إذا كان المطلوب مشترياً أو صارت إليه من مشتر (قال ابن القاسم) وإنما
الوقف فيما يزول فأما الرقاب التي لا تزول ولا تحول فليست مثل ما يزول ولكن
توقف وفقاً يمنع من الاحداث فيها ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره إذا كلف المدعى
عليه ما ينتفع به بما يثبت المدعى وقفت هذه الأشياء حتى يقضى بها أولاً يقضى
بها (وقال غيره) فإن ادعى عليه ديناً أو شيئاً مستهلكاً وسأل القاضي أن يأخذ له
منه كفيلاً فإن القاضي يسأل الطالب هل له بينة على مخالطة أو حق أو معاملة أو
ظنة فإن قال نعم رأيت أن يسأله أحضروهم أم غيب فإن قال هم حضور فإن كانوا
على المخالطة والمعاملة والظنة رأيت أن يوكل بالرجل حتى يأتيه بالبينة على ما استحق
به اللطخ فيما قرب من يومه وما أشبهه فإن أتى بهم وغيبة شهوده على الحق غيبة
تبعد رأيت أن يستحلف القاضي المدعى عليه ولا يأخذ عليه كفيلاً فإن ادعى
شهوداً حضوراً على حتى رأيت أن يأخذ له به كفيلاً بنفسه ما بينه وبين الخمسة

أيام والسبعة إلى الجمعة فإن قال المدعي للقاضي خذلي منه حيلة بالمال ان قضيت لي به عليه لم يأخذ منه كفيلا بذلك المال انما يأخذ الكفيل ويوقف بالحيوان والعروض لانه يحتاج الى حضوره ليشهد عليه الشهود بعينه فذلك أخذ منه كفيلا كما يأخذ كفيلا بنفسه ليحضر فشهد عليه الشهود فأما ما لم يحتاج الشهود الى حضوره ليشهدوا عليه فإن القاضي لا يأخذ منه كفيلا وان كان الذي ادعى المدعي ما لا يقيق ويسرع اليه الفساد مثل الفاكهة الرطبة واللحم وأقام لطنخاً لم يوجب به ايضافه أو يئنه لم يعرفها القاضي واحتاج الى المسئلة عنهم فقال الجاحد للقاضي وهو البائع أو المشتري وهو المدعي أنا أخاف فسادهُ وان لم يقوله ان ترك حتى يزكى البيئته فإن كان انما يشهد للمدعي شاهد واحد وأثبت لطنخاً وقال لي بيئته حاضرة فإن القاضي يؤجل المدعي باحضار شاهده اذا قال عندي شاهد فلا أحلف أو يئنه ما لم يخف الفساد على ذلك الذي ادعى به عليه أو اشترى فإن أحضر ما ينتفع به والا خلى بين المدعي عليه وبين متاعه ان كان هو البائع ونهي المشتري أن يعرض له وان كان أقام شاهدين فكان القاضي ينظر في تعديلهما وخاف عليه الفساد أمر أميناً بابعه وقبض ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل فإن زكيت بيئته قضى للمشتري بالثمن ان كان هو المدعي وأخذ من المشتري الثمن الذي شهدت له به الشهود فدفع الى البائع كان أقل أو أكثر ويقال للبائع أنت أعلم بما زاد ثمن المشتري الذي جحدته البيع على ثمن سملتك التي بعثت فإن لم ترك البيئته على الشراء أخذ القاضي الثمن فدفعه الى البائع لان بيع القاضي انما كان نظراً منه فطاب للبائع وان ضاع الثمن قبل أن يقضى به لواحد منهما فهو لمن يقضي له به ومنه مصيبته كان تلقه قبل الحكم أو بعد الحكم

❦ في الوكيل والرسول بالقبض والإقتضاء يقولان ❦

❦ قد أقتضينا أو قبضنا وينكر ذلك المعطى ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا بعثت به معه الى رجل بعينه فقال قد دفعت له وكذبه المبعوث اليه المال أو بعثت به معه صدقة أو هبة الى رجل بعينه

فقال المبعوث معه المال قد دفعت المال وكذبه المنتصدق عليه بالمال (قال) قال مالك
 على الرسول البينة في الوجهين جيماً والا غرم ﴿قلت﴾ له فان قال له تصدق به على
 المساكين فقال قد فعلت وكذبه رب المال (قال) القول قول المأمور في هذا الوجه
 اذا قال له تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ له وما فرق ما بين. هذا وبين ما قبله
 في قول مالك (قال) لان المساكين أمر لا يشهد عليهم فيما يتصدق به عليهم وقدرضى
 بأمانته في الصدقة على المساكين وأما اذا بعث بالمال الى قوم بأعيانهم صدقة لهم أو
 هبة لهم فهذا المبعوث معه هذه الاشياء عليه البينة أنه قد دفع ذلك والا غرم له لانه لم
 يأمره بأن يتلف ماله وفي الصدقة على المساكين قد أمره بتفريقها فلا غرم عليه
 ﴿قلت﴾ أرايت ان كان لي على رجل دين فأمرته أن يدفع ذلك الدين الى رجل بعينه
 فقال المأمور قد دفعت ذلك الدين الى الذي أمرتني وكذبه الذي أمره أن يدفعه اليه
 (قال) عليه الترم عند مالك الا أن تكون له بينة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أقر
 بالقبض الذي أمر أن يدفع اليه المال وقال قد قبضت وضاع مني لم يصدق الذي كان
 له عليه الا أن تكون له بينة أنه قد دفعه اليه والا غرم المال ﴿قلت﴾ أرايت ان وكلت
 رجلاً يقبض مالا لي على فلان فقال قد قبضته وضاع مني وقال الذي عليه المال قد
 دفعته (قال) قال مالك يقيم الذي عليه المال البينة والا غرم ﴿قلت﴾ أرايت ان
 وكلت وكيلاً يقبض مالا لي على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ
 الى من المال أيرى الذي عليه الحق بقول الوكيل في قول مالك (قال) قال مالك
 لا يبرأ الا أن تقوم بينة ان الذي عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال
 (قال) قال مالك الا أن يكون وكيلاً يشتري له ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه. أو وصياً
 فهو مصدق وانما الذي لا يصدق أن يوكله على أن يقبض له مالا على أحد فقط

— في الرجلين يدعيان السلمة وهي يد أحدهما وأقاما البينة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن سلمة في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعى
 الذي هي في يديه أنها له وأقام البينة لمن هي (قال) للذي هي في يديه عند مالك اذا

تكافأت البينتان في المدالة (قال ابن القاسم) وعليه اليمين (قلت) فان كانت السلفة في يد رجل يدعيها لنفسه وهي دار فأقت الينة أنها لي وأقام رجل آخر الينة أنها له وتكافأت بنتي وبنته (قال) لا تؤخذ الدار من الذي هي في يده لان بينة هذين قد أكذبت كل واحدة منهما صاحبها وجرحها فسقطنا (وقال غيره) ليس هذا تخريجا ولكنهما لما تكافأت الينة صارا كأنهما لم يأتيا بشئ وبقي على الدعوى

﴿ في الرجلين يدعيان السلعة ليست في يد واحد منهما ويقمان اليئنة ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن سلمة في يدي ادعى رجل أنها له وأقام البينة وادعت أنها أنثا لي وهي في يدي وأقت البينة (قال) قال لي مالك هي الذي في يديه اذا تكافأت البينة (قال ابن القاسم) وعليه اليمين ﴿قلت﴾ فان كانت السلمة ليست في يد واحد منهما فادعي رجل أنها له وأقام البينة على ذلك وادعى رجل آخر أنها له وأقام البينة على ذلك (قال) بلنني عن مالك أنه سئل عن الرجل يدعي الشيء ويأتي غيره بديه وليس هو في يد واحد منهما فيأتي هذا بيينة وهذا بيينة (قال) قال مالك ينظر الى أعدل البيتين وان قلوا فيقضى بالحق لصاحبهم فان كانوا سواء وكان الذي شهدوا فيه مما يرى الامام منهم إياه منهم حتى يأتيوا بيينة أعدل منها (قال) وان كان مما لا يفتني للامام أن يقره ويرى أنه لا أحدهما قسمه بينهما بعد أيمانها كالشيء الذي لم يكن لهما فيه شهادة فان كان ما ادعيا شيئاً قد اختاره أحدهما دون صاحبه فهو له ﴿قال﴾ وبلنني عن مالك في القوم يتنازعون عفواً من الارض فيأتي هؤلاء بيينة ويأتي هؤلاء بية فانه ينظر في ذلك الى الثقة بالبينة والمعادلة الظاهرة ويحلف أصحابها مع شهادتهم وان كانوا أقل عدداً فان لم يكن الا تكافيا وتكافراً لم أرها شهادة وكانت الارض كغيرها من عفو بلاد المسلمين حتى تستحق بأثبت من هذا ﴿قلت﴾ وماعنى قول مالك حتى تستحق بأثبت من هذا (قال) حتى يأتي أحدهما بيينة هي أعدل من الاولى

﴿ في التكافؤ في البيئة هل هو عند مالك في المدد أوفى المدالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت التكافؤ في البيئة أهو في المدد عند مالك أم في المدالة (قال) ذلك عند مالك في المدالة وليس في المدد ﴿ قلت ﴾ فرجلان عدلان في هذه الشهادة ومائة رجل سواء عند مالك إذا كانت عدالة الرجلين وعدالة المائة سواء (قال) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة الثعالي قال اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بئر فجاء هذا بشاهدين وجاء هذا بشاهدين فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يحيى ابن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه إذا كان الشاهدان في المدالة سواء ليس لبعضهم على بعض فضل استخلفا جميعا على ما ادعيا ثم جعله بينهما وانما قاله يحيى بن سعيد في رجلين أتيا جميعا بمسكان برأس دابة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزناد أن رجلين ادعيا فرسا فأقام كل واحد منهما بيئة ذوى عدل على أنها فرسه فقصى بها بينهما نصفين

﴿ في تكافؤ البيتين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا أقام البيئة على دور في يدى أو عروض أو عبيد أو دراهم أو دنائير أو غير ذلك من الاشياء أنها له وأقت أنا البيئة أنها لى من أولى بذلك في قول مالك (قال) قال مالك إذا تكافأت البيتان في المدالة بحال ما وصفت لك فالذى هي في يديه أولى بذلك في قول مالك (قال) ولا ينظر مالك في ذلك الى كثرة المدد انما المدالة عنده أن يكون هؤلاء وهؤلاء عدولا وهم في المدالة عند الناس سواء وان كانت بيئة أحدهما اثنين والآخر مائة فكان هذان في المدالة وهؤلاء المائة سواء فقد تكافأت البيتان فمى للذى في يديه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن أحدهما أقام رجلا وامرأتين وأقام الآخر مائة شاهد وكانت المرأتان والرجل في المدالة مثل المائة الرجل أليس قد تكافأتا في قول مالك (قال) ماسمت من مالك فيه شيئا والبيتان قد تكافأتا عندي إذا كانت الشهادة فيما تجوز فيه شهادة النساء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان

أفت البينة على دار في يد رجل أتى اشتريتها من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها
وأقام الذي الدار في يديه البينة أنها داره لمن يقضي بها في قول مالك (قال) قال مالك
إذا أقام الذي في يديه الدار البينة أنها داره وأقام رجل آخر البينة أنها له فالذي في
يديه الدار أولى بها فهذا يدل على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ألا ترى أن الذي
أقام البينة عليه هذا المدعي أنه اشتراها منه وأنه كان يملكها يوم باعها أن لو كان
هو المدعي وأقام البينة عليها كان رب الدار الذي هي في يديه أولى بها فهذا يدل على
على مسئلتك أن رب الدار أولى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقام البينة أنه اشترى هذه
الدار من فلان وأنه كان يملكها يوم باعها وكنا ممن تجوز شهادتهما أيضا على الذي
باعها وقال الذي في يديه الدار هي داري ولم يقيم البينة (قال) يقضي بها للمدعي إلا أن
يكون الذي في يديه الدار قد حازها وهذا حاضر فهذا يكون قطعا لحجة المدعي إذا كان
قد حازها هذا الذي هي في يديه بمحض من هذا المدعي بحال ما وصفت لك في
الحيازة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أقنا جميعا البينة على التاج أنا والذي الدابة في يديه لمن
تكون (قال) للذي الدابة في يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت النسيج أهو مثل التاج عند
مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة ليست في يد واحد منا أفت البينة أنها سرق
منى وأتهم لا يعملون أنها خرجت من ملكي وأقام آخر البينة أنها أمته وأنها ولدت عنده
لا يعلمون أنه باع ولا وهب (قال) أقضي بها لصاحب الولادة (قال) ولم أسمع من مالك فيه
شيئا (وقال غيره) إذا كانت بينة التاج عدولا فإن كانت بينة الآخر أعدل فهي لصاحب
التاج وليس هذا من التمار وإنما ذلك بمنزلة الرجل يقيم البينة أنها له منذ سنة وأقام
الآخر البينة أنها له منذ عشرة أشهر وبينة صاحب العشرة أشهر أعدل من بينة صاحب
السنة إلا أن بينة صاحب السنة عدول أيضا فتكون لصاحب الوقت الاول وكذلك
لو كانت في يدى صاحب الوقت الآخر إلا أن يكون الآخر يجوزها بمحض من الاول
بما تجاوز به الحقوق من الوطاء لها والاستخدام والادعاء لها بمحض من الاول فينقطع
حقه منها بالحيازة عليه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سميد أنه

كان يقول في رجل تجبت عنده دابة فيما يقول فجاء مدع فادعاها فأقام الذي في يديه
 الدابة شاهدين على أنها دابته تجبت عنده وشاهداه من أهل الفضل وجاء الذي ادعاها
 بأربعة شهداء أو أكثر فشهدوا أنها دابته قال يحيى يرى أن يستحلف الذي في يديه
 الدابة لحيازته إياها مع شاهديه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن
 شريح الكندي وطاوس البجلي أن الدابة للذي هي عنده وقال شريح التناج أحق من
 العراف فأما شريح فذكر حديثه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن
 محمد بن مهدي عن المغيرة عن إبراهيم النخعي في فرس شهد شاهدان أن الفرس
 لفلان نتج عنده وشهد شاهدان أن الفرس لفلان نتج عنده فقال هو للذي هو في
 يديه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً آقت أناعليه البينة أنه عبدي وأقام رجل آخر البينة
 أنه عبده وتكافأت البيتان أيقسم العبد بينهما في قول مالك (قال) إذا تكافأت البيتان
 ولم تكن السلطة في يد واحد منهما ورأى الإمام أن يقسم بينهما قسمها إذا رأى الإمام
 ذلك وإنما معنى قوله ان رأى الإمام ذلك إذا لم تكن لاحدهما حجة قد استنفذت الإمام
 حجتها ولم تبق لهما حجة قسمها بينهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً ادعى زرعاً في
 أرض وادعى الآخر ذلك الزرع وأقاما البينة ورب الأرض لا يدهمي الزرع لمن
 يجعل هذا الزرع (قال) قد أخبرتك بقول مالك في مثل هذا أنه لا يقضى بالزرع
 لواحد منهما حتى يشتري ذلك ولكن يسألهما يربدانه بينة (قال) والذي سمعت عنه
 أن كل ما تكافأت فيه البيتان وليس هو في يد واحد منهما أن ما كان من ذلك مما لا
 يخاف عليه مثل الدور والأرضين ترك حتى يأتي أحدهما بأعدل مما أتى به صاحبه
 فيقضى له به إلا أن يطول زمان ذلك ولا يأتي واحد منهما بشيء غير ما أتى به أولاً
 فيقسم بينهما وكذلك كل ما كان يخاف عليه مثل الحيوان والروض والطعام فإنه
 يستأني به قليلاً لعله أن يأتي أحدهما بأثبت مما أتى به صاحبه فيقضى له به فإن لم يأت
 واحد منهما بشيء وخيف عليه قسمته بينهما وكذلك مسئلتك في الزرع ورأيت في
 الدور والأرضين على ما أخبرتك إذا لم يكن في يد واحد منهما شيء من ذلك ولم

يأت واحد منهما بأبنت مما أتى به صاحبه فيقسم ذلك بينهما لأن ترك ذلك ووقفه
يصير إلى ضرر ﴿قلت﴾ فلو كان رب الأرض يدعي الزرع أترك الزرع في يد رب
الأرض (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن كان الزرع في يد واحد منهما كان أولى بذلك إذا
أقام البينة (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً ليست في يدى ادعيت أنها دراى
وأقامت البينة وادعى رجل آخر أنها داره وأقام البينة أنها داره. أيقضى بها بيتنا نصفين
وهل يخرجها من يدى هذا الذى هي في يديه في قول مالك (قال) لا يقضى بها لواحد
منهما حتى يستبرأ ذلك لأن مالكا قال في الرجلين يدعيان السلة وليست في يد واحد
منهما وتكافأت بينهما (قال) قال مالك لا أقضى بها لواحد منهما وأمرهما أن يزيدا
بينة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك ابنتين أحدهما مسلمة والآخر نصرانية
فادعى المسلم أن أباه مات مسلماً وقال الكافر بل مات أبى كافراً القول قول من
وكيف ان أقاما جميعاً البينة على دعواهما وتكافأت البينتان (قال) كل شئ لا يعرف
لمن هو بدعيه رجلا فانه يقسم بينهما فأرى هذا كذلك إذا كانت بينة المسلم
والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أوليس هذا قد أقام البينة أن والده مات
مسلماً صلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا يجعل الميراث لهذا المسلم (قال)
ليست الصلاة شهادة (قال) وأما المال فأقسمه بينهما. وأما إذا لم تكن لها بينة وعرف
أنه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم المسلم البينة أنه مات على الاسلام لأن أباه
نصراني يعرف الناس أن أباه كان نصرانياً فهو على النصرانية حتى يقيم بينة أنه مات
على الاسلام لانه مدع إلا أن يقيم جميعاً البينة كما ذكرت لك وتكافأ البينتان فهو
بينهما (وقال غيره) يكون المال للمسلم بعد أن يحلف على دعوى النصراني لأن بينة
المسلم زادت حين زعمت أنه مسلم

❦ في الشهادة على الحيازة ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان شهدوا على ذرأتهما في يد رجل منذ عشر سنين بمحوزها
وعينها ويكرها ويهدم ويبني وأقام آخر البينة أن الدار داره أيجعل مالك الذى أقام

البينة علي الحيازة وهي في يديه بمنزلة الذي يقيم البينة وهي في يديه أنها له فيكون
 أولى بها في قول مالك ويجعل مالك الحيازة اذا شهدوا له بها بمنزلة الملك (قال) قال
 مالك بن أنس اذا كان حاضراً يراه يبنى ويهدم ويكرى فلا حجة له وان كان غائبا
 سئل الذي الدار في يديه فان أتى بيينة أو يسامع قد سمعوا ان أباه أو جده قد
 اشترى هذه الدار اذا كان أمراً قد تقدم فأراها له دون الذي أقام البينة أنها له (قال
 مالك) لان هاهنا دوراً قد عرف لمن أولها قد بيعت وتداولتها الموارث وحيزت
 منذ زمان فلو سئل أهلها البينة على أصل الشراء لم يجدوا الا السماع فاذا كان مثل
 ما وصفت لك في تداول الزمان فأتى بالسماع مع الحيازة فأراها له كذلك قال مالك
 وان لم يأت بالسماع ولا بالشهادة وكان الذي يطلب الدار غائبا قد قدم فأقام البينة أنها
 له رأيتها له (قال مالك) وان كان حاضراً اذا حازها هذا المشتري دونه فلا شيء للذي
 يدعيها (قلت) هل كان مالك يوقت في الحيازة عشر سنين (قال) ما سمعت
 مالكا يحد عشر سنين ولا غير ذلك ولكن على قدر ما يرى أن هذا قد حازها دون
 الآخر فيما يكرى ويهدم ويبنى ويسكن (قلت) أرايت الدواب والثياب والمرض
 كلها والحيوان كله هل كان مالك يرى أنها اذا حازها رجل بمحض من رجل فادعاهما
 الذي حيزت عليه انه لا حق له فيها لان هذا قد حازها دونه وهل كان يقول في هذه
 الاشياء مثل ما يقول في الدور والحيازة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن
 ذلك عندي مثل ما قال مالك في الدور اذا كانت الثياب تلبس وتمتن والدواب تكرى
 وتركب (ابن وهب) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن
 سعيد بن المسيب رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من حاز
 شيئاً عشر سنين فهو له (قال عبد الجبار) وحدثني عبد العزيز بن المطلب عن زيد بن
 أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله (قال عبد الجبار) عن ربيعة أنه قال اذا كان الرجل
 حاضراً وماله في يد غيره فمضت عليه عشر سنين وهو على ذلك كان المال للذي هو في
 يديه لحيازته إياه عشر سنين الا أن يأتي الآخر بالبينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار

عارية أو صنع شيئاً من هذا والا فلا شيء له ﴿ قال ربيعة ﴾ ولا حيازة على غائب

﴿ ماجاء في الشهادة على الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان مات عندنا ميت فأتي رجل فأقام البينة بأنه ابن الميت ولم يشهد الشهود أنهم لا يعلمون له وارثاً غيره أيجز شهادتهم وتطلى هذا الميراث أم لا تعطيه من الميراث شيئاً وهل تحفظ قول مالك في هذا (قال) وجه الشهادة عند مالك في هذا أن يقولوا انه ابنه وانهم لا يعلمون له وارثاً غيره فأرى أن تبطل الشهادة في ذلك ويسئل وينظر ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أو جدي ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لي أقبض لي بها السلطان في قول مالك أم لا (قال) لا حتى يشهدوا انه مات وتركها ميراثاً لا يعلمونه أنه أحدث فيها شيئاً ولا خرجت من يده وجل الدور تعرف لمن كان أولها ثم قد تداولها أقوام بعد ذلك فهم ان شهدوا شهدوا بحق ولا علم لهم بما كان فيها فلا تجوز شهادتهم حتى يشهدوا أنه مات وتركها ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره اذا شهدوا ان هذا وارث جده أو وارث أبيه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان شهدوا أن هذا وارث أبيه وجده وممه ورثة آخرون (قال) لا يعطى هذا الا حظه ﴿ قلت ﴾ فحفظوا اخوته أتؤخذ من يد هذا الذي هي في يديه فيضمها السلطان على يدي عدل (قال) أرى أن لا يعطى منها لهذا الا مقدار حظه وما استحق من ذلك ويترك السلطان ما سوى ذلك في يدي المدعى عليه حتى يأتي من يستحقه ولا يخرج من يديه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان غيره يقول هذا ^(١) (وروى) أشهب عن مالك أنه قال ينزع من يد المطلوب ويوقف ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن قوماً شهدوا على أن هذه الدار دار جدي وأن هذا المولى مولى جدي ولم يحدوا الموارث لم يشهدوا أن جدي مات فورثه أبي وأن أبي مات فورثته أنا (قال) سأل مالكا بعض أصحابنا وسمعته يسأل عن الرجل يقيم البينة أن هذه الدار دار جده ويكون فيها

(١) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى وقد كان يقول غير هذا

رجل قد جازها منذ سنين . قال مالك أما اذا كان الرجل المدعي حاضراً فلا أرى له فيها حقاً لاجل حيازته إياها اذا كان قد حازها سنين ذوات عدد . وأما اذا كان المدعي غائباً وثبتت الموارث حتى صارت له فاقى أرى أن يسئل الذي هي في يديه من أين صارت له فان أتى بينة على شراء أو سماع على الاشتراء ولم يكن أحد شهد على معاينة الشراء وليس من يشهد على البتات إلا على السماع فأرى الشهادة جائزة للذي هي في يديه بالسماع بالاشتراء وان لم يكن في أصل الشهادة شهادة تقطع على البيع (قال مالك) . لان هاهنا دوراً يعرف لمن أولها قد بيعت ولا يوجد من يشهد على أصل الاشتراء إلا بالسماع ثم قال لنا مالك منها هذه الدار التي أنا فيها قد باعها أهلها وليس أحد يشهد على أصل الشراء إلا بالسماع . فاذا أتى الذي في يديه الدار بأصل الشراء أو يقوم يشهدون على سماع الاشتراء فذلك **قلت** . فان لم يأت الذي في يديه الدار بشيء من هذا لا يقوم يشهدون على السماع ولا يقوم يشهدون على الشراء أتجعلها للذي أقام البينة أنها لجدته على ما ثبت في قول مالك (قال) قال مالك ثم تكون للذي أقام البينة أنها لجدته اذا كان غائباً **قلت** . وشهادة السماع هاهنا انما هي أن يشهدوا أنهم قد سمعوا أن هذا اشترى هذه الدار من جد هذا المدعي (قال) اذا تقدم ذلك جازت شهادتهم على السماع وان كان المشتري حياً لان الرجل يشتري ويتقدم ذلك حتى يكون اشتراؤه هذا منذ أربعين سنة أو ستين سنة أو نحو ذلك ولم أوقف مالكا على أنه هو اشتراء بعينه الا أن الذي ذكر لي مالك انما هو في الشراء الذي يتقدم (قال) وأما الذي في الولاية فان مالكا قال أقضي بالسماع اذا شهدت الشهود على السماع أنه مولاه بالمال ولا أقضي له بالولاية **قلت** . أرايت ان أقام البينة أن الدار دار أبيه وقالت البينة لا نعرف كم الورثة أقضي له بشيء من الدار في قول مالك . وكيف ان قال الابن انما أنا وأخي ليس معنا وارث غيرنا أو قال أنا وحدي الوارث ليس معي وارث غيري أليصدق أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولا أرى أن يقضى له السلطان بشيء

حتى يقيم البيعة على عدة الورثة ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البيعة على دار أنها دار جدي ولم يشهد الشهود أن جدي مات وتركها ميراثاً لأبي وان أبي مات وتركها ميراثاً للورثة ولم يحدوا الموارث بحال ما وصفت لك (قال) سألتنا مالكا عنها فقال ينظر في ذلك فان كان للمدعي حاضراً بالبلد التي الدار فيها وقد حيزت دونه السنين يراهم يسكنون ويحوزون بما تحازبه الدور فلا حق له فيها وان كان لم يكن بالبلد التي الدار بها وانما قدم من بلد آخر فأقام البيعة على أنها دار أبيه ودار جده وثبتت الموارث سئل الذي الدار في يديه فان أتى بيعة على أصل شراء أو الوجه الذي صارت به اليه أو أتى بالسباع من جيرانه أو من غير جيرانه أن والده أوجده كان اشترى هذه الدار أو هو بنفسه اذا طال الزمان فقالوا سمعنا أنه اشتراها وها هنا دور يعرف لمن أولها وقد تقدم الزمان وليس على أصل الشراء بيعة وانما هو سماع من الناس أن فلانا اشترى هذه الدار وان لم يثبت لم يستل الذي الدار في يديه عن شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان أتى الذي الدار في يديه بيعة يشهدون أنهم سمعوا أن هذا الرجل الذي في يديه الدار اشترى هذه الدار أو اشتراها جده أو اشتراها والده الا أنهم قالوا سمعنا أنه اشتراها ولكننا لم نسمع بالذي اشتراها منه هو (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك حتى يشهدوا على سماع صحة أنه اشتراها من فلان أبي هذا للمدعي أوجده

﴿ في اغتاف المدعي عليه في الارض عن العمل فيها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن دارا في يدي ورثتها عن أبي فأقام ابن عمي البيعة أنها دار جده وطلب مورثه (قال) هذا من وجه الحيازة التي أخبرتك (قال) وسمعت مالكا واختصم اليه في أرض حفرت فيها عين فادعى فيها رجلا دعوى فاختصموا الى صاحب بعض تلك المياه فأوقفهم حتى يرفعوا الى المدينة فأتى صاحب العين الذي كان عليها فشكا ذلك الى مالك فقال مالك قد أحسن حين أوقفها وأراه قد أصاب (قال) فقال له صاحب تلك الارض أترك عمالي يعملون فان استحق الارض فليهدم عملي (فقال مالك) لا أرى ذلك وأرى أن يوقف فان استحق حقه والابنيت ﴿قلت﴾ لابن

القاسم وهل يكون هذا بينة وبغير شيء توقف هذه الارض (قال) لا توقف
الا أن يكون لدعوى هذا المدي وجه

﴿ في الزجل يدي داراً في يد رجل وقيم بينة غير ﴾
﴿ قاطمة فيريد المدي عليه ان يبيع أو يهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً ادعى داراً في يد رجل فأنشب الخصومة فيما بينه وبينه وأقام
البينة الا أن بينته لم تقطع فأراد الذي الدار في يديه أن يبيع الدار أو يهبها أنبغ من
ذلك في قول مالك للذي أوقع صاحبه عليه من البينة والذي أنشب من الخصومة
(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه أن يبيع أو يتصدق أو يهب ما لم يقض عليه
بذلك لان يمه ليس مما يبطل حجة هذا ولا تبطل بينته التي أوقع فهذا رد المسألة
الاولى في الوقف (وقال غيره) ليس له أن يبيع لان البيع غرر وخطر

﴿ في الرجل تقوم له البينة على مناعه أيحلف أنه مباح ولا وهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى ادعى عبداً بيد رجل فأقت عليه البينة أنه عبدي أيحلفني
القاضي بالله أتى ما بنت ولا وهبت ولا خرج من يدي بوجه من الوجوه مما يخرج
به العبد من ملك السيد (قال) نعم كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل شيء
ادعيته يد رجل عبداً أو أمة أو حيواناً أو عروضا أو طعاماً أو غير ذلك فأقت البينة
أنه لي أكان مالك يأمر القاضي أن يحلفه مع بينته بالله الذي لا اله الا هو ما خرج هذا
الشيء من يديه ببيع ولا هبة ولا بوجه مما يسقط ملكه عنه (قال) سمعت مالكا
غير مرة يقول في الذي يدي العبد أو الامة أو الدابة أو الثوب أنها سرقت منه
وقيم عليها البينة أنه شيء لا يعلمه باع ولا وهب (قال) مالك فإذا شهد الشهود بهذا
استوجب ما ادعي (قال) قفيل للمالك فلو أن شهوداً شهدوا على البتات أنه مباح ولا
وهب (قال مالك) هؤلاء شهدوا على ما لا يعلمون فهذه الشهادة التعموس قال وأراههم
قد شهدوا باطل (قال مالك) وأري أن يحلف الامام الذي شهدوا له بالله الذي

لا اله الا هو ما باع ولا وهب ولا أخرجه من يديه بشي مما يخرج به من ملكه فأرى كل ماسألت عنه مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذي يعرف دابته عند رجل أ يلزم الذي اعترفنا أن يأتي بينة يشهدون أنها دابته لا يعلمون أنه يباع ولا وهب ﴿ قال ﴾ نعم كذلك قال مالك قل مالك ولا يلزمه أن يأتي بينة يشهدون على البتة أنه ما باع ولا وهب ﴿ قال مالك ﴾ فان شهدت البينة على البتة فأراهم شروء زور ﴿ قال مالك ﴾ ويحلف رب الدابة اذا قضى له بها باقه الذي لا اله الا هو ما باع ولا وهب ولا أخرجه من يده بوجه من الوجوه يحلف على البتة ﴿ قلت ﴾ فان قال أعرتها أو استودعها أيكون هذا خروجا من ملكه في قول مالك ﴿ قال ﴾ لا يكون هذا خروجا من ملكه ويأخذ دابته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أقام شاهداً واحداً في هذا أن يحلف مع شاهده ويستحق دابته ﴿ قال ﴾ نعم

— في الرجل يقضى له القاضى بالقضية هل يأخذ منه كفيلاً —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أوجدني أو أن هذا المتاع متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا وارث له غيري فقضى لي القاضى به هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ مني كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشئ في قول مالك ﴿ قال ﴾ ان الكفيل الذي يأخذه القضاة في هذا انما هو جور وتمد وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ﴿ قال ﴾ نعم بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

— في الاستحلاف على البتات —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى بعت من رجل سلمة فاقضيت الثمن وجعده الاتضاء فادعيت قبله الثمن وأردت أن أستحلفه على أنه لم يشتري سلمة كذا وكذا بكذا وكذا وقال أما أحلف لك أنه لا حق لك على ﴿ قال ﴾ سألت مالكا عنها فقال لا تقبل منه اليمين حتى يبين أنه ما اشترى منه سلمة كذا وكذا بكذا وكذا لان هذا

يريد أن يورك فلا أرى ذلك له ﴿قلت﴾ له ما معنى قول مالك يريد أن يورك
(قال) الاتناز فيما نوى

﴿في الشريكين يكون لهما الدين على الرجل فيجعله فيريد﴾
﴿أحدهما أن يستحلفه فيحلف على الكل ثم يريد الشريك﴾
﴿الآخر أن يستحلفه الثانية على مصابه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن متفاوضين ادعى أحدهما قبل وجل دينا من شركتهما فجعله
الرجل ذلك فأراد المتفاوض أن يستحلفه فقال الرجل المستحلف أما أحلف لك على
حصتك ولا أحلف لك على حصة صاحبك (قال) أرى أن يحلف على حصته وحصة
صاحبه لانه في حصة صاحبه موكل بالقبض مفوض اليه أن يشتري ويبيع
ويقبض الثمن في حصة صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت ان حلف لهذا ثم أتى صاحبه فأراد
أن يستحلفه أيضاً على حصته أيكون له ذلك أم لا (قال) لا يكون له ذلك لانه قد
حلف لشريكه فلا يكون للوالى أن يستحلفه ﴿قلت﴾ وكذلك لو وكلت وكيلاً
يقبض مالى على فلان فجحد فلان المال تقدمه وحلف له ثم لقيته بعد ذلك لم يكن لى
أن أستحلفه لان وكيلى قد استحلفه (قال) نعم

﴿في استحلاف مدعى الحق اذا ادعى قبله القضاء﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقام رجل شاهدين على حق له فقال المشهود عليه أحلفه لى
مع شاهديه (قال) قال مالك لا يحلف وليس عليه يمين اذا أقام شاهدين الا أن
يدعى أنه قضاه فيما بينه وبينه فأرى أن يحلف الطالب على ذلك فان نكل أحلف
الطالب وبرئ

﴿في استحلاف المدعى عليه﴾

﴿قلت﴾ أرايت القاضي كيف يحلف المدعى عليه أيحلفه بالله الذى لا اله الا هو أم
يزيد على هذا الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية (قال) قال مالك

يستحلف بالله الذي لا اله الا هو ولا يزيد على ذلك كذلك قال لنا مالك (ابن مهيدي عن سلام بن سليمان عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس قال جاء خصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فادعى أحدهما على الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي أقم يدك على حقتك فقال ليست لي بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للآخر احلف بالله الذي لا اله الا هو ماله عندك شيء فخلف بالله الذي لا اله الا هو ماله عندي شيء (قلت) فأين يحلف الذي يدعي قبله والذي يستحق بيمينه مع شاهده أين يستحلفهما في قول مالك (قل) قال مالك كل شيء له بال فانهما يستحلفان فيه هذان جميعا في المسجد الجامع (فقيل) لمالك أعند المنبر (فقال) مالك لا أعرف المنبر إلا منبر النبي صلى الله عليه وسلم وأما مساجد الآفاق فلا أعرف المنبر فيها ولكن للمساجد مواضع هي أعظم من بعض فأرى أن يستحلف في المواضع التي هي أعظم (قال مالك) وعندنا بالمدينة لا يستحلف عند المنبر الا في ربع دينار فصاعدا (قلت) أرايت الخالف هل يستقبل به القبلة في قول مالك (قال) ماسمت من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك عليه (ابن وهب) عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب قال الاستحلاف عند المنبر لم يزل يعمل به منذ بدا الاسلام وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف عند منبري بيمين كاذبة فليتبوأ مقعده من النار (قال مالك) وان عمر بن الخطاب أمر أن يجلب اليه الى الموسم الذي قال لامرأته حبلك على غاربك فكل عظيم من الامري يحلف في أعظم المواضع وان عمر بن الخطاب كانت بينه وبين رجل خصومة فرتب عليه عثمان اليمين على المنبر فاقامها فافتدى منها وقال أخاف أن أوافق قدراً وبلاء فيقال بيمينه (قال مالك) وقد اتقاهما زيد بن ثابت حين حكم عليه باليمين عند المنبر وجعل يحلف مكانه (سحنون) ولو أن زيدا كان الحلف عنده على المنبر من الباطل لقال لمرؤان (قال مالك) ألا ترى أنه دخل على مروان فقال أحمل بيع الربا يا مروان فقال مروان أعوذ بالله قال فالتبس بشيايعون الصكوك قبل أن يقبضوها فبث مروان حرساً يردونها فلم تكن اليمين على زيد

ابن ثابت في الموضع الذي قال له مروان لقال له ما هذا علي وقد قال له أشد من هذا
ولقد اجتنبه أبو سعيد الخدري بردائه في صعوده المنبر قبل الصلاة في العيد ولقد
قيل له وقد أراد أن يقطع سارقا في ثمر أو كثر فقال له كبير من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر يغني عن
السارق . فما كانوا ليرتكوا حقا يحضرونه الا قالوا به أولا ترى أن العظيم
من الامر مثل اللعان انه يكون بحضرة الناس ولعل الصلاة لاجتماع الناس وشهرة
اليمن أولا ترى أن ابن عباس أمر ابن أبي مليكة بالطائف أن يجلس الجارية بعد
المصر ثم يقرأ عليها ان الذين يشترون بعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ففعل فاعترفت . من
حديث ابن مهدي

❦ في استحلاف النساء والعييد في المسجد ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت النساء العواتق وغير العواتق والعييد والاماء وأمهات الاولاد والمكاتبين
والمدبرين يحلفون في المساجد (قال) انما سألتنا مالكا عن النساء أين يحلفن فقال
أما كل شيء له بال فانهن يخرجن فيه الى المساجد فان كانت امرأة تخرج بالنهار
أخرجت بالنهار وأحلفت في المسجد وان كانت ممن لا تخرج بالنهار أخرجت ليلا
فأحلفت فيه (قال) وان كان الحق انما هو شيء يسير لا بال له أحلفت في بيتها اذا كانت
ممن لا تخرج وأرسل اليها القاضي من يستحلفها لصاحب الحق . فأما ما سألت عنه
من المكاتب والمدبر وأمهات الاولاد فستنتهن سنة الأحرار الا أني أرى أن أمهات
الاولاد بمنزلة الحرائر منهن من تخرج ومنهن من لا تخرج ❦ قلت ❦ هل يجزئ
في هذه المرأة التي تستحلف في بيتها رسول واحد من القاضي يستحلفها (قال)
ما سمعت من مالك فيها شيئا وأرى أن يجزئ

❦ في استحلاف الصبيان ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الصبيان هل عليهم يمين في شيء من الاشياء يحلفون اذا ادعى

عليهم أو يخلفون إذا كان لهم شاهد في قول مالك (قال) قال مالك لا يخلف الصبيان في شيء من الأشياء حتى يبلغوا

✽ في استخلاف الورثة على ذكر حق أبيهم إذا ادعى ✽
✽ الغريم أنه قد قضى الميث ✽

✽ قال ✽ وقال مالك في الرجل يهلك ويدع أولاداً صغاراً فيوجد للميث ذكر حق فيه شهود فيدعى الذي عليه الحق أنه قد قضى الميث حقه (قال) قال مالك لا ينقمه ذلك (قال) قلنا لما لك أفتخلف الورثة (قال) قال مالك أن كان فيهم من قد بلغ ممن يظن أنه قد علم بالقضاء أحلف والا فلا يمين عليهم ✽ قلت ✽ فإن نكل هذا الذي يظن أنه قد علم بالقضاء عن اليمين أيسقط الدين كله في قول مالك (قال) لا يسقط الدين كله ولكن يسقط من الدين قدر حقه أن لو حلف عن الذي عليه الحق

✽ في استخلاف اليهودي والنصراني والمجوسي ✽

✽ قلت ✽ هل ذكر لكم مالك أن النصراني أو النصرانية يخلفان في شيء من أيمانها في دعواها أو إذا ادعى عليهم أو في لعنتهم أنهم يخلفون بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى (قال) سمعته يقول لا يخلفون إلا بالله فقط ✽ قلت ✽ واليهود هل سمعته يقول يخلفون بالله الذي أنزل التوراة على موسى (قال) اليهود والنصارى عند مالك سواء ✽ قلت ✽ فهل يخلف المجوس في بيت نارهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يخلفوا بالله حيث يعظمون ✽ قلت ✽ فإن يخلف اليهود والنصارى (قال) قال مالك في كنائسهم حيث يعظمون (وقال) مالك لا يخلفون إلا بالله ✽ ابن وهب ✽ عن ابن لهيعة عن عطاء بن دينار أن عمر بن عبد العزيز نهى أن يستخلف النصراني بنير الله ✽ قال ابن وهب ✽ وأخبرني بعض أهل العلم عن رجال من أهل العلم بذلك ✽ ابن مهدي ✽ عن إسرائيل عن سالك بن حرب عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري أحلف يهودياً بالله قال الشعبي لو أدخله الكنيسة لغلظ عليه ✽ ابن مهدي ✽ عن

سفيان الثوري عن أيوب عن محمد بن سيرين أن كعب بن سوار كان يحلف بالله وكان يضع على رأسه الإنجيل في المذبح ﴿ قال سحنون ﴾ وإن كنا لا نقول بوضع الإنجيل على رأسه في المذبح ولكنه نزع من يزعم أنه لا يحلف إلا في أعظم مواضعه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن مسروق أنه كان يحلف أهل الكتاب بالله ويقول أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم وأن أحكم بينهم بما أنزل الله وأنزل الله أن لا تشركو به شيئاً ﴿ ابن مهدي ﴾ عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن شريح أنه خاصم إليه رجل رجلاً من أهل الكتاب خلفه بالله حيث يكره

﴿ في تعديل الشهود ﴾

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يقول لا يقضى القاضي بشهادة الشهود حتى يسأل عنهم في السر (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يقبل تزكية واحد (قال) قال مالك لا يقبل في التزكية أقل من رجلين (قال) وقال مالك ومن الناس من لا يسأل عنهم ولا يطلب منهم التزكية لمدايتهم عند القاضي ﴿ قلت ﴾ ويزكي الشاهد عند القاضي وهو غائب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا زكوا في السر أو العلانية أيكتفى بذلك عند مالك (قال) نعم إذا زكاه رجلان أجزاءه

﴿ في تجريح الشاهد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الشاهد بم يجرح في قول مالك (قال) يجرح إذا أقاموا البيعة عليه أنه يتارب غمر أو كل ربا أو صاحب قيان أو كذاب في غير شيء واحد ونحو هذا ولا يجرحه إلا اثنتان عدلان ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس بن يزيد وسألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن صفة الذي لا تجوز شهادته فقال ربيعة ترد شهادة الخصم الذي يجرح إلى نفسه والظنين والمغموص عليه في خلافة وشكله ومخالفته أمر المدول في سيرته وإن لم يوقفه على عمل يظهر به فساد وترد شهاد العدو الذي لا يؤمن على

ما شهد عليه في كل أمر لا يبق عليه فيه

﴿ في شهادة الزور ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت القاضي اذا أخذ شاهد الزور كيف يصنع فيه وما يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك يضربه ويطوف به في المجالس (قال ابن القاسم) حسبت أنه يريد به في المجالس في المسجد الاعظم ﴿ قلت ﴾ وكم يضربه (قال) على قدر ما يرى الامام (قال) وبلغني عن مالك أنه قال ولا تقبل له شهادة أبداً وان تاب وحسنت حاله ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن مكحول والوليد بن أبي مالك أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله بالشام اذا أخذتم شاهد زور فاجلدوه أربعين وسخموا وجهه وطوفوا به حتى يرفه الناس ويطل جبهه ويحلق رأسه وبعضهم يزيد الحرف (وقال ابن شهاب) أرى أن ينكل بمقوبة موجعة وأن يسمع به حتى يجمعوا أحاديث وينكل بهم ويهاب شهود الزور مثل الذي وقع بهم

﴿ تم كتاب الدعوى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويليه كتاب المديان ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المديان ﴾

﴿ في حبس المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ لمبدا الرحمن بن القاسم أرايت القاضي هل يحبس في الدين في قول مالك بن أنس (قال) قال مالك لا يحبس الحر ولا العبد في الدين ولكن يستبرئ أمره فان اتهم أنه قد أخفى مالا وغيبه حبسه وان لم يجد له شيئا ولم يخف شيئا لم يحبسه وخلي سبيله فان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة الا ان يحبسه قدر ما يتلوم له من اختباره ومعرفة ما له وعليه أو يأخذ جملا ﴿ قلت ﴾ فان عرفت له أموال قد غيبها يحبسها السلطان أم لا (قال) نعم يحبسها أبدا حتى يأتي بماله ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت الدين هل يحبس فيه مالك (قال) قال مالك بن أنس اذا تبين للقاضي الالداد من الغريم حبسه ﴿ قلت ﴾ فا قول مالك في الالداد (قال) قال مالك اذا كان له مال فاتهم السلطان أن يكون قد غيبه قال مالك أو مثل هؤلاء التجار الذين يأخذون أموال الناس فيقعدون عليها فيقولون قد ذهبت منا ولا يعرف ذلك الا بقولهم وهم في مواضعهم لا يعلم أنه سرق ما لهم ولا احترق بيتهم ولا مصيبة دخلت عليهم ولكنهم يقدون على أموال الناس فهؤلاء الذين يحبسون حتى يوفوا الناس حقوقهم ﴿ قلت ﴾ هل لحبس هؤلاء عند مالك حد (قال) لا ليس لحبس هؤلاء عند مالك حد ولكنه يحبسهم أبدا حتى يوفوا الناس حقوقهم أو يبين للقاضي أنه لا مال لهم فاذا تبين له

أنه لا مال لهم أخرجهم ولم يحبسهم ﴿ قلت ﴾ فإذا أخرجهم من بعد ما تبين للقاضي
أفلاسهم أيكون للطالب أن يلزمهم ويعتصمهم من الخروج يتنقون من فضل الله ولا
يفارقهم أو يوكل من يلزمهم في قول مالك (قال) ليس ذلك له عند مالك أن يلزمهم
ولا يمنهم من الخروج يتنقون من فضل الله ولا يوكل بهم من يلزمهم ﴿ ابن
وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن عمر بن عبد العزيز كان
لا يسجن الحر في الدين يقول يذهب فيسقى في دينه خير من أن يحبس وإنما
حقولهم في مواضعها التي وضعوها فيها صادفت عدما أو ملاء ﴿ ابن وهب ﴾ عن
محمد بن عمرو عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المكي أن أبا بكر الصديق وعمر
ابن الخطاب كانا يستحلان المسر الذي لا يعلم له مال ما أجده قضاء في فرض ولا
عرض ولئن وجدت له قضاء حيث لا نعلم لنقضينه ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك الأمر
عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر إذا أفلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة

— في حبس الوالدين في دين الولد والولد في دين والديه والزوجين كل
﴿ واحد منهما في دين صاحبه والأجداد والحر والمبد ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوالد هل يحبس في دين الولد أو المرأة هل تحبس في دين الزوج
أو الزوج في دين المرأة أو الولد في دين الوالد أو في دين الجدة أو الجد في
دين ولد الولد أو المبد هل يحبس في الدين (قال) قال مالك الحر والمبد في الحبس
في الدين سواء إذا تبين للقاضي الالداد فالولد أراه يحبس في دين الوالد لا أشك
فيه ولا أقوم على حفظ قول مالك فيه وأما الوالد فلا أدري أن يحبس في دين الولد
وأما الزوج والمرأة فانهما يحبسان بعضهم لبعض في الدين وكذلك من سوي
الوالد والوالدة فانه يحبس بعضهم لبعض في الدين إذا تبين الالداد للسلطان من
المطلوب (قال ابن القاسم) ولا ينبغي للسلطان وإن لم يحبس الوالد والوالدة في دين
الولد أن يظلم الولد لها وإنما رأيت أن لا يسجناله لأن مالكا قال فيما يلغى في الابن

يريد أن يستحلف أباه في شيء قال لا أرى أن يحلف له فإذا لم يحلف له فالحلف أيسر من السجن ﴿قلت﴾ رأيت أهل القمة في الدين والتفليس مثل المسلمين سواء في الحبس (قال) قال مالك ذلك في الحر والعبد سواء والنصراني عندي بتلك المنزلة

﴿ في حبس النساء والعبيد في الدين والتقصاص ﴾

﴿قلت﴾ رأيت النساء والرجال في ذلك سواء في قول مالك والعبيد والاماء والمكاتبين والمذبرين وأمهات الاولاد (قال) نعم كلهم سواء عندنا مثل الاحرار وهو قول مالك في العبيد ﴿قلت﴾ رأيت النساء هل يحبس في التقصاص والحدود في قول مالك (قال) نعم

﴿ الحر يؤاجر في الدين ﴾

﴿قلت﴾ رأيت الحر هل يؤاجر في الدين اذا كان مفلساً أو يستعمل أو يشتغل (قال) قال مالك لا يؤاجر (قال ابن القاسم) ولا يستعمل مثل قول مالك في الدين اذا كان مفلساً

﴿ في حبس سيد المكاتب لمكاتبه في دين مكاتبه عليه ﴾

﴿قلت﴾ رأيت المكاتب اذا كان له على سيده دين أيجبس له السيد في دينه (قال) قال مالك دين المكاتب اذا كان له على سيده دين من الديون قال عبد الرحمن بن القاسم فالمكاتب وغيره في هذا سواء (قال) وأرى أن يجبس ان أدبه

﴿ في حبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه ﴾

﴿قلت﴾ رأيت المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه أيجبسه السلطان لمولاه في السجن في قول مالك (قال) انما قال مالك في المكاتب يتلوم له ولم يقل يسجن (قال ابن القاسم) ولا أرى أن يجبس ﴿سحنون﴾ لان الكتابة ليست بدين في ذمته انما الكتابة جنس من النالة

﴿ في الوصي أو الورثة يقضون بعض دين الميت دون بعض ﴾
﴿ علموا بدين الميت أو لم يعلموا ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت رجلاً هلك وترك مالا وترك ديونا للناس عليه وليس في ماله هذا الذي ترك وقال لحق واحد من الترماء فأخذ الوصي المال أو أخذته الورثة فقضوه رجلاً واحداً وهم لا يعلمون بالدين لهم الدين أو كانوا يعلمون فقضوا واحداً من الترماء دون بقيتهم (قال) إذا لم يعلموا ببقية الترماء ولم يكن الميت موصوفاً بالدين فلا شيء على الوصي ولا على الورثة فإن علموا أو كان موصوفاً بالدين فليعلم ما يصيب هؤلاء إذا تحاصروا ويتبع الورثة أو الوصي الذي اقتضى المال بما غرموا لهؤلاء الترماء وإن كانوا لم يعلموا فأتبع الترماء الذين استوفوا المال ولا يكون على الوصي ولا على الورثة شيء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله

﴿ في الوصي يقضي بعض غرماء الميت وفي المال فضل ثم يترك ﴾
﴿ المال قبل أن يقبض من بقي دينهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ديونا للناس عليه وفي ماله وفاة بالدين فقضى الوصي بعض الترماء ثم تلف ما بقي من المال (قال) ليس لهؤلاء أن يتبعوا الذي اقتضى حقه شيء مما اقتضى لانه قد كان في المال فضل فيه وقال لحقوق هؤلاء ﴿ قلت ﴾ فإن كان في المال فضل ليس فيه وفاة لحقوق هؤلاء (قال) ينظر إلى قدر ما بقي من حقوقهم بعد فضلة هذا المال فيتبعون الترماء بذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر مالك إذا كان هؤلاء الترماء الذين لم يقبضوا حضوراً أم غيباً (قال) لم أسأله عن ذلك وإنما قال لنا ذلك مبهما ولم يفسر لنا حاضراً من غائب ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك عليه ديونا للناس فباع الورثة ماله وقضوا أهل دينه وفضلت في يد الورثة فضلة من تركته فانتسموها فقدم رجل فأقام البينة على الميت بدين له عليه وقد توى^(١) مأخذ الورثة من تركته وأصاب الورثة

(١) التوى بالقصر هلاك المال والغفل من باب سدى اهـ

عدما أيكون له أن يتبع الغرماء الذين أخذوا دينهم من الورثة في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يتبع الغرماء ولكن يتبع الورثة إذا كان الذي بقي من تركه الميت في يد الورثة كفاً لدينه وإن كان دينه أكثر مما بقي في يد الورثة رجع على الغرماء بما يصير له عندهم أن لو كان حاضراً فاصهم . وتفسير ذلك أن يكون على الميت دين ثلاثمائة دينار لثلاثة رجال وتركه الميت مائتان وخمسون ديناراً فقصي الورثة غريمين مائتين ولم يعلم بالأخر وبقيت في يد الورثة خمسون فهو يحاص الغرماء بجميع دينه فيصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلث فالحسون التي في يد الورثة هي للغريم الذي أحيا دينه يتبع الورثة بها ويتبع اللذين اقتضيا مائة مائة يتبع كل واحد بسبعة عشر الا ثلثا فذلك ثلاثة وثلاثون وثلث فيصير له ثلاثة وثمانون وثلث بالتحسين التي في يد الورثة ويصير لكل واحد من الغرماء ثلاثة وثمانون وثلث لانه رجع على كل واحد بسبعة عشر الا ثلثا ﴿ قلت ﴾ فإن لم يترك الا مقدار الدين الذي أخذته الغرماء من تركه الميت الذي دفعه اليهم الورثة (قال) قال مالك يرجع على الغرماء فيعاصهم بمقدار دينه ﴿ قلت ﴾ ولا يرجع على الورثة بشئ من ذلك ان أصاب الغرماء عدما (قال) اذا قضت الورثة الغرماء دينهم وهم لا يعلمون بدين هذا الرجل الذي طرأ عليهم فليس عليهم شيء وإن كانوا يعلمون بدينه فإن أصاب الغرماء عدما لا مال عندهم كان له أن يرجع على الورثة بحصته من الدين ويتبع الورثة الغرماء الاولين بمقدار ما غرموا لهذا الغريم الذي طرأ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لانهم أتلفوا حقه وهم يعلمون بذلك

— في الورثة يتبعون تركه الميت فيستهلكونها ثم يأتي الغرماء —

﴿ قلت ﴾ أو أيت ان باع الورثة تركه الميت فأكلوها واستهلكوها ثم قدم قوم فأقاموا البينة على دين لهم على الميت (قال) قال مالك ان كان الرجل الميت معروفاً بالدين فبادر الورثة الغرماء فأخذوا ماله فباعوه واقتسموه وأكلوه كان للغرماء أن يأخذوا مال الميت حينما وجدوه ولا يجوز بيع الورثة واتبع الذين اشتروا الورثة

وان كان الرجل الميت لا يعرف بالدين فباعوا على مثل ما يبيع الناس تركته ميتهم اتبع
 الثرماء الورثة ولم يكن لهم على من اشترى منهم سبيل ولا يأخذون من الذين اشتروا
 ما في أيديهم (قال ابن القاسم) أخبرني بهذا عن مالك غير واحد من أصحابنا وهو
 رأيي (مسحون) عن ابن وهب قال مالك في الرجل يهلك وهو مديان أو غير
 مديان معروف كلاهما في حاله ثم يبيع الورثة أمواله فيقسمونها ثم يأتي دين على هذا
 الميت فيوجد المال بأيدي الناس الذين اشتروا (قال) أما الذي يعرف بالدين ولا يحمل
 أمره فان الثرماء يأخذون ما وجدوا بأيدي الناس الذين اشتروا ويتبع الذين اشتروا
 الورثة بأموالهم وأما الذي لا يعرف بالدين ولا يظن به الدين فاما يتبع غرامؤه الورثة
 بمن ما باعوا كان فيه وفاؤهم أو لم يكن

❦ في المريض يقضى بمض غرامائه دون بعض ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت اذا مرض الرجل أ يكون له أن يقضي بعض غرامائه دون بعض
 (قال) لا لان قضاءه الساعة انما هو على وجه التولييع وكذلك قال مالك ❦ قلت ❦
 أ رأيت ان يقضى بعض غرامائه دون بعض في مرضه أ يجوز ذلك (قال) لا يجوز ذلك
 له اذا كان الدين يفترق ماله لان ذلك على وجه التولييع ❦ قال مسحون ❦ وقال
 غيره المريض لم تحجر عليه التجارة وهو كالصحيح في تجارته وفي إقراره بالدين
 لمن لا يتهم عليه

❦ في المديان يرهن بمض غرامائه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله الا أن الثرماء لم يقوموا عليه
 أ يجوز ما رهن (قال) سألت مالكا عن الرجل يتاجر الناس فيكون عليه الدين
 فيقوم رجل عند حلول الاجل بحقه فيلزمه بحقه فيرهنه في ذلك رهنا أ تراه له دون
 الثرماء (قال) قال مالك نعم ما لم يفسوه (قال) وقد كان روى مرة عن مالك خلاف
 هذا أنهم يدخلون معه وليس هذا بشئ والقول الاول الذي سمعت منه وقال لي

هو الذي عليه جماعة الناس وهو أحق به فأنما الرهن بمنزلة القضاء أن لو قضى أحداً منهم قبل أن يقوموا عليه وطلسوه قضاؤه جائز ولا أبالي بمحدثان ذلك قاموا عليه أو غيره إذا كان قائماً يبيع ويتاجر الناس قضاؤه ويبيع جائز ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث مثل قول مالك

﴿ في الدين يكون للرجلين على الرجل فيؤخره أحدهما بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن لرجلين على رجل ديناً آخره أحدهما بحصته أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان توى ما على الثريم من حصته هذا الذي آخره وقد اقتضى صاحبه أ يكون له فيما اقتضى صاحبه شيء في قول مالك أم لا (قال) لا

﴿ في الدين يكون للرجلين فيقبض أحدهما حصته باذن شريكه أو بنير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن ديناً لي ولرجل آخر على رجل بأفريقية فخرجت في اقتضاء نصيبي وأقام شريكي أ يكون لشريكي أن يتبعني بشيء في قول مالك (قال) نعم وإنما لا يكون له فيما اقتضيت أنت شيء إذا كنت قد عرضت على شريكك الخروج فأبى

﴿ القضاء في الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن والداها لك وعليه دين مائة دينار ففزلنا المائة دينار من ميراثه واقتسمنا ما بقي فضاغت المائة من ضياعها (قال) ضياعها عليكم والدين بحاله ﴿ قلت ﴾ أ سمعته من مالك (قال) هذا رأيي (قال) وإن كان السلطان قبضها للغائب وقسم ما بقي من ميراث الليث فضاغت فهي في مال الثريم وهو قول مالك

﴿ الرجلان يكون لهما الدين فيبيع أحدهما نصيبه من المديان ﴾

﴿ فيريد شريكه في الدين أن يتبعه بنصيبه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن ديناً لي ولرجل آخر بكتاب واحد على رجل بعت نصيبي من ذلك الدين للذي عليه الدين بمرض أ يكون لشريكي أن يتبعني بشيء أم لا (قال)

نعم أرى أن يرجع عليك فيأخذ نصف ما بعت به فإذا استوفى حقه رجعت فأخذت منه مقدار ما أخذ منك ومضى الصلح عليك وذلك أنه يأخذ منه مما اقتضى نصف قيمة العرض الذي أخذ منه يوم أخذ ذلك من الذي عليه الدين وإنما ذلك عندي بمنزلة ما لو أن أحد الشريكين اقتضى خمسة وكان حقهما عشرين ديناراً لكل واحد عشرة فاقضى أحدهما خمسة وترك خمسة فانه يأخذ الشريك الذي لم يدع شيئاً من الذي أخذ الخمسة دينارين ونصف دينار ثم إذا اقتضى صاحبه العشرة رجع عليه بالدينارين ونصف فأخذها منه ولو كان إذا أخذ منه نصف ما اقتضى وجب له بذلك نصف حق صاحبه الذي بقي لكان إذا اقتضى صاحبه منه العشرة أخذ منه خمسة وإنما دفع إليه دينارين ونصفاً فهذا لا يستقيم ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل انه إذا أخذ أحد الغريمين في نصيبه عرضاً أن الشريك بالخيار أن شاء جوز له ما أخذ واتبع الغريم بجميع حقه وإن شاء شارك صاحبه فيما أخذ فكان له نصفه بنصف حقه وأتبع جميعاً الغريم بما بقي لهما وهو نصف جميع الحق فاقسماه إذا اقتضياه والذي صالح على خمسة دنائير أن صاحبه يرجع عليه ويأخذ منه دينارين ونصفاً ويتبعان الغريم جميعاً ثم يتبعه المصالح عن عشرة بخمسة بدينارين ونصف الذي أخذ منه شريكه ويتبع الشريك الذي لم يصالح بسبعة دنائير ونصف

— في الرجل يموت وبينه وبين رجل خبطة فيدعي —

﴿بعض ورثته أن له على الخليط ديناً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وقد كانت بينه وبين رجل خبطة فادعى ولد المالك أن لأبيهم على هذا الرجل الذي كانت بينه وبين أبيهم خبطة ديناً فأقر أو أنكر فصالحه أحدهم على حقه فدفع إليه دراهم أو دنائير أو دفع إلى أحدهم عرضاً من العروض على انكار من الذي يدعي قبله أو على اقرار أيكون لأخويه أن يدخلوا معه في الذي أخذ من هذا الرجل (قال) قال لي مالك كل ذكر حق كان تقوم بكتاب واحد فاقضى بعضهم دون بعض فإن شركاهم يدخلون معهم فيما اقتضوا

وان كان كتب كل انسان منهم ذكر حقه على حدة وان كانت صفقة واحدة فان من اقتضى من حقه شيئا لا يدخل منه الآخرون بشئ ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان كان تقوم ذكر حق واحد على رجل وهو غائب فأواد بعضهم أن يخرج اليه في حقه فأبى الآخر (قال) يمرض الذي أراد الخروج على المقيم الخروج فان وكل معه وكبلا أو خرج كانوا شركاء فيما اقتضوا وان أبى أشهد عليه وخرج وكان ما اقتضى له دون شريكه فهذا يدل على مسألتك التي سألت عنها ﴿ قلت ﴾ فان كان لي ولصاحبي دين على رجل في ذكر حق واحد فأخذت أنا بذكر حق مرضي من المروض أيتكون لشريكي أن يدخل معي في هذا المرض والدين انما كان دراهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى ذلك له ان أراد

﴿ في المريض يؤخر غرماءه في مرضه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مريضاً وكان ماله كله ديناً على رجل فأوصى المريض أن يؤخروا ذلك الدين عنه الى أجل مسمى فأتت الوثة لا نبيز الا الثلث فانا تؤخر الثلث عنك الى ذلك الأجل وأما الثلثان فمجهل لنا وقال الموصى له بالتأخير بل أخروني بجميع المال أو ابرؤا الى بجميع ثلث المال (قال) ان لم يفعلوا ويؤخروه بجميع المال برئوا اليه من ثلث مال الميت بتلا في قول مالك لان مالكا سئل عن الرجل يوصى للرجل بمائة دينار ولا يملك غيرها يعمل بها سنة فيقول الوثة لا نبيز (قال) اما أمضوا ذلك له واما قطبوا له بتلها بتلا

﴿ في المريض يقرأه قبض دينه من غريمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقر في مرضه أنه قد قبض دينه الذي كان له على فلان أيجوز أم لا (قال) ان كان وارثاً وكان ممن ينهم أن يكون انما أراد أن يوج ذلك اليه لم يقبل قوله وان كان من الاجنبيين الذين لا ينهم عليهم جاز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان الصداق على الزوج بينة أنه مؤخر عنه فأقرت المرأة في مرضها أنها قد قبضت

صداقها (قال) لا يقبل قولها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) يلتقي ذلك عنه

﴿في إقرار المريض لو ارث بدين﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقر لو ارث بدين في مرضه الذي مات فيه أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك الابينة (قال) قليل له قال رجل يقر لامرأته في مرضه بالمهر يكون عليه أو بالدين (قال) ينظر في ذلك فان كان لا يعرف منها اليه ناحية ولا انقطاع وله ولد من غيرها جاز ذلك وان كان يعرف منه انقطاع اليها ومودة وقد كان الذي بينه وبين ولده متفلقا ولمسل لها الولد الصغير قال مالك فلا أرى أن يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الورثة أم هذه المنزلة على ما وصفت لي من أمر المرأة يكون بعضهم له اليه الانقطاع والمودة وآخر قد كان يعرف منه اليه البغضاء أ يكونون بحال ما وصفت لي في المرأة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن يجوز ذلك وانما رأي ذلك مالك في المرأة وقال لا يتهم اذا لم يكن له منها ولد ولا ناحية مودة يعرف أنه يقر بماله من ولده الى غيرهم فأما الولد أو الأخوة كلهم اذا كانوا هم ورثته فلا أرى ذلك ولو كان يترك ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة يلقونه فأقر لهم بحال لم يتهم ان يقر الى العصبة دون ابنته ويترك عصبة يرثونه بولاء أو قرابة (قال ابن القاسم) وأصل ما سمعت من مالك بن أنس انما يريد بذلك التهمة فاذا لم تقع التهمة لقرار يقر به اليه دون من يرثه معه لم يتهم وجاز فهذا يجوز لك من ذلك كله ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال ايما امرئ قال فلان في مالي كذا وكذا مال يسميه ديناً عليه قال ان كان وارثا بطل (وقال) يحيى بن سعيد من ذكر عند الموت أنه تصدق بصدقة من ماله ولو كان عدلا أو غير عدل لم يجوز ذلك الا أن يميزه الورثة قال شاذان ودوها وان شاذان أجازوها (وقال) شريح الكندي لا يجوز إقرار الميت بدين لو ارث (قال ابن وهب) وقال ابراهيم النخعي لا يجوز الابينة

﴿ في المديان يقر في مرضه بدين لوارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلك رجل وعليه دين لرجل بينة فأقر في مرضه بدين لصديق ملاطف أولامرائه والدين الذي عليه بينة يفترق ماله (قال) قال مالك لا يقبل قوله (قال) ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه دين وأقر لاخت له بدين عليه قال مالك لا يجوز ذلك الا أن يكون لها بينة على الدين ﴿ فقيل ﴾ لما لك انها قد كانت تقتضيه منه في حياته (قال) ان كانت لها بينة انها كانت تقتضى ﴿ سخون ﴾ معنى قول مالك أن ذلك لها ويلزمه الاقرار لها بالدين

﴿ في اقرار الوارث بدين على الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلك أبي وترك ألي درهم وتركني وأخالي فأقر أحدنا أن لهذا الرجل على أبنائنا ألف درهم وأنكر الأخ الآخر (قال) قال مالك يحلف مع هذا الذي أقر له ويستحق حقه اذا كان الذي أقر له عدلا ويكون الميراث فيما بقي بعد حقه (قال مالك) وان أبي أن يحلف أخذ من حق هذا الذي أقر له نصف دينه وهو خمسة دراهم لان الذي أقر بما أقر انما أقر أن دينه في حقه وجق أخيه

﴿ في اقرار الرجل للرجل عليه بضعة دراهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لفلان على بضعة عشر درهما كم البضع عند مالك (قال) ما بين الثلاث الى التسع (قال مالك) فان اختلفوا في البضع لم يقطع الا ثلاثة دراهم اذا زعم ذلك المقر له بها

﴿ في الشهادة على الميت بدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد وارثان بدين على الميت أو شهد واحد أيحوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وان كان انما شهد له شاهد واحد حلف مع شاهده واستحق حقه اذا كان عدلا وان نكل أن يحلف معه أخذ من شاهده قدر الذي

يُصِيبُهُ مِنَ الدِّينِ فَإِنْ كَانَ مِنْهَا لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ فِي حَظِّهِ بَقِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ أَقَامَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ شَاهِدِينَ بَدِينٍ لَهُ عَلَيْهِ وَأَقْتِ أَنَا عَلَيْهِ شَاهِدًا وَاحِدًا بَدِينٍ لِي عَلَيْهِ خَلَفْتُ مَعَ شَاهِدِي أَيُثْبِتُ حَقِّي كَمَا يَثْبِتُ حَقُّ صَاحِبِ الشَّاهِدِينَ وَتُحَاصُّ فِي مَالِ هَذَا التَّرِيمِ بِمَقْدَارِ دِينِي وَمَقْدَارِ دِينِهِ (قَالَ) نَمُ

﴿ في الرجل يأمر الرجل بأن يدفع عنه مالا الى رجل صلة من الامر ﴾

● للمأمور له ثم يموت الأمر قبل أن يدفع ●

﴿وليس له قبل المأمور بالدفع دين﴾

قلت ﴿أرأيت أن قال رجل لرجل ادفع الى فلان مائة درهم صلة منى له فقال نعم وليس للذى وصل قبل الذى أمره بأن يدفع دين فات الذى أمر قبل أن يدفع المأمور الصلة الى المأمور له بالصلة (قال) قال مالك فى الرجل يبعث بالهدية الى الرجل فيموت الباعث قبل أن تصل الهدية الى المبعوث اليه قال مالك ان كان الذى بعث بها أشهد عليها حين بعث بها اليه فهي للذى بعث بها اليه وان مات الذى بعث بها قبل أن تصل الى المبعوث اليه (قال) وقال لى مالك فى الرجل يتصدق على الرجل بالدين يكون له على رجل ويشهد له بذلك ثم يموت الذى يتصدق قبل أن يقبض الذى يتصدق به عليه قال مالك هو للمتصدق عليه وان مات الذى يتصدق بها قبل أن يقبضها فهي للمتصدق بها عليه. وهذا فى مسائلتك ان كان قد أشهد على هذه الصلة ورضي بأن تكون سلفاً عليه من قبل المأمور بالدفع وأشهد بذلك فى حيازة جائزة من الذى وصل بها وما قبل هذا يدلك على هذا. ومن ذلك أيضاً أن مالكا قال فى الرجل يزوج الرجل ويصدق عنه فيموت الذى اصدق عنه قبل أن يقبض المرأة صداقها ان ذلك فى رأس ماله ديناً عليه وان لم يقبض المرأة مهرها حتى مات فهو دين فى جميع ماله ﴿سحنون﴾ وقال غيره اذا مات الذى وصل قبل أن يقبضها الذى وصل بها فتصير ديناً على الذى وصل بها فليس للذى وصل بها شيء

— الرجل يستقرض الرجل دراهم فيأمر رجلا له عليه دراهم —

﴿ أن يدفعها اليه قرضا منه له فيعطيه مكان ﴾

﴿ الدراهم دنائير بم يرجع عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن لي على رجل دراهم فأتاني رجل فقال أقرضني دراهم فأمرت الذي لي عليه الدراهم أن يدفعها اليه قرضا مني فأعطاه مكان الدراهم التي كانت لي عليه دنائير أيموز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فم يرجع عليه الذي أقرض رب الدين (قال) اختلف قول مالك في هذا وأحب ما به إلى أن يأخذ منه الدراهم لانه إنما أقرضه دراهم فباعها قبل أن يقبضها بدنائير ولو أراد المقرض أن يمنه أن يبيع تلك الدراهم التي أقرضه من الذي أمره أن يدفعها اليه لم يكن ذلك للمقرض بعد أن أسلفها إياه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أنه أخذ بها بيعا (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا أتاني فقال لي أقرضني خمسة دنائير فأمرت رجلا لي عليه خمسة دنائير أن يدفعها إلى هذا المستقرض مني ولهذا الرجل الذي أمرته أن يدفع الخمسة الدنائير على هذا المستقرض مني مائة درهم فقال له الذي أمرته أن يدفع اليه الخمسة الدنائير أقامك بالمائة درهم التي لي عليك أيسلح هذا في قول مالك (قال) هذا جائز إذا كانت المائة التي على المستقرض الدنائير قد حلت للذي أمر أن يعطيه الدنائير

— في الرجل يأمر الرجل أن يتقد عنه غريمه دراهم فيبيعه بها جارية —

﴿ فيريد أن يرجع عليه بم يرجع عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتاني أمرت رجلا أن يتقد عن فلانا ألف درهم فباعه بها جارية أو عرضا من العروض أو شيئا مما يكال أو يوزن غير الورق والدنائير فأراد أن يرجع علي بم يرجع علي (قال) ليس له إلا مثل ما أمرته به في جميع ذلك كان الذي دفع إلى السأمور ورقا أو كان ذهباً أو عرضاً أو غير ذلك لانه قد أسلفه الذي أمر

بالدفع سلفاً منه للذي أمره ﴿سحنون﴾ وقد ذكر عن مالك فيه اختلاف أنه لا يرجع في السلف ﴿قال سحنون﴾ وهو بيع حادث لو شاء الذي أمرته أن لا يأخذ إلا الدنانير أخذها على ما أحب أو كره ^(١) ﴿قال سحنون﴾ قال لي ابن القاسم وهذا أحسن ما سمعت

﴿الرجل يأمر الرجل أن يتقدم عنه غريمة ديناً ثم يموت﴾
﴿القاتل قبل أن يأخذ الغريم دينه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لرجل اتقدم عني فلاناً ألف درهم فأتى القاتل قبل أن يأخذ فلان المال (قال) قال مالك في الرجل يقول للرجل ادفع الى فلان عني مائة دينار فأنتم له بذلك (قال) أن كان أهل الدين اتقدموا على موعدهم من الذي قال له الميث ادفع عني قرضي بذلك ورضوا به وانصرفوا على موعدهم منه لزمه الغرم لهم فكذلك مسائلك ﴿سحنون﴾ وهذه جملة

﴿الرجل يجعل دينه قبل محله﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً على رجل ديناً من دراهم أو دنانير أو عرضاً من العروض الى أجل من الآجال من قرض أو من ثمن بيع فأراد الذي عليه الدين أن يجعله قبل محل أجله وقال الذي له الدين لا أقبله حتى يحل الأجل (قال) قال مالك إذا كان الدين عيناً فإنه يجبر الذي له الدين على أخذه وإن لم يحل أجله من قرض كان الدين أو من بيع (قال مالك) وإن كان الدين عرضاً من قرض طعاماً أو حيواناً أجبر على أخذه قبل الأجل وإن كان الدين من بيع ابتاعه وهو عرض أو طعام أو حيوان الى أجل لم يجبر الذي له الدين على أن يأخذه قبل محل الأجل (قال) وهذا الذي ذكرت إذا كان عرضاً من قرض أو طعاماً أو حيواناً فأداه قبل محل الأجل فإنه لا يجبر على أخذه وهو أيضاً قول مالك وإنما يلتزم من مالك

﴿ في الرجل يموت وعليه دين فيأتي رجل فيضمن دينه ﴾
 ﴿ ثم يريد أن يرجع به فيأتركه أو يبدوله فيأضمن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا مات وعليه دين وله مال أو لا مال له فقال رجل أنا ضامن لدينه أيكون له أن يرجع في مال الميت إذا أدى دين الميت وكيف إن لم يكن للميت مال فقال لا أدفع ما ضمننت أيلزمه ذلك في قول مالك أم لا (قال) أما إذا كان للميت مال فله أن يرجع في مال الميت إذا قال إنما أديت لا يرجع في ماله فإن لم يكن له مال فإن ذلك لازم له وليس له أن يأبى الأداء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) ثم هذا قول مالك إذا كان له مال (قال) ولو ضمن ذلك عن الميت ولا مال للميت وهو عالم بذلك ثم بان للميت مال بعد ذلك لم يرجع فيه بشئ ورأيت غرما غرمه على وجه الحسبة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا مات وعليه دين فقال رجل أنا ضامن لدينه ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أيلزمه ذلك في قول مالك (قال) ثم ذلك لازم عند مالك ألا ترى أن المعروف إذا أشهد به الرجل على نفسه عند مالك لازم له ﴿ سخنون ﴾ عن ابن وهب وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحيل غارم

﴿ الرجل يقول للرجل أنا أفضيك دينك الذي لك على فلان فضاء ﴾
 ﴿ ولم يكن المديان أمره فيريد أن يرجع به على المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أتى رجل إلى رجل فقال أنا أؤدى إليك دينك الذي لك على فلان فأدى له عن فلان ولم يكن فلان الذي عليه الدين أمره بذلك فأراد أن يرجع على الذي كان عليه الدين بما أدى عنه أيجوز له ذلك في قول مالك أم لا (قال) سمعت مالكا وسئل عن رجل ابتاع دينا على رجل وقد كان بين المشتري وبين الذي عليه الدين عداوة (قال) إن علم أنه أراد بذلك ضرره وتمعه وعنته في ذلك فلا أرى أن يمكن من ذلك فهذا يشبهه عندي إن علم أنه إنما آذاه عنه من غير أمره

يريد بذلك ضرره وعته وسجنه وأنه لا شيء عنده منع من ذلك وإن كان ذلك منه على وجه المرفق بالذي عليه الدين فذلك جائز (قال ابن القاسم) إذا علم أنه إنما أراد ضرره لم يجوز ذلك البيع ورد ﴿قلت﴾ وكذلك إن قال رجل لامرأة أنا أؤدى المهر الذى لك على زوجك وقد دخل بها أو لم يدخل بها فهو مثل هذا (قال) نعم هو عندي مثله لا يجوز ذلك إذا عرف أنه يريد عته

﴿ في الرجل يوكل وكيلًا يقبض دينه فيدي ﴾
 ﴿ أن قد قبض الدين وضاع منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن وكلت رجلاً يقبض مالا لى على فلان فقال قد قبضته وضاع منى وقال الذى عليه الدين قد دفعته (قال) قال مالك يقيم الذم على الدين البينة والاعتراف ﴿قلت﴾ أ رأيت إن وكلت رجلاً يقبض مالى على فلان فقال الوكيل قد قبضت المال أو قال قد برئ الى من المال أ يبرأ الذى عليه الاصل بقول الوكيل فى قول مالك (قال) قال مالك لا يبرأ الا أن تقوم بينة أن الذى عليه الاصل قد دفع المال اليه أو يأتي الوكيل بالمال ﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس لا يبرأ الا أن يكون وكيلًا يشتري ويبيع ويقبض ذلك مفوض اليه فهو مصدق وإنما الذى لا يصدق أن يوكله يقتضى مالا له على أحد فقط

﴿ الوصى يدعى أنه قد قبض دين الميت ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أوصى الى رجل وللميت على الناس دين فقال الوصى للفرماء قد برئتم الى من المال وقد قبضت المال ثم كبر اليتامى فقالوا للفرماء هلم ما دفعتم من المال أ يبرأ الفرءاء من الدين بقول الوصى (قال) نعم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن أبي حازم عن ابن هبرمز أنه سئل عن رجل أوصى اليه رجل وله ديون على الناس فتقاضى الوصى من الفرءاء فقالوا قد دفعناها اليك وأنكر فأراد الفرءاء أن يحلفوه (قال) لم أن يحلفوه فإن نكل عن اليمين ضمن المال وذلك رأى فإن أقر

الوصي بالتبض سقط الدين عن الترماء (قال) وسألت مالكا عنها فقال لي ان كان الشيء
اليسير فالوصي ضامن ان نكل عن اليمين فأما اذا كثر المال قال مالك لا أدري (قال
ابن القاسم) ورأيت مثل قول ابن هرمز كل ذلك عندي سواء قل أو كثر فان لم يحلف
ضمن (قلت) لم حرب مالك فقال لا أدري اذا كثر المال (قال) خوفا من أن
يبتل أموال اليتامى قال وخوفا من أن يضمن الوصي لأنه أمين لهم فوقف عنها وقال
لا أدري (قلت) ففي مسألتني اذا قال قد قبضت فسقط الدين عن الترماء بقوله
أرأيت ان قال مع ذلك قد قبضته بن الترماء وضاع أصدق (قال) نعم

❦ في الوصي يدفع الى غرماء الميت ديونهم بغير بينة ❦

(قلت) أرأيت ان أوصى رجل الى رجل وعليه للناس ديون فباع الوصي تركته
وأوفى الترماء الماهم على الميت بغير بينة فجدوه ما قبضوا وطلبوا دينهم والوصي
يقول قد قبضت أضمن الوصي لأنه قد دفع بغير بينة (قال) ان لم يقم الوصي البينة
غرم لأنه أئلف أموالهم حين لم يشهد (قال) وسألت مالكا عن الوصي يقتضي من
غرماء الميت ديناً للميت عليهم فيزعمون أنهم قد دفعوا اليه ويشكر الوصي فيقولون له
احلف فيأبى أن يحلف أرى أن يضمن (قال) قال مالك أما الشيء الكثير فاني لا أدري
ماهو ووقف عنه قال وان كان الشيء اليسير فأراه ضامناً ان لم يحلف (قال ابن القاسم)
وأخبرني ابن أبي حازم عن ابن هرمز أنه قال يضمن ذلك كله القليل والكثير ان لم
يحلف (قال ابن القاسم) وأرى أن يضمن القليل والكثير وهو رأيي

❦ اليتيم يحتلم ولم يؤنس منه الرشد يبيع ويشترى ❦

❦ أو يهب أو يصدق أو يعتق ❦

(قلت) أرأيت قول الله تبارك وتعالى واستألفوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان
آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم أرأيت ان احتلم الغلام أو حاضبت الجارية ولم
يؤنس منهما الرشد (قال) قال مالك لو خضب بالحناء ولم يؤنس منه الرشد لم يدفع

إليه ماله ولا يجوز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عتق حتى يؤنس
 منه الرشد وما وهب أو تصدق أو أعتق قبل أن يؤنس منه الرشد ثم أنس منه
 الرشد فدفع إليه ماله قال مالك لا يلزمنا ذلك العتق ولا تلك الصدقة ولا تلك الهبة
 بقضاء ولكنه إن فعل ذلك من قبل نفسه فأجاز ما كان صنع فذلك جائز (قال) وأما
 أرى أن الصدقة والهبة لنير الثواب بمنزلة العتق في هذا استحب له أن يرضيه ولا
 أجيره في القضاء على ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب أنه سأل ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن ماصفة السفينة وما يجوز عليه من نكاح أو غيره (قال) الذي لا يخر ماله
 في بيعه ولا ابتاعه ولا يمنع نفسه لنفسها وإن كانت سرقا لا يبايعه قوامه يسقط في المال
 سقوط من لا يمد المال شيئا وهو الذي لا يرى له عقل في مال ﴿قال يونس﴾ قال ابن
 شهاب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه إلا باذن وليه ﴿وأخبرني﴾ ابن أبي ذئب أن
 سفيها طلق امرأته وأراد أن يأخذ ماله وكان القاسم بن محمد وليه فأجاز القاسم عليه
 الطلاق ومنه ماله ﴿قال يونس﴾ عن ربيعة: أما المتأفة فلا تجوز إلا أن تكون ولدت
 منه السرية وذلك أن السفينة يولى عليه ماله ومن ولى عليه ماله فلا عتاق له ولا بيع
 ولا هبة وأما كل شيء ليس للسفينة منه إلا المتعة من زوجة أو أم ولد فرأى السفينة
 فيه جائز طلاقه جائز وعتقه أم ولده جائز. لابن وهب

﴿حجور مال المحجور عليه ما وهب له وما استفاد يحجر عليه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ما وهب للمحجور عليه من مال أيدخل ذلك المال في المال المحجور
 عليه فيه (قال) نعم لأن مالكا قال لو أن سفيها تاجر فأصاب مالا يحجر عليه ولقد
 سألنا مالكا عن المولى عليه يدفع إليه وليه المال ليتجر به يختبره ويحلى بينه وبين
 التجارة فيركبه الدين أنه لا يلزمه من ذلك الدين شيء لا فيما في يده ولا في غيره مما
 يحجب عنه (قال) قلنا للمالك أنه قد خلى بينه وبين التجارة (قال) هو مولى عليه
 ولا يجوز عليه شيء من ذلك الدين

— في اشتراء المحجور عليه طامه وما يصلحه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المحجور عليه أيجوز أن يشتري اللحم بالدرهم والبقل والخبز لبنيه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لأنه يشتري هذا ومثله لأنه يسير وهو يدفع إليه نفقته فيشتري بها ما يصلحه

— استتجار العبد بغير إذن مولاه وأم الولد —

﴿ والمرأة بغير إذن زوجها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أم الولد إذا أرادت أن تتجر فتمها السيد من ذلك أ يكون ذلك للسيد أم لا (قال) ذلك للسيد عند مالك لأن مالكا قال للسيد أن ينزع مال أم ولده فلما كان له أن ينزع مالها كان له أن يمنحها من التجارة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت امرأة رجل أرادت أن تتجر فأراد زوجها أن يمنحها من ذلك (قال) مالك ليس له أن يمنحها من التجارة ولكن له أن يمنحها من الخروج

— في مداينة المولى عليه واستتجاره —

﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الوصي يحتمل الفلألم الذي قد أوصى به إليه ويرى منه بعض ما يريد أن يختبر في حاله فيدفع إليه الخمسين الدينار أو الستين الدينار ليتجر بها فيرهمقه في ذلك الدين أ ترى أن يكون ذلك الدين عليه (قال) قال مالك لا أرى أن يتبع المولى عليه بشئ من ذلك الدين الذي لحقه لا بما في يديه من الستين الدينار التي أعطاه وصيه يتجر بها ولا في ماله الذي في يدي الوصي (قال) فقيل له يا أبا عبد الله أنه قد أمكنه وصيه من بعض ماله ودفعه إليه وأمره أن يتجر وأذن له أن يتاجر الناس بها (قال مالك) هو مولى عليه حيث لم يدفع إليه ماله وليس ذلك الاذن بأذن ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعبد مخالف لهذا لو أن السيد دفع إليه مالا ليتجر به كان مأذونا له ولا يشبه الوصي ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره في اليتيم أنه يلحق بالدين المال الذي في يديه الذي أعطاه وليه يختبره به

محرم في الوصي يأذن للصبي بالتجارة اذا كان يعقل التجارة محرم

وقلت ﴿أرأيت الصبي﴾ اذا كان يعقل التجارة فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى ذلك جائزاً لأن الصبي مولى عليه فإذا كان مولى عليه فلا أرى الاذن له في التجارة اذا ﴿قلت﴾ لم لا يجوز عليه الشراء والبيع اذا أذن له وليه والعبد المحجور مولى عليه فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه (قال) لأن العبد ليس بسفيه الا أن ملكه يد غيره فاما منع التجارة لأن ملكه يد غيره كما منع النكاح وغير ذلك من الاشياء فإذا أذن له سيده جاز ذلك عليه والوصي ليس ملكه يد أحد ولقد سئل مالك عن يقيم قد بلغ واحتمل لا يعلم منه وليه الا خيراً فأعطاه ذهباً بعد احتلامه ليختبره بها وأذن له في التجارة ليختبره بذلك أو ليعرف حاله فداين الناس فرهقه دين (قال مالك) لا أرى أن يمدى عليه في شيء من ماله لا فيما في يده ولا في غير ذلك ﴿قال﴾ فقيل لمالك انه قد أمكنه وأذن له في التجارة أفلا يكون ذلك على ما في يديه (قال) لا لم يدفع اليه ماله المال المحجوز عليه وان كان دفعه اليه ليختبره به فهو محجور عليه فالصبي اذا أذن له في التجارة عندي أضعف شأناً من هذا

محرم فيمن دفع الى عبد محجور عليه أو الى يтим محجور عليه محرم

﴿مالاً ليتجر به للرجل الدافع﴾

وقلت ﴿أرأيت لن دفعت الى عبد رجل أجنبي محجور عليه مالا وأمرته أن يتجر لي به أو الى يтим محجور عليه ففعل ثم لحق العبد دين أو اليتم أيبكون ذلك في ذمتها (قال) قال مالك انه لا يكون ذلك في ذمتها﴾ وكون ذلك في المال الذي دفع اليهما (قال) نعم يكون ذلك في المال الذي دفع اليهما يتجران به ولا يكون الا في ذلك المال فما زاد على ذلك المال فهو باطل لا يكون في ذمتها ولا يكون في مال من دفع اليهما المال ولا ذمة من دفع اليهما المال وأمرهما أن يتجرا به الا أن يكون مال

اليثيم دفعه اليه وصيه ليختبره به فرقه دين فلا يكون على اليثيم فيما في يديه مما دفع اليه ليختبره به ولا فيما في يدي وصيه من ذلك الدين قليل ولا كثير (قال) قفلت لملك انه قد دفعه اليه ليختبره وليتجر به (قال) لم يؤمن على ماله وهو مولى عليه فلا أرى ذلك يلزمه فيما في يديه مما اختبره به ولا في ماله الذي في يدي وصيه ولا في ذمته (قال) وهذا قول مالك

في الحجر على المولى عليه

قلت (قال) رأيت الذي يحجر عليه من الاحرار من لا يحجر عليه من هم صفهم لي (قال) هم الذين لا يحجزون أموالهم ويذرونها في الفسق والشراب وغير ذلك من السرف قد عرف ذلك منهم ف هؤلاء الذين يحجر عليهم وأما من كان يحجز ماله وهو خيث فاسق الا أنه ليس بسفيه في تدبير ماله فان هذا لا يحجر عليه وان كان له مال عند وصي أبيه أخذه منه (قال سحنون) وقد كتبنا آثار هذا وقول ربيعة فيه (قلت) لابن القاسم هل يحجر على السفيه في ماله في قول مالك (قال) نعم (قلت) وان كان شيخاً كبيراً (قال) نعم (قلت) فان أعتق هذا السفيه أيجوز عتقه في قول مالك (قال) قاله مالك لا يجوز عتقه الا في أم ولده وحدها (قلت) لم يجوز مالك عتق أم ولده وحدها (قال) لانها ليست بماله (قلت) أفيجوز بيعه وشراؤه في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه ولا شراؤه (ابن وهب) عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتبت الى ابن عباس يسأله عن حمي خلل فكتب اليه ابن عباس كتبت الى أنس متى ينقضي يثم اليثيم ولمعري ان الرجل ثلثت لحيته وانه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف الأعطاء منها فاذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقطع عنه اليثيم (قال) وأخبرني ابن وهب عن ابن جريج قال كتبت نجدة الى ابن عباس يسأله عن هذه الاشياء فقال ابن عباس لولا أني أروء عن شيء يقع فيه ما كتبت اليه ولا لعمرة عين وكتبت أنسالي متى ينقضي يثم اليثيم فاذا بلغ النكاح وأنس منه الرشد ودفع اليه ماله فقد

انقضى يته ﴿قلت﴾ أرايت صاحب الشرط وما أشبهه أيجوز حجره (قال) الذي سمعت من مالك أن القاضي هو الذي يجوز حجره ﴿قلت﴾ فأريك (قال) القاضي أحب اليّ ﴿قلت﴾ أيجوز حجر الرجل على ولده وولده رجل (قال) قال مالك من أراد أن يحجر على ولده فليأت به الى السلطان حتى يوقفه السلطان ويدور به في الاسواق والمواضع والمساجد ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت مالكا يقول في الرجل يريد أن يحجر على ولده (قال) لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذي يوقفه للناس أو يسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود

﴿في رجل دفع الى رجل مالا فقال المدفوع اليه كانت لي عليه سلفا﴾
 ﴿وقال الدافع اليه بل أسلفتك اياها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل ادفع الى فلان مائة ألف درهم أو لم يقل مائة فدفعها كما أمره ثم جاء يطلبه بها فقال الأمر كانت لي عليك ديناً وقال المأمور لم يكن لك على شيء ولكن دفعتها سلفاً عليك (قال) القول قول المأمور ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿تم كتاب اللديان بحمد الله وعونه﴾
 ﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

 ﴿وبليه كتاب التفليس﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب التفليس ﴾

﴿ في الرجل يقوم عليه بمض غرمائه بتفليس ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت ان كان لرجل على رجل مال فقام عليه فأراد أن يفلسه (قال) ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي عليه الدين ان على أموالا لقوم غيب (قال) لا يصدق اذا لم يكن أقر بذلك قبل التفليس فان كان أقر بذلك بمد التفليس لم يصدق الا بينة فان قامت له بينة بما قال عزل حظ النيب من ماله ولم يأخذ هذا الحاضر من مال هذا الغريم الا قدر الحاصة أو يكون قد أقر له قبل التفليس فيلزمه ذلك ويخاص به المقر له ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس فيقوم عليه غرماءه فتباع أمواله ثم يقتسمون بالخصص ثم يأتي غريم لم يخاصهم كيف يرجع عليهم (قال) يرجع عليهم بقدر حقه فن وجد منهم غنيا أخذ منه بقدر ذلك ومن وجد منهم قد أعدم ولا شيء عنده لم يكن له أن يأخذ من هذا الغني الا ما أخذ منه مما يصيبه وأتبع هذا المفلس في ذمته والموت والتفليس في هذا بمنزلة واحدة ﴿ قلت ﴾ والواحد اذا قام بالتفليس كان ذلك له (قال) لم أسمع مالكا يقول في الرجل الواحد اذا قام انه يفلس له ولكن الرجل الواحد والجماعة في ذلك عندى بمنزلة سواء انه يفلس له ﴿ وقال ﴾ عبد الرحمن وغيره من الرواة اذا قام به رجل أوقف وضرب على يديه واستقصى أمره ثم يباع له ماله وهو والليت سزاا اذا كان معروفا

بالدين لم يجعل بقضاء من حضر ووقف حتى يستبرأ أمره ويجمع أهل دينه أو يعرفوا
فيضرب لهم بمقوقم فهذا أعدل روايتهم عن مالك (ابن وهب) وقال مالك بن أنس
في الذي ينيب في بعض الخارج فيهلك فيأتي رجل فيذكر حقاً على الميت فيريد أخذ
حقه وقول الورثة نخشى أن يكون عليه دين سوى هذا (قال) ان كان الميت رجلاً
ليس معروفاً بالدين قضى هذا حقه ولم ينتظر به وان كان ممن يمد مدياناً في ظاهر
معرفة الناس ويخاف كثرة دينه لم يجعل بقضاء هذا حتى يستبرأ أمره (قلت) لابن
القاسم أرايت ان كان معه في المصر غرماؤه ففلس هذا المديان بعض غرمائه ولم يتم
عليه من بقى من الغرماء وهم في المصر قد علموا به حين فلس المديان فقاموا بعد ذلك
على الذين اقتضوا حقوقهم أن يكون لهم أن يتعومهم فيحاصوهم في قول مالك (قال) ما
سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن مالكاً قال في الرجل يمتق عبده وعليه دين يمترق
بأله فلا يقومون عليه الا بعد ذلك وقد علموا بالمتق فلم يقوموا عليه حين أعتق فانه
لا يرد لهم المتق بعد ذلك لانهم تركوا القيام عليه حين أعتق عبده وقد علموا بذلك
وكذلك مسألتك لانهم حين تركوا أن يقوموا عليه عند ما فلس وهم حضور وقد
علموا بالتفليس فقد رضوا أن يكون حقهم في ذمة التريم في المستقبل ورضوا أن
يتركوا الخاصة مع هؤلاء الذين أخذوا المال (قال سحنون) وقد قيل انه يوقف
لهم حقوقهم لانه قد ضرب على يديه وأوقف ليقسم ماله والحاضر والغائب سواء الا
أن يتبين من الحاضر أنه تارك لحقه في ذمة التريم وراض باقتضاء هؤلاء حقوقهم

❦ في المفلس يقر بالدين لرجل ❦

(قلت) أرايت ان كان على رجل دين في الصحة بينة أو باقرار منه ثم أقر في
مرضه بدين لوارث أو غير وارث أتخاصون في ماله (قال) ان أقر في مرضه بدين
لوارث أو لذي قرابة أو لصديق ملاطف لم يقبل قوله الا بينة وان كان اتسأ أقر في
مرضه لأجنبي من الناس فانه يحاص الغرماء الذين دينهم بينة والذين أقر لهم في
الصحة وهو قول مالك ولو فليس ولقوم عليه حقوق بينة ثم أقر بعد التفليس بدين

لم يقبل اقراره الا أن تكون لم ينة ولو أقر لقوم قبل التفليس نحاص الذين لم عليه الدين بينة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قام عليه الترماء ففلسوه فأقر لرجل فقال له على مائة دينار ولا يعلم ذلك الا بقوله (قال) اذا لم يكن اقراره هذا قبل التفليس فلا شيء للذي أقر له بالدين الا أن تكون له بينة ﴿ قلت ﴾ ويخصأ أهل الدين في ماله هذا دون هذا المقر له (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أفاد بعد ذلك مالا وقد بقي لأهل الدين بقية من دينهم أ يضرب المقر له معهم لانه ليس هاهنا موضع تهمة انما كانت التهمة في المال الاول ﴿ قلت ﴾ فان أفاد مالا بعد ما فلسوه فلم يقيم الترماء ولا هذا المقر له على ما أفاد من المال حتى أقر لرجل آخر بدين أ يجوز اقراره له بالدين أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى اقراره لهذا بالدين بعد التفليس جائزاً اذا أقر قبل أن يقوم عليه الترماء الأولون الذين لهم الدين بينة والذين أقر لهم المفلس أولاً على ما في يديه فيفلسونه ثانية لان هذا الآخر الذي أقر له بعد التفليس أولى بما في يديه من الترماء الاولين لان ما في يديه مال حادث ﴿ سحنون ﴾ وذلك اذا كان قد عومل بعد التفليس الاول وباع واشترى وقد قال مالك في المفلس اذا دأب الناس بعد التفليس ثم فلس ثانية فالذين دأبوه بعد التفليس أولى بما في يديه من الترماء الاولين لان هذا ما لم فاقرارهم فيها أفاد بعد ما فلس بدين فذلك جائز عليه بمنزلة ما ثبت بالينة وان كان ما أفاد من المال بعد التفليس الاول من صلة أو ميراث أو جناية جنيت عليه ضرب أهل التفليس الاول بما بقي لهم ومن أقر له في المال المفاد ﴿ قلت ﴾ ولم أجزت اقراره وأنت لا تجيز هبته ولا صدقته (قال) ألا ترى أن الرجل المديان ما لم يفلس ان تصدق أو وهب أو أعتق لم يجوز ذلك في قول مالك فان أقر لرجل بدين وعليه دين بينة فاقرارهم جائز وكذلك قال مالك فيما أقر به قبل التفليس ما لم يفلس فكذلك اذا فلس ثم أقر بدين لرجل بعد التفليس قبل أن يفلس الثانية فاقرارهم جائز بمنزلة ما لو كان بينة ولا تجوز صدقته ولا هبته ولا عطيته ولا عتقه وهو بحال ما وضعت لك من الرجل المديان اذا

كان لا وفاة له ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا سجنه السلطان فأقر في السجن بدين لرجل
 يجوز اقراره في قول مالك (قال) إذا صنع به هذا غرماؤه ورفعه الى السلطان
 وقاموا عليه حتى سجنوه فهذا وجه التفليس ولا يجوز اقراره بالدين لان مالك قال
 اذا فلس لم يجوز اقراره بالدين وكذلك قال مالك اذا قام غرماؤه عليه على وجه التفليس
 فلا يجوز اقراره بالدين الا أن تقوم بينة لمن أقر له بالدين ﴿ قلت ﴾ ويبيع السلطان
 ما ظهر له من مال اذا رفعوا أمره الى السلطان فيتوزعه الثرماء فيما بينهم بالخصص
 ويسجنه في الذي بقي عليه من أموالهم اذا عرف منه وجه الالداد الذي وصفت لي
 في قول مالك (قال) نعم ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني اسماعيل بن عياش قال كان
 ابراهيم النخعي يقول في الحر يفسد انه لا يجوز له بيع ولا عتاق ولا صدقة ولا اعتراف
 بدين ولا بشيء يفعله (وقال) الليث بن سعد مثله (وقال) اسماعيل بن عياش وكان شريح
 يقضي به (وقال الليث بن سعد) وان قضى بمض غرماؤه وترك بمضا جاز له وان
 رهن رهنا جاز له ذلك ما لم يقر به غرماؤه وكان ابن أبي سلمة يقول هو قول مالك
 الاول اذا تبين فلسه ولم يقر به غرماؤه فليس له أن يقضي بمض غرماؤه أو يرهنه ،
 لابن وهب

الرجل يفسد بمض غرماؤه غيب

﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أفسد الرجل ولقوم غيب عليه دين أعزل القاضى أنصباءهم
 أم لا في قول مالك (قال) نعم يعزل القاضى انصباءهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان
 ضاع أنصباء الغيب بعد ما عزلها القاضى لهم كان ضياعها منهم (قال) قال لي مالك نعم
 (قال) وقال لي مالك ولو كان له حریم لم يعلم به ثم قدم وجمع عليهم جميعاً بقدر حصته
 فأخذ من كل رجل بقدر الذي أخذ من نصيبه الذي يصير له في المحاصة ، وتفسير
 ذلك لو أن رجلاً أفسد رجلاً من لئيل واحد منهما مائة درهم ورجل غائب عليه مائة
 درهم أيضاً ولم يعلم بالغائب ففلسوا هذا الغريم فلم يجدوا له الامانة درهم قسمت
 المائة بين هذين الرجلين فأخذ هذا خمسين وأخذ هذا خمسين ثم قدم الغائب وأثبت

دينه فانه يصير له في الخاصة من المائة ثلاثة وثلاثون وثلاث وقد أخذ كل واحد منهما خمسين فقد أخذ صاحبه فضلا على حقهما سبعة عشر درهما الا تلت درهم فيصير له على كل واحد سبعة عشر درهما الا ثلثا فيقال لهما ادفعا اليه كل واحد منكما سبعة عشر درهما الا ثلث درهم ما استفضلناه به وهو مقدار حصته في الخاصة فان أصاب أحدهما عدما لم يكن له قبل هذا الذي أصاب مليا الا سبعة عشر درهما الا ثلثا لان بقية حقه انما أتلفه الآخر ويكون ذلك دينا على الذي أتلفه يتبعه به وهذا قول مالك **﴿وقال ابن القاسم﴾** في الرجل يمرض فقير في مرضه يدين لأجنبي من الناس ويدين لابن له وقد ترك بنين سواء وترك مائة دينار فأقر أن للأجنبي عليه مائة دينار ولا يثب عليه مائة دينار ولا مال له غير المائة الدينار (قال) الابن والأجنبي يتحصان في المائة الدينار فما صار للأجنبي أخذه وما صار للوارث فان أجاز له الورثة كان أولى به والا كان ميراثا بينهم وانما يحاص الوارث الاجنبي من قبل أنه لانهمة في اقراره للوارث حين لم يترك الا المائة لانه لو شاء أن لا يقر للأجنبي لفعل فليس للاجنبي ما هنا حجة على الملية أن يقول فرعى بالمائة الدينار وانما الحجة له أن لو كان دينه بينة فأدخل عليه من يهم عليه فيكون له حيثئذ حجة وهذا الذي سمعت من قول مالك

❦ في الفليس يريد بعض غرمائه حنسه وتقليسه ❦

❦ وبأبي بمضهم حنسه وتقليسه ❦

❦ قلت ❦ رأيت ان قال بمضهم نحن نسجنه وقال بمضهم لا نسجنه ولكننا نغلبه بطلب الفضل حتى يقضينا حقوقنا (قال) اذا تبين الاداء للسلطان وطلب واحد من الغرماء أن يسجنه له سجنه فان شاء أولئك الذين لم يريدوا أن يسجنوه أن يقوموا على حقوقهم فيحاصوا هذا الغريم الذي سجنه في مال المسجون المطلوب فذلك لهم فان شاؤا أخذوه وان شاؤا أفروه في يدي المطلوب ولا يكون للغريم الذي سجنه وأخذ حقه أن يأخذ هذا الذي رده أصحابه في يدي المطلوب وأفروه الا أن يفيد مالا غيره أو يكون فيه ربح يأخذ حقه من ذلك ويكون هو وهم في ذلك المال الذي يفيد

أسوة فيما بقي من دينهم ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) هو قوله لي الا قولي لك أو يرجع فيما أقر في يديه فانه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الذي ذكرت من المحبوس في الدين اذا طلبه واحد من الغرماء بحقه فسجته وقال بقية الغرماء نحن نخليه (قال) يحاصرون هذا الغريم الذي سجته ان أحبوا ثم ان أرادوا ردوا ما صار لهم في الخاصة في يد المطلوب فكان في يديه ولا يكون للغريم الذي لم يرد اليه ما يقتضي من حقه في هذا الذي رده هؤلاء على المطلوب شيء الا أن يفيد مالا ﴿قلت﴾ أرايت ان أفاد مالا والذي رد عليه الغرماء قائم في يده فأراد الذي لم يرد عليه شيئاً أن يقتضي حقه مما أفاد (قال) يقتضي حقه مما أفاد ولا يقبض مما رد عليه أصحابه شيئاً ويحاصره أصحابه في الذي أفاده المطلوب ﴿قلت﴾ أفحسب عليهم هذا الغريم الذي لم يرد على المطلوب ما في يد الغريم المطلوب من دينهم الذي أخذوه وردوه اليه ثم يحاصرون بما بقي لهم بعد ذلك في هذا الذي أفاد هذا المطلوب ان كان هذا الذي ردوا قائماً بعينه (قال) نعم كذلك هؤلاء يحاسبونه بما ردوا اليه فان كان ذلك نصف حقوقهم وكان كفافاً اليوم لما ردوا اليه ذلك اليوم لان ردهم اليه المال الذي أخذوا منه كأنه بيع حادث بإيموه فينظر الى مبلغ الذي ردوا ما هو اليوم من حقوقهم التي ردوا فان كان أقل ضربوا بما نقص وبما بقي لهم قبل ذلك في هذه الفائدة ﴿سحنون﴾ ويحاصرون الاول الذي لم يرد اليه شيئاً في ذلك بما بقي له من دينه الاول وكذلك لو ذهب ما ردوا اليه جميعه ثم أفاد مالا حاصوا الذي لم يرد اليه شيئاً في هذه الفائدة بجميع دينهم ويضربون هم فيها بجميع دينهم ما ردوا اليه وما بقي لهم قبل ذلك ويضرب فيها الذي لم يرد الى المطلوب شيئاً مما بقي من جميع دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) رأيي ﴿قال﴾ قال لنا مالك من شاء أن يقر حقه في يد المفلس أقره ومن شاء أن يأخذه أخذه (قال مالك) وليس للذين اقتضوا أن يرجعوا فيما ترك هؤلاء في يد المفلس مما حاصروهم لانهم بمنزلة ما دأبوه به بعد التفليس ألا ترى لو أن مفلساً دأبته قوم بعد التفليس أن الذين دأبوه بعد التفليس أولى بما في يديه من الذين قلسوه الا أن يكون فيما في

يديه فضل عن حقوق الذين دانيوه بعد التفليس الاول فكذلك الذين ردوا اليه
 حصصهم هم أحق بما في يديه حتى يقبضوا ما ردوا اليه الا أن يفضل فضلة فيتخاص
 فيها من لم يرد ومن رد بما بقي لهم عند التفليس الاول . ومما بين لك ذلك لو أن مارد
 الذين ردوا على المفلس نقص ذلك بعد ماردوه اليه حاصوا الترماء بما نقص مما ردوا
 وبما بقي لهم من حقوقهم في الخاصة الاولى في فائدة ان كانت من هبة أو صدقة
 أو ميراث والهبة والصدقة والجرح والميراث في هذا بمنزلة واحدة سواء (قال)
 وما كان من فائدة فالذين فلسوه والذين دانيوه في ذلك أسوة الترماء فيما لم عليه
 من الدين قال وهذا قول مالك (قال) فهذا أيضاً يدل على ذلك كله (قلت) أرايت
 ان تجر المفلس في هذا المال الذي رده عليه غرامؤه ورجح فيه أيكون هذا الرجح بمنزلة
 الفائدة يشرع فيه جميع الترماء (قال) نعم لان مالكا قال ما دانيه الآخرون بعد
 الاولين فالآخرون أولى به الا أن يفضل من دينهم فضلة فيكون الاولون والآخرون
 يتخاصون فيه بقدر ديونهم فاأقر هؤلاء في يده بمنزلة ما لو دانيه غيرهم بعد التفليس
 وما بقي في يديه بعد الذي أقروا في يديه فهو بمنزلة ما لو فضل في يديه بعد مداينة
 هؤلاء الذين دانيوه بعد التفليس (قلت) وانما ينظر الى ما بقي في يديه فيقيسه
 قيمة ان كان عرضا فما كان فيه من فضل عن الدين الذي تركوا في يديه فذلك
 الفضل الذي يشرع فيه الترماء بما بقي لهم يوم فلسه هؤلاء جميعا في قول مالك
 (قال) نعم (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عبدالرحمن
 ابن كعب بن مالك أنه معاذ بن جبل وهو أحد قوم بني سلمة كثير دينه في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرامه على أن
 خلق لهم ماله (ابن وهب) عن ابن لميعة عن عمارة بن غزية ويزيد بن أبي حبيب
 عن ابن شهاب قال مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معاذ بن جبل أن
 خلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ماله ولم يأمر ببيعهم وفي رسول الله أسوة
 حسنة (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد عن بكير بن الاشج

عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ﴿قال مالك﴾ الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن الحر اذا فلس لا يؤاجر لقول الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني عن أبيه أن رجلا من جينة كان يشتري الرواحل فيبلى بها ثم يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره الى عمر بن الخطاب فقام عمر فقال أما بعد أيها الناس فإن الاسيفع أسيفع جينة رضى من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج ألا وإنه قد اذنان معرضا فأصبح قد دين به فن كان له عليه دين فليأتنا بالنداء حتى نقسم ماله بين غرمائه بالنداء ثم قال اياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز قضى في رجل غرق في دين أن يقسم ماله بين الغرماء ويترك حتى يرزقه الله ﴿الليث ابن سعد﴾ عن يحيى بن سعيد مثل ذلك ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال اذا فلس الرجل وتحاص غرماءه ماله فن يأبمه بعد ذلك فأنما يأبمه في غير أموال الغرماء الذين فلسوه وأنما يأبمونه في ذمته وفيما يستقبل من رزق الله وإفادته فإن أعدم الثانية فالذين يأبمونه بعد عدمه الاول أحق بماله فيتعاصون فيه دون الغرماء الاولين الا أن يكون عقل في ذمبة أو ميراث ورثة فأما كل عمل أداره أو كان مما رجعت عليه به الا رزاق فهو للذين يأبمونه بعد عدمه لان ذلك لهم خاصة لما خرجت فيه أموالهم لانه لم يكن يستطيع أن يبلغ في الناس الا بما يشاء من عايشه ومداينة من دأبه وابتائنه الرزق من ربه بالادارة والتجارة فأما الذين يفلسون غريمهم فإن حقوقهم تدخل في فضول ان كانت يديه بعد قضاء حقوق الآخرين

﴿ في الرجل يفلس ولنلامه عليه دين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا عليه دين ولنلامه عليه دين وليس على العبد دين فقامت الغرماء عليه ففلسوه أ يضرب العبد مع الغرماء بدينه (قال) لا لأن العبد يباع في دين السيد فلا يضرب مع الغرماء وسيده أحق بماله منه لأن ماله له ألا ترى الحديث الذي جاء من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك

﴿ في الرجل يفلس ولعبد عليه دين وعلى العبد دين لاجنبي ﴾

﴿ أ يضرب مع الغرماء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن كان لي عبد له علي دين وعلى عبدي دين لاجنبي فقامت غرمائي علي ففلسوني أ يضرب عبدي مع غرمائي بدينه الذي له علي (قال) نعم ويكون غرماء العبد أولى بما ضرب به العبد وبما بقي في يديه من مال حتى يستوفوا حقوقهم وتكون ربة العبد لغرماء السيد حتى يباع لهم في ذلك ويكون ما بقي على العبد من دين في ذمته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن ارتهنت جارية من رجل قيمتها خمسمائة بخمسمائة مائة درهم أسلفتها إياه ثم جاءني بعد ذلك فقال أسلفني خمسمائة درهم أخرى فقلت لا إلا أن ترهنتي جاريك فلانة الأخرى بجميع الألف وقيمتها ألف درهم (قال) مالك لا خير فيه لأنه سلف جر منفعة ألا ترى أنه أقرضه علي أن زاده في سلفه الأول ذهباً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً أتى إلى رجل له عليه دين فقال له أنا أقرضك أيضاً علي أن ترهنتي رهناً بجميع حتى الأول والآخر (قال) قال مالك لا خير فيه

﴿ في الرجل يرهن رهنتين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف ﴾

﴿ الأول والآخر بالسلف الأول والثاني ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يرهن رهنتين بسلفين مختلفين أحدهما بالسلف الأول

والآخر بالسلف الاول والثاني فوق هذا بحال ما وصفت لك فاسد آجهلوا ذلك حتى قامت الترماء ففلسوا المستسلف أو مات وقامت الترماء أي يكون هذا الرهن الثاني الذي كان فساد رهنا أم لا ويكون المرتهن أولى به حتى يستوفي حقه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لأراه رهنا الا بالسلف الآخر ولا يكون الرهن في شيء من السلف الاول لانه سلف جر منفعة (وقال) أشهب مثله

الرجل يحنى جناية في رهن رهنا ثم يفسد

قلت ﴿ رأيت ان جنى رجل على رجل جناية لا تحملها العاقلة فرهته بتلك الجناية رهنا وعليه دين يحيط بماله وهذا قبل أن تقوم عليه الترماء قامت عليه الترماء ففلسوه فقال الترماء ان هذا الرهن الذي رهته من صاحب الجناية انما هو أموالنا وانما دين صاحب الجناية مبي غير بيع ولا شراء ولا قرض ولا يكون له الرهن دوننا ونحن أولى به فهل تحفظ من مالك فيه شيئاً (قال) قال مالك في الرجل يحنى جناية لا تحملها العاقلة ثم يقوم الترماء عليه فيفلسونه ان صاحب الجناية يضرب بدبته مع الترماء فأرى الرهن جائزاً للمرتهن المحنى عليه على مثل هذا القول

في المفلس يكون عليه دين حال ودين الى أجل

قلت ﴿ رأيت المفلس اذا كانت عليه ديون الى أجل وعليه ديون قد حلت ففلسه الذين قد حلت ديونهم أي يكون للذين لم تحل ديونهم عليه أن يدخلوا في قول مالك (قال) نعم ولكن ما كان للمفلس من دين الى أجل على الناس فهو الى أجله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ رأيت المفلس اذا كانت عليه ديون للناس الى أجل آتجل اذا فلس في قول مالك أم لا (قال) اذا فلس فقد حلت ديونهم عند مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت ان فلس هذا المفلس وله ديون على الناس أتباع ديونه الساعة فقد آ في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أفلا ينتظر به ويتلوم له حتى يقبض دينه ويوفيه (قال) قد حل دين الترماء فذلك الى الترماء ان شاءوا أخروه وان شاءوا لم يؤخروه

﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك من مات أو فلس فقد حل دينه وإن كان إلى أجل
 ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله ﴿ قال
 ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل كان عليه دين إلى أجل
 فمات قال ابن شهاب مضت السنة بأن دينه قد حل حين مات ولأنه لا يكون
 ميراث إلا بعد قضاء الدين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس وعبد الجبار عن ربيعة أنه
 قال من مات فقد حل الدين الذي عليه ولا يؤخر الثمناء بمحقوقهم إلى ذلك الأجل
 ﴿ ابن وهب ﴾ وعن شرح الكندي وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين مثله

﴿ في الرجل يفلس وله زرع مرهون ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعاً لم
 يبد صلاحه قال يحاص الثمناء بجميع دينه في مال المفلس أو لليت واستوفى بالزرع
 فإذا حل يبيع ونظر إلى قدر الدين وثمان الزرع فإن كان كفافاً رده ما أخذ في الحصة
 وكان بين الثمناء وإن كان ثمن الزرع لا يبلغ دينه نظر إلى ما بقي من دينه بعد مبلغ
 ثمن الزرع وإلى دين الليت أو المفلس فضرب به مع الثمناء في جميع مال المفلس أو
 الليت من أوله فيما صار في يديه وأيدي الثمناء فما كان له في الحصة أخذه ورد
 ما بقي فصار بين الثمناء بالخصص ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو
 قوله فيما يلتقي

﴿ في المفلس يريد أن يتزوج بعد ما فلس ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المفلس أيكون له أن يتزوج بعد ما فلسوه (قال) أما في المال الذي
 فلسوه فيه فلا يكون له أن يتزوج فيه وأما فيما يفيد بعد ذلك فله أن يتزوج فيه
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا



❦ باب الموهوب له الهبة بفلس والهبة بعينها في يده ❦
❦ قد تغيرت بزيادة أو نقصان ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان وهبت هبة للثواب فتغيرت الهبة في يد الموهوب له بزيادة بدن أو نقصان ففلس الرجل والهبة عنده مقام عليه الواهب فقال أنا أولى به بقى (قال) ذلك له في قول مالك بن أنس إلا أن يرضى النرماء أن يعطوه قيمة الهبة فيكونون أولى بها

❦ فيمن باع سلعة من رجل فأت المشتري فوجد البائع سلمته ❦
❦ بعينها ولم يدع المبتع مالا سواها ❦

❦ قلت ❦ أرايت من مات وعليه دين وقد اشترى سلعة وهي قائمة بعينها أ يكون النرماء وهذا الرجل الذي باع هذه السلعة أسوة النرماء في هذه السلعة اذا لم يدع المبتع مالا سواها (قال) نعم ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ وإنما يكون أولى بسلمته اذا أدركها من النرماء في الفيلس لا في الموت في قول مالك (قال) نعم ❦ ابن وهب ❦ عن مالك والليث وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا رجل فلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة النرماء ❦ قال ابن وهب ❦ وسمعت من أروى به يقول سمعت من أدركت من علمائنا يقولون من باع سلعة من رجل فأفلس المبتاع فصاحب السلعة أحق بها اذا وجدها قائمة بعينها إلا أن يعطى ثمن سلمته كاملا ليس له النماء ❦ وقال ابن وهب ❦ وسمعت الليث يقول ذلك

﴿ في الرجل يتبع الجارية أو الشاة من الرجل فتلد أولاداً ﴾
 ﴿ ثم تموت الام ويفلس المشتري ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً باع من رجل جارية فولدت عنده أولاداً فأتت الام
 ثم أفلس الرجل (قال مالك) ان أحب أن يأخذ ولدها بجميع ماله كان ذلك له وان
 أبى أسلمهم وكانوا أسوة الغرماء وان أراد أخذهم فقالت الغرماء نحن نؤدى الدين
 الذى لك عليه من ثمن هذه الجارية كله وتأخذ الولد فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان
 يمت من رجل غنماً فولدت عنده أولاداً أو حلب منها فاتخذ سمونها وجبنها وجز
 أصوافها ثم أفلس بقاء صاحب الغنم البائع فقال أنا أخذها وما جز من أصوافها وما
 اتخذ من لبنها وآخذ أولادها (قال) قول مالك أن أصوافها وألبانها غلة ليس للبائع
 من ذلك شئ وإنما أولادها فله أن يأخذها مع الامهات لأن مالكا قال لى في الزكاة
 ان أصواف الغنم فائدة ﴿ قال ﴾ ابن القاسم والاولاد عند مالك ليست بفائدة وهي
 مثل رقاب الامهات ألا ترى لو أن رجلاً اشترى وليدة فولدت عنده ثم أصاب
 بها عياردها وولدها وما استغل منها لم يكن عليه أن يرده ولو أنه أجرها ترضع
 فأخذ لذلك أجراً لم يكن عليه أن يرده معها اذا أصاب بها عينا فاللبن في جميع
 ما وصفت لك والصوف فائدة الا ما كان على ظهور الغنم اذا كان الصوف قد تم على
 ظهورها يوم اشتراها وكذلك الثمرة تكون في رؤس النخل حين اشترى النخل
 قد أبر فيوجد بالنخل عيب فيريد ردها وقد جدد الثمرة فليس له أن يرد النخل دون
 الثمرة ﴿ سحنون ﴾ وقال أشهب في النخل اذا جدد الثمرة فهي غلة وليس عليه ردها
 وقال في الصوف كذلك

﴿ في المساق والراعى والصناع يفلس من استعملهم ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من استؤجر في زرع أو نخل أو أصل يسقيه فسقاه ثم فليس
 صاحبه فساقه أولى به من الغرماء حتى يستوفى حقه وإن مات رب الأصل أو الزرع

فالمساق أسوة الترماء (قال مالك) ومن استؤجر في ابل يرهاها أو يرحلها أو دواب
فهو أسوة الترماء في الموت والتفليس جميعا وكل ذي صنعة مثل الخياط والصباغ
والصانع وما أشبههم فهم أحق بما في أيديهم من الترماء والموت والتفليس جميعا وكل
من تكور على حمل متاع حملة الى بلد من البلدان فالمكرى أحق بما في يديه من
الترماء في الموت والتفليس جميعا ﴿قوله﴾ قتلته لما لك فجوانيت يستأجرها الناس
يعمون فيها الامتعات فيفلس مكرتها فيقول أهل الحوانيت نحن أحق بما فيها حتى
نستوفي كراءنا ويقول الترماء بل أنتم أسوة (قال) هم أسوة الترماء وإنما كراء
الحوانيت عندي بمنزلة رجل تكارى ذرا ليسكنها فأدخل فيها متاعه وعياله ورفيقه
أف يكون صاحب الدار أولى بما فيها من المتاع من الترماء أو لا يكون أولى وليس هذا
بشيء وهو أسوة الترماء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أكرى رجل ابله فأسلم الابل الى
المشكاري فأت المشكاري أو فلس ولم يدع مالا الا حمولته التي حمل على الابل أيكون
الجمال أسوة الترماء أم يكون أولى بها (قال) الجمال أولى بها ﴿قلت﴾ لم ولم يسلم الى
الجمال المتاع وإنما كان الذي أسلم اليه المتاع أولى به لانه بمنزلة الرهن في يديه (قال)
ليس الذي قال لنا مالك انما هو من أجل أنه أسلم المتاع اليه انما هو من أجل انه انما
بلغ الى ذلك الموضع على ابله ﴿قال ابن القاسم﴾ ألا ترى أن الجمال بعينه لو كان في
الابل وكان معه رب المتاع أن الجمال أولى به حتى يستوفي حقه فهذا يدل على
مسألتك (قال مالك) والجمال بمنزلة الصانع غاب رب المال أو حضر ﴿ابن وهب﴾
عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أفلس الرجل وله حلى عند صانع
قد صاغه له كان هو أولى بأجره ولم يحاصه الترماء بمنزلة الرهن في يديه

الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون لهم أموال
﴿فيريده الترماء أخذ أموالهم﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يفلس وله أم ولد ومدبرون ولهم أموال
أقري أن يجبره الترماء على أخذ أموالهم (قال) مالك ليس ذلك لهم أن يجبروه على

أخذ أموالهم في أداء دينه حين أفلس ولا يكون ذلك للفرماء (قال مالك) ولو أراد أن يأخذ أموالهم على غير هذا الوجه أخذها وإن أراد أن يأخذها لنفسه فإن ذلك له (قال مالك) ولو أراد أن يأخذها هو فيقضى دينه من غير أن يجبره الفرماء على ذلك لم آمنه من ذلك ﴿قلت﴾ سأرايت أم الولد إذا كان لها مال أ يكون لسيدها أن يأخذ ذلك المال منها وقد قلتم في قول مالك أنه ليس لسيدها فيها إلا الاستمتاع منها ببعضها (قال) قال مالك نعم له أن يأخذها لها ما لم يمرض أو يفلس لغريم فليس للفرماء أن يأخذوا مالها ولا يجبر السيد على أخذه والمدير والمديرة بتلك المنزل ﴿قال﴾ فقلنا لما لك فالتقي إلى سنين السيد أن يأخذ ماله (قال) نعم ما لم يتحارب ذلك ﴿قال﴾ فقلت لما لك فإن بقيت سنة (قال) له أن يأخذها ما لم يتحارب ذلك أو يمرض ولم ير السنة قريباً ﴿قلت﴾ ما حجة مالك في هذا حين قال إذا مرض فلا يأخذ مال أم ولده ولا مديرة (قال) قال مالك لأنه يأخذ لغيره إنما يأخذ لورثته وقد أشرف هؤلاء على عتقهم والذي يفلس فلا يجبر الفرماء السيد على أن يأخذ ماله لغيره ولو أراد أن يأخذ من غير أن يجبره الفرماء على أخذه فإن أراد ذلك كان ذلك له يأخذ ويقضى به دينه وإنما الذي لا يكون له ذلك إذا أراد الفرماء أن يترموه ذلك فليس ذلك لهم وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن مرض ففلس وهو مريض أي يأخذ مال المدير الفرماء أم لا وأنه لو مات سيده ولم يدع ما لا يمتعه وماله للفرماء (قال) لا أرى أن يأخذ ماله إلا أن يموت سيد المدير فيباع بماله لأن مالكا قال لي لا يؤخذ مال هذا المدير للفرماء فالصحة والمرض عندي سواء

﴿في العبد يفلس ولسيده عليه دين﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يجوز مباينة الرجل عبده المأذون له في التجارة ويكون دين السيد ديناً يخص به الفرماء ﴿قلت﴾ أرايت للكاتب إذا مات وعليه دين للناس ودين لسيده أ يكون للسيد أن يضرب مع الفرماء بدينه (قال) قال مالك إن كان دينه من غير كتابته فإنه يضرب بذلك الدين مع الفرماء وإن كان دينه من الكتابة لم

يضرب به مع النرماه

﴿ في دين للمرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتد الرجل وهرب الى دار المشركين ولرجل عليه دين ففزا المسلمون تلك الدار فقاتل ذلك الرجل مع المشركين فقتل فظهر المسلمون على ماله فقام الغريم يطالب بحقه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى دينه في مال الغريم المرتد المقتول ولا يقع في المقاسم حتى يستوفى هذا الغريم حقه فاذا استوفى حقه كان ما بقى بعد ذلك في المقاسم

﴿ تم كتاب التفليس والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ﴾

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليهِ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب المأذون له في التجارة ﴾

﴿ في المأذون له في التجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان أذنت لعبي في نوع من أنواع التجارة
أ يكون له أن يتجر في غير ذلك النوع. (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنه
إذا خلى بينه وبين الشراء والبيع فهذا يلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع
التجارات في ذمته وهذا يتجر فيما شاء لانه قد أقعده للناس فيما يدرى الناس لأي
أنواع التجارات أقعده فيلزمه ما دأب الناس به من جميع أنواع التجارة في ذمته
﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقعده قصاراً أو أمره أن يعمل القصارة أ يكون مأذوناً له في
التجارة في جميع التجارات (قال) ليس بمأذون له ولا يشبه هذا البزازين لان هذا
عامل يديه وقد عرف الناس حال هذا وان هذا لم يأمر الناس بمداينته

﴿ في العبد المأذون له يبيع بالدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا باع بسلعة ثم آخر بالثمن أ يجوز ذلك
أم لا (قال) قال مالك في الرجل يكون ببعض البلدان يجهز الى عبده ببلد أخرى فيبيع
العبد (قال) قال مالك اذا باع فوضع من الثمن عن المشتري ان لهذا وجوها فأما العبد
المفوض اليه الذي يريد بذلك استئلاف الناس اليه في تجارته مثل ما تصنعون فيخفف

عنهم أو لا يربحون فيربحهم يريد بذلك استتلاف الناس اليه ان ذلك جائز وأما ما كان على غير هذا ولا يعرف له وجه فان ذلك لا يجوز (قال مالك) وكذلك الوكيل ﴿ قال ﴾ قليل لما لك الرجل يوكل الرجل يبيع بغيره في السوق أو جاريته فيجب البيع ثم يسألونه الوضعية فيضع (قال مالك) ليس ذلك له ولم يره مثل ما وصفت لك فالعبد المأذون له الذي سألت عنه اذا صنع ما يصنع التاجر فان ذلك جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يدعو الى طعامه أو يبيع شيئاً من ماله ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا دعا الى طعامه أو أطار بمض شياه أو أعار دابته أيجوز هذا له أم لا (قال) مثل مالك عن العبد يكون له المال الواسع من الرقيق أو غير ذلك فيولد له فيريد أن يعق عن ابنه ويصنع له صنيعاً ويطعم عنه أرى ذلك له (قال) لا الا أن يكون يعلم أن أهله لا يكرهون ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له في التجارة اذا كان لهما مال أيجوز لهما أن يعبرا شيئاً من أموالهما بغير اذن السيد في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز للعبد أن يعطي شيئاً من ماله بغير اذن سيده مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون له في التجارة فأرى العارية بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ ولا يجوز للعبد أن يصنع طعاماً فيدعو اليه الناس (قال) نعم لا يجوز له ذلك في قول مالك الا أن يأذن سيده الا أن يكون عبداً مأذوناً له في التجارة فيصنع ذلك ليجتريه اليه المشتري منه فيكون ما صنع انما يطلب بذلك منفعة في شرائه ويبيع فيكون هذا من التجارة فهذا هو جائز عندي

﴿ في المأذون له في التجارة يستهلك الوديعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا استودعه الرجل وديعة فاستهلكها أيكون ذلك ديناً عليه (قال) قال مالك ذلك في ذمته ﴿ قلت ﴾ وليس للسيد أن يسقط ذلك من ذمته (قال) نعم ليس له أن يسقط ذلك من ذمته والدين لازم له

في ذمته ﴿قلت﴾ ولم وهذا انما استودعته والوديعة ليست من التجارة (قال) كذلك قال مالك انها في ذمته ﴿قلت﴾ أرايت عبد الرجل اذا استدان ديناً ولم يؤذن له في التجارة (قال) لا يتبعه بشئ من ذلك الا أن يعتق يوماً ما فيتبعه في ذمته الا أن يكون سيده قد فسخ ذلك عنه وأعلن به لان مالكا قال في العبد ما استودعه الناس وانتموه عليه وكل ما أتاه الناس فيما بينهم وبينه طالعين فان ذلك يكون في ذمته ولا يكون في رقبته اذا كان مأذوناً له في التجارة وليس للسيد أن يفسخ ذلك عنه والمحجور أولى أن يكون ذلك الا في ذمته الا أن يفسخ ذلك السيد لان الدين اذا ثبت في الذمة فهو غيب وليس من دايته بغير إذن سيده أن يوجب في رقبته عيماً وهو الذي أضعأ ماله

﴿قلت﴾ في أم ولد العبد التاجر وولده يباعون في دينه

﴿قلت﴾ أرايت العبد التاجر اذا ولدت منه أمته ولداً أيكون ابنه ملكاً له ولا يباع في دينه (قال) أما ولده فلا يباع في دينه وأما أم ولده فانها تباع في دينه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم لا يباع ابنه في دينه (قال) لانه ليس بملك له وانما هو بمنزلة (قال) ولقد شدد على مالك في أم ولد العبد المأذون له في التجارة فقلت له أن يبيعا فقال لي وان أخذ له سيده فلم يزدني على هذا ﴿قال﴾ وقال مالك الولد ليس بملك للعبد التاجر ولا للمكاتب الا ترى أن المدين عند مالك اذا اتخذ جارية فولدت أن ولده بمنزلة فهذا يدل على أنه ليس بملك له ولو كان ملكاً لم يكن بمنزلة ﴿قلت﴾ أرايت أم ولد العبد التاجر لم يمتها في دينه (قال) لانها مال له ﴿قلت﴾ فكيف تكون مالاً له وأنت تقول في أم ولد الحر انها ليست بمال له ولا يبيعا في دينه (قال) أم ولد الحر في هذا لا تشبه أم ولد العبد وانما لم تبع أم ولد الحر في دين الحر لاعتق الذي دخلها وليسيدها أن يطأها لانه قد بقي له فيها النعمة الى الموت وأم ولد العبد التاجر لم يدخلها عتاقة بعد فلذلك تباع في دين العبد وله أن يطأها مثل مال الحر أن يطأ أم ولده ولو قلت انها للسيد حين صارت أم ولده لنيته عن وطئها فهو

يطؤها وتباع في دينه وأم ولد التبذ لم يدخلها عتاقة بمد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك
(قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد يشتري ولده وعليه دين أبايعون في دينه (قال)
نعم ﴿ قلت ﴾ ولم وهم ليسوا بملكه (قال) لانه ينف أموال غرمانه فليس له ذلك وهم
في هذا الموضع ملكه

— في صدقة العبد والمكاتب وأم الولد وهبته بغير إذن سيدهم —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المكاتب والمدبر وأم الولد والعبد اذا تصدقوا بصدقة أو وهبوا هبة
فاستهلكها المتصدق عليه أو الموهوب له ثم علم بذلك السيد فرد صدقتهم أو هبته
كيف يصنع بالتصدق عليه والموهوب له (قال) تكون قيمة ذلك لهؤلاء ديناً على
المتصدق عليه أو الموهوب له الا أن يكون ذلك من السيد انتزاعاً من أم الولد
والمدبر والعبد فيكون ذلك لسيدهم فان مات السيد أو أفلس قبل أن ينزعه وقد كان
رد ذلك وأقره لهم على حال ما كان قبل ذلك فذلك لهم ﴿ قلت ﴾ فان أعتقهم السيد
قبل أن يقبض ذلك من المتصدق عليه أو الموهوب له أي يكون ذلك ديناً لهؤلاء
عليهم (قال) نعم اذا كان قد رده وأقره لهم كما هو ولم ينزعه وان كان رده واستثناء
لنفسه كان ذلك للسيد الا في المكاتب فانه للمكاتب ليس للسيد فيه شيء لانه لا يجوز
له أن ينزع ماله منه وهو يجوز للسيد أن ينزع مال عبده ومدبره وأم ولده مالم
يمرض فان مرض لم يجز له أن ينزع ماله أم ولده ولا مال مدبره فان كان انما رد ذلك
في مرضه فهو لأم الولد والمدبر لا ينزعه السيد منهم (قال) وهذا رأي في هبة العبد
وصدقته اذا ردها السيد قبل أن يمتق العبد

— في دين العبد المأذون له وتقليبه —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان مع العبد مال للسيد قد دفعه اليه يتجر به واذن له في التجاوة
فلحق العبد دين أيكون ذلك الدين الذي لحق العبد في مال العبد ومال السيد الذي
دفعه الى العبد يتجر به في قول مالك (قال) قال مالك نعم يكون الدين الذي لحق العبد

في مال السيد الذي دفعه الى العبد يتجر به وفي مال العبد ولا يكون في رغبة العبد
 ويكون بقية الدين في ذمة العبد ولا يكون في ذمة السيد من ذلك الدين شيء
 ﴿قلت﴾ أرايت ان دايته السيد يضرب بدينه مع الغرماء (قال) قال مالك نعم يحاص
 به الغرماء اذا دايته مدينة صحيحة ﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا دايته
 سيده أيلزم العبد ذلك ويكون ذلك لسيده على عبده ويضرب به مع الغرماء (قال)
 قل مالك نعم ما لم يحجب العبد به سيده ﴿قلت﴾ أرايت السيد يضرب مع الغرماء
 بدينه في مال العبد وفي ماله الذي في يد العبد الذي كان دفعه اليه يتجر به وقد جعلته
 أنت للغرماء أم لا يضرب الا في مال العبد وحده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 وأرى أن يحاص الغرماء فيما في يد العبد من ماله ومال سيده ألا ترى أن السيد لو
 منع من الخاصة لذهب مال السيد الذي باعه أو أسلفه اياه فهذا يدلك على ذلك وهو
 رأيي ﴿قلت﴾ أرايت اذا أمرته بالتجارة ودفعت اليه مالا يتجر به فتجر فركبه الدين
 (قال) الدين في ذمته وفي المال الذي في يده من مال سيده لانه أمره أن يداين الناس
 عليه حين أذن له أن يتجر به ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد يستتجره سيده ثم يفس
 وعليه دين للناس ان سيده لا يحاص الغرماء بما كان في يد العبد من ماله الذي
 استتجره به الا أن يكون انما أسلفه سلفاً أو باعه بما فاته يحاص به الغرماء وان كان
 رهنه رهناً فهو أولى برهنه وان كان باعه بما لا يشبه البيع في كثرة ما زاد العبد
 من الثمن الذي باعه به السيد ويعلم انه انما أراد العبد أن يولج الى السيد وأراد السيد
 أن يجر المال الى نفسه فالغرماء اذا كان كذلك أولى بما في يد العبد الا أن يبيعه
 بما يشبه البيع مال العبد وهو يحاص به الغرماء ﴿قلت﴾ أرايت لو أذنت لعبدي
 في التجارة فاغترقه الدين فوهب للعبد مال من أولى بما وهب للعبد أسيد أم الغرماء
 (قال) الغرماء أولى به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان دينه في ذمته
 والمال قد صار ملكاً للعبد وانما يكون سيده أولى بعمله وبكسبه فأما ما وهب له
 من الاموال فالغرماء أولى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أذنت لعبدي في التجارة فلهتمه

الدين فوهب للعبد هبة أو جرح العبد جرحا له أرض لمن يكون الارش والهبة في قول مالك (قال) الهبة للفرما، والارش للسيد وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا اغترته الدين فقتل فأخذ السيد قيمته أياكون للفرما في قيمته شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء لم من قيمة العبد عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت كل ماظم ذمة العبد أياكون للفرما أن يأخذوا ذلك من العبد بمد ما يأخذ السيد خراجا من العبد ان كان عليه دين (قال) قال مالك ليس لم من خراج العبد شيء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا من الذي يبقى في يد العبد بمد خراجا قليل ولا كثير (قال مالك) وانما يكون لم ذلك في مال ان وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصى له به فقبله العبد فأما ما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال يوما ما بحال ما وصفت لك وان عتق العبد يوما ما كان ذلك الدين عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الذي يكون في المال الذي في يديه أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يديه وخراجا قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الترماء (وقد حدثني) ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال يصير في مال سيد العبد ما اذ ان لسيدة من تجارة يستدين فيها بمال سيده ويدان فيها بماله وكل ذلك يديره لسيدة قد علم ذلك وأقر له به (قال) وما تحمل به سيده عنه فهو على سيده قال ويصير في مال العبد وفي عمله ما خلى بين العبد وبين التجارة فيه لنفسه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا استجر الرجل عبده ثم ادان لم يكن على سيده غريم شيء من دينه ويأخذ الترماء كل ما وجدوه في يد العبد فيجعل بينهم ﴿قال ابن وهب﴾ ويطنى عن زيد بن أسلم أنه قال ليس على السيد شيء الا أن يكون تحمل به فان وجد للعبد مال أخذ منه ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن اسماعيل بن عياش قال كان الحكم بن عتيبة يقول اذا أفلس العبد فلا يقضى دينه الا

بشهود (قال ابن وهب) وسألت الليث فقال مثل ذلك

❦ في المأذون له بفلس وفي يديه سلعة أو سلم لسيده بعينه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد المأذون له في التجارة لو باعه مولاه سلعة بعينها ثم فلس العبد والسلعة قائمة بعينها في يدي العبد (قال) السيد أحق بذلك إلا أن يرضى الغرماء أن يدفعوا إلى السيد الثمن ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت أن أسلمت إلى رجل مائة دينار في ألف أردب من حنطة أو إلى عبدى مائة دينار في ألف أردب حنطة وهو مأذون له في التجارة فقام الغرماء على العبد ففلسوه أو قام على الرجل غرماء ففلسوه والدناير التي أسلمت إليه في يديه بعينها قائمة بشهد الشهود عليها أنها هي بعينها (قال) إن شهد الشهود أنهم لم يفارقوه وأن الدناير هي بعينها فصاحبها أولى بها من الغرماء ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) نعم فيما بلغني ❦ سحنون ❦ روى ابن وهب عن مالك في رجل اشترى من رجل روابا زيت ثم انطلق بها فصعبها في جرار له فيها زيت كثير ومعه شهود ينظرون حتى أفرغها في زيتها ثم جاءه رجل يطلبه بحق بأن فيه أفلاسه فقام الرجل يريد أن يأخذ زيتها فقال غرماءه ليس هو زيتك بعينه قد خلطه بزيت غيره (قال) أرى أن يأخذ زيتها وهو عندى بعينه ليس خلطه إياه بالذي يمينه أن يأخذ زيتها ومثل ذلك مثل رجل وقف على صراف فدفع إليه مائة دينار فصعبها في كيسه والناس ينظرون إليه ثم بأن فلسه مكاه أو البر يشتره الرجل فيرقه ويخلطه بزيت غيره ثم فلس فليس هذا وأشباهه بالذي يقطع عن الناس أخذ ما وجدوا من متاعهم إذا قلعي من ابتاعه إذا كانوا على هذا (وكان) أشهب بن عبد العزيز يقول ليس العين مثل المرض ليس له على العين حيل وهو فيه أسوة الغرماء وهو أحق بالمرض إذا وجده من الغرماء

❦ في العبد المأذون له بقر على نفسه بالدين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المأذون له في التجارة إذا أمر بدين أيلزمه ذلك (قال) قال مالك

هو في اقراره بمنزلة الحر اذا قام عليه الترماء لم يجوز اقراره كما لا يجوز اقرار الحر اذا قام عليه غمائه وفلسوه وكذلك العبد هو بمنزلة الحر في مداينة الناس (قال مالك) الا أن يكون اقراره قبل التفليس فيكون اقراره جائزاً عليه بحاص به الترماء ان فلسوه بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا أذنت له في التجارة ثم حجرت عليه وفي يديه مال وأقر بدينون للناس أيجوز اقراره بما في يديه من المال (قال) نعم ﴿قال﴾ وسمعت مالكا وسئل عن العبد التاجر يقر للناس بدين أيجوز ذلك (قال) نعم قد وضعه في موضع ذلك اذا أقر لمن لا يتهم عليه ولم أسمع في مسائلك شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة اذا أقر في مرضه بدين أيجوز ذلك أم لا (قال) قال لي مالك اذا كان ممن لا يتهم عليه جاز اقراره له (قال) لي مالك والعبد في هذا والحر بمنزلة سواه

— في عدة ما يشتري العبد للمأذون له في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت العبد المأذون له في التجارة أ يكون على سيده من عدة ما يشتري العبد ويبع شيء أم لا (قال) لا الا أن يكون قال للناس بإيموه وأنا له ضامن فانه يلحقه ذلك ويكون ذلك في ذمة السيد وفي ذمة العبد أيضاً ويبيع العبد ان لم يوف السيد عن العبد ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يستجر عبده النصراني —

﴿قلت﴾ أرايت العبد النصراني أيجوز لسيدته أن يأذن له في التجارة (قال) قال مالك لا أرى لمسلم أن يستجر عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء لقول الله تبارك وتعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه

— في العبد بين الرجلين يأذن له أحدهما في التجارة —

﴿قلت﴾ أرايت عبداً بيني وبين شريكى أذنت له في التجارة دون شريكى (قال) لا يجوز أن يأذن أحدهما بالتجارة دون صاحبه ﴿قلت﴾ أرايت العبد بين الرجلين

هل يجوز لأحدهما أن يأذن له في التجارة أم لا (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين له مال فأراد أحدهما أن يقاسم صاحبه مال العبد وأبى الآخر (قال) ليس له أن يقاسمه إلا أن يرضى شريكه بذلك لأن ذلك يكسر عن العبد لأن صاحبه يقول أنا أريد أن أترك مال العبد في يدي العبد يتجر به ولا آخذه منه لاني أن آخذه منه كان كسرا لثمنه فكان ذلك قولاً وحجة ﴿قلت﴾ فإن أنت منعت هذا من القسم أتجبرهما على البيع أم لا (قال) ان تداعيا الى البيع أو دعا أحدهما الى البيع أجبر على البيع الا أن يتقاوما فيما بينهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك

الدعوى في مال العبد المأذون له في التجارة

﴿قلت﴾ أرايت ان قال عبيد المأذون له في التجارة لمال في يديه هذا مالى وقال السيد بل هو مالى وعلى العبد دين يحيط بماله (قال) فالقول قول العبد في رأى ﴿قلت﴾ فإن كان محجوراً عليه (قال) القول قول السيد لاني سمعت مالكا يقول في عبد كان معه ثوب فقال فلان استودعني اياه وقال السيد بل الثوب ثوبى (قال) مالك (القول قول السيد الا أن يقيم الذي أقر له العبد البينة أن الثوب ثوبه

في المأذون له في التجارة يحجر عليه سيده

﴿قلت﴾ هل سمعت مالكا يقول في الحجر كيف يحجر السيد على عبده المأذون له في التجارة (قال) بلنفي عن مالك أنه قال في الرجل يريد أن يحجر على وليه (قال) قال مالك لا يحجر عليه الا عند السلطان فيكون السلطان هو الذى يوقفه للناس ويسمع به في مجلسه ويشهد على ذلك فمن باعه أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود ﴿ابن وهب﴾ قال مالك في عبد لرجل اذا كان أذن له في التجارة ثم أراد أن يحجر عليه دون السلطان (قال) لا حتى يكون السلطان هو الذى يوقفه لباس (قال مالك) ومن ذلك أن يأمر به السلطان فيطاف به حتى يعلم ذلك منه ﴿قلت﴾ أرايت

المحجور عليه أيجوز له أن يبيع شيئاً من ماله بنير اذن سيده (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 أن آجر عبده هذا المحجور عليه أيجوز (قال) لا يجوز للمحجور عليه أن يؤاجر
 عبده ولا يبيع شيئاً من ماله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 العبد للمأذون له في التجارة إذا لحقه دين يفترق ماله السيد أن يحجر عليه في قول
 مالك ويمنعه من التجارة (قال) نعم لسيده أن يمنعه ودينه في ماله وليس للسيد في
 ماله شيء إلا أن يفضل عن دينه شيء أو يكون السيد دايته فيكون أسوة الفرما
 ﴿ قلت ﴾ فهل للفرماء أن يحجروا عليه والسيد لم يحجر عليه (قال) إنما لهم أن يقوموا
 عليه فيفلسوه وليس لهم أن يحجروا عليه وهو بمنزلة الحر في هذا وهذا رأيي

﴿ ثم كتاب للمأذون له في التجارة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ﴾

﴿ والحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويتلوه كتاب الكفالة والحوالة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الكفالة والحالة ﴾

﴿ في الجليل بالوجه يفرم المال ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان تكفل رجل بوجه رجل أ يكون هذا كفيلا بالمال أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من تكفل بوجه رجل الى رجل فان لم يأت به غرم المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفل له بوجه الى أجل فضى الاجل وورقه الى السلطان أ يفرمه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يتلوم له السلطان فان أتى به والا أغرمه المال ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت لرجل بوجه رجل الى أجل فغاب لما حل الاجل (قال) ان كان سافر سفراً بعيداً غرم وان كان قريباً اليوم وما أشبهه تلوم له كما يتلوم له في الحاضر فان أتى به بعد التلوم له والا غرم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فلما حل الاجل لم آت به فقرمت المال ثم وجدته بعد ذلك وأتيت به أ يكون لي أن أرجع على الذي أخذ مني المال (قال) لا ولكن يتبع الذي عليه الدين الذي تحملت به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بوجه رجل الى أجل فأتيت به الى ذلك الاجل أ يكون على شيء أم لا (قال) لا شيء عليك ﴿ قلت ﴾ ولا يكون على من دينه شيء وان كان عديماً (قال) نعم لا شيء

عليك لأمك قد أثبت به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت
ان أخذت بنفسه كفيلا الى غد ثم أتى به من التدايير من المال في قول مالك (قال)
نعم يبرأ من المال في رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وسمعت عبد الملك بن عبد العزيز بن
جريح يحدث أنه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحميل غارم

— في الحميل بالوجه لا ينرم المال —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنا أتكفل بوجهه الى أجل كذا وكذا فان لم آت به فعلى
طلبه حتى آتى به فأما المال فلا أضمنه أكون عليه من المال شيء ان مضى الأجل ولم
يأت به في قول مالك (قال) قال مالك لاشي عليه ويكون كما اشترطه ﴿قلت﴾ أرايت
ان تكلفت لرجل لوجه رجل الى أجل كذا وكذا فان لم أوفاه به الى ذلك الأجل
فلا شيء له على من المال ولكني حميل له بوجه أطلبه له حتى آت به (قال) قال مالك
هو على شرطه الذي اشترطه ليس له عليه شيء الا طلب وجهه هو شرط لنفسه ما ذكرت
(وقال غيره) واذا تحمل الرجل بالرجل أو بالحق أو بعينه فقال الحماله لازمة كالدين
وذلك كله سواء الا أنه اذا تحمل بالرجل أو بالعين ولم يقل بالمال جاء بالرجل فقد
برئ من جميع حماله وان لم يأت به أغرم الحميل كما ينرم من تحمل بالمال فالحماله بنفس
الرجل وبالمال سواء اذا لم يأت بالرجل وحميل المال لا يبرئه أن يأتي بالرجل ومن
اشترط في الحماله بالوجه أتى لست من المال في شيء فانه لا يكون عليه من المال شيء
جاء بالرجل أو لم يأت به لان المحمول له لم يؤكده ما ينفع به الا أن يكون الذي
اشترط لنفسه أتى لست من المال في شيء كان قادرا على الاتيان بالرجل الذي تحمل
به فقرط في ذلك وتركه وهو يمكنه حتى غاب فيكون قد غرم ولم يؤخذ لذلك وانما
أخذ ليجمعه على صاحبه وليس هذا من شروط المسلمين وان تحمل بعين الرجل فلم
يأت به الى الأجل الذي تحمل به اليه فطلبه منه المحمول له ووفعه الى الحاكم فلم
يقض عليه بالمال حتى أتى به فقد برئ من المال ومن عين الرجل وان حكم عليه بالمال
حين لم يأت بالرجل على قدر ماواه السلطان فقد رُمه المال ومضى الحكم وان خلس

الغريم المحمول بعينه في الحبس وقد كفّل له رجل فأخذ به فدفعه اليه وهو في السجن
 قد برئ الحميل لانه يقدر على أخذه في السجن فيسجن له في حقه وان كان قد انقضى
 ما سجن فيه فهو يحبس له في حقه وكذلك اذا أمكنه منه في موضع حكم وسلطان
 فانه يبرأ وان دفعه في موضع لا يستطيع حبسه ولا يبلغ به سلطانا لانه موضع
 لا سلطان فيه أو في حال فتنة أو في مفازة أو في موضع يقدر الغريم على الامتناع لم
 يبرأ منه حتى يدفعه حيث تمضي الاحكام ويكون السلطان وان كان غير بلده لانه انما
 تحمل له بنفسه فقد أمكنه من نفسه في السجن أو حيث تجوز الاحكام وكذلك لو
 مات الغريم لانه انما تحمل له بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما تحمل ما كان حيا
 وان أخذ الحميل بالغريم والغريم غائب فحكم على الحميل وأغرم المالك ثم طلعت للحميل
 بيعة أن الغريم كان ميتا قبل أن يحكم على الحميل او تجمع ماله لانه لو علم أنه ميت حين
 أخذ به الحميل لم يكن عليه شيء لانه انما تحمل بنفسه وهذه نفسه قد ذهبت وانما
 تقع الحلة بالنفس ما كان حيا ولو كان الغريم أمكن الطالب من نفسه وأشهد أني
 دفعت نفسي اليك من حمالة فلان لي وفي موضع يقدر عليه لم يبرئه ذلك وكان كأنه
 دفعه اليه رجل أجنبي ليس بوكيل للحميل ولا يبرأ الحميل حتى يدفعه هو أو وكيله
 وان أبي الطالب أن يقبل ذلك فأشهد عليه الحميل أو وكيل الحميل فقد برئ الحميل
 وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحميل غارم . وقال أيضا الزعيم
 الحميل . فاذا قال أنا ضامن لك أو حميل لك أو قبيل لك أو زعيم لك أو هو لك عندي
 أو هو الى أو هو لك على أو هو لك قبلي فهذا كله ضمان لازم والضمنان حمالة والحمالة
 لازمة كالدين وان كان في هذه الوجوه كلها يريد الحق فهو لازم وان كان يريد الرجل
 فهو لازم غنذ هذا على هذا

ح في الرجل يدعى قبل الرجل حقا والدمعي عليه ينكر فيقول الرجل ~~ح~~

﴿ أنا ضامن بوجهه الى غنذ فان جئتك به والا فأنا ضامن للحق ﴾

﴿ قلت ﴾ أو أيت ان ادعى رجل قبل رجل حقا والدمعي عليه ينكر فقال رجل

للطالب أنا كفيل لك بوجهه الى غد فان جئتك به والا فأتانا ضامن للال فلم يجي به
 للقد (قال) يقال لهذا الطالب أثبت حقك وأقم البينة على حقك والا فلا شيء لك ولا
 يكون له أن يأخذ من الكفيل شيئاً الا أن يقيم البينة على حقه ﴿ قلت ﴾ تحفظه
 عن مالك (قال) لا

﴿ في الرجل يدعي قبل الرجل حقا والمدعي قبله ينكر فيقول أجلني ﴾
 ﴿ اليوم فان لم أوفك غداً فالحق الذي تدعي قبلي حق ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ادعى رجل قبل رجل حقا فأنكر ثم قال أجلني اليوم فان لم أوفك
 غداً فالحق الذي تدعيه علي هو لك قبلي (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في
 هذا وأرى هذا مخاطرة ولا شيء عليه

﴿ في الرجل يقول لي علي فلان ألف درهم فيقول ﴾
 ﴿ له رجل أنا حميل لك بهائم ينكر ذلك فلان ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لي علي فلان ألف درهم فقال له رجل أنا لك بها
 كفيل فجاء فلان فأنكر أن يكون عليه شيء (قال) لا شيء على الكفيل الا أن يقيم
 البينة على حقه لان الذي عليه الحق قد جعده ﴿ قلت ﴾ آتخذه عن مالك (قال) لا
 ﴿ في الصبي يدعي رجل قبله حقا فيتكفل به رجل فيقضي على الصبي بذلك ﴾
 ﴿ الحق فيؤخذ من الحميل فيريد الحميل أن يرجع علي الصبي ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الصبي يدعي رجل قبله حقا فيتكفل به رجل فيقضي بذلك الحق
 على الصبي وأخذه الطالب من الكفيل ليكون للحميل أن يرجع بذلك على هذا
 الصبي أم لا في قول مالك (قال) يرجع به في مال الصبي لان مالكا قال لو أن رجلاً
 أدى عن رجل مالا كان عليه بنير أمره ان له أن يرجع بذلك على الذي كان عليه
 المال فهذا يدل على أضل قول مالك في مسائلك في هذا الوجه كله اذا كان
 ذلك حقا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن صبياً أفسد متاعاً لرجل فألزمه بقيمة ذلك المتاع

فأدى عنه رجل بغير أمر الصبي وبغير أمر الولي فأراد أن يتبع الصبي بذلك
أ يكون ذلك له أم لا (قال) ثم يلزمه ذلك في رأيي لأن مالكا قال ما أفسد الصبي
أو كسر أو اختلس فهو ضامن عليه

﴿ القضاء والدعوى في الكفالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا على رجل ألف درهم من قبل كفالة وألفا من قبل
قرض فدفع إليه ألف درهم فقال الألف الذي دفعها إليك من القرض وقال الآخر
بل هي من الكفالة (قال) قال مالك يقسم بينهما فيكون نصفها من الكفالة ونصفها
من القرض ﴿ وقال غيره ﴾ من الرواة أقول عندنا قول المقتضى مع يمينه لأنه مدعى
عليه وقد أثبتته حين دفع إليه وقد كان قادرا على أن يتوثق بمادفع ويبرأ مما عليه
وكذلك الورثة أيضا لا قول لورثة الذي قضى مع المقتضى إلا مثل الذي كان للذي
ورثهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت أن مات الدافع فاختلف ورثته والمدفع عليه
المال (فقال) ورثته عندي بمنزلة يقسم المال بين القرض والكفالة ولم أسمع من مالك
في الورثة شيئا

﴿ في أخذ الحميل بالحق والمتحمل به ملى غائب أو حاضر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أنه تمحلت برجل أو بمال على رجل أ يكون للذي له الدين أن
يأخذني بالحق الذي تمحلت به وصاحبي الذي تمحلت به ملى بالذي عليه لي
قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك له ولكن يأخذ حقه من الذي عليه الدين فإن
نقص شيء من حقه أخذ من مال الحميل إلا أن يكون الذي عليه الحق مديانا
وصاحب الحق يخالف أن قام عليه حاصه الفراء أو غائبا عنه فله أن يأخذ الحميل ويدعه
وقد كان مالك يقول قبل ذلك للذي له الحق أن يأخذ من شاء الحميل وإن شاء الذي
عليه الحق ثم رجع إلى هذا القول الذي أخبرتك وهو أحب ما فيه إلي وكذلك
روى ابن وهب ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن كان الذي عليه الحق ملى غائبا والحميل حاضر

أَيُكُونُ لِلَّذِي لَهُ الدِّينُ أَنْ يَأْخُذَ الْحَمِيلَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ مَلًى إِلَّا أَنَّهُ غَائِبٌ (قَالَ) نَمُ
كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ أَمْوَالٌ حَاضِرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَاتَهَا
تَبَاعُ أَمْوَالُهُ فِي دِينِهِ ﴿وَقَالَ غَيْرُهُ﴾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَيْتِ ذَلِكَ وَفِي النَّظَرِ فِيهِ بَعْدُ
فَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَمِيلِ وَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ وَمَا أَشْبَهَهُ

﴿فِي الْحَمِيلِ أَوِ الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ مَعْلُومِ الْحَقِّ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ تَكْفَلْتُ لِرَجُلٍ بِمَالِهِ عَلَى رَجُلٍ إِلَى أَجْلِ فَنَاتِ الْكَفِيلِ أَوْ مَاتَ
الْمَكْفُولُ بِهِ (قَالَ) قَالَ لِي مَالِكُ إِذَا مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَعْلُومِ الْأَجْلِ كَانَ لِرَبِّ الْحَقِّ
أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِ الْكَفِيلِ وَلَا يَكُونُ لَوَرُتَةِ الْكَفِيلِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ
الْحَقُّ شَيْئًا حَتَّى يَحِلَّ أَجْلُ الْمَالِ (قَالَ مَالِكُ) وَإِنْ مَاتَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ قَبْلَ الْأَجْلِ
كَانَ لِلطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ
بِالْحَقِّ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجْلُ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ مَعْلُومِ الْأَجْلِ الْكَفَالَةُ
وَعَلَى الْكَفِيلِ دَيْنٌ يَفْتَرِقُ مَالَهُ أَيْ يَكُونُ لِمَكْفُولِهِ أَنْ يُضْرَبَ مَعَ التَّرْمِيزِ بِمَقْدَارِ دِينِهِ
(قَالَ) نَمُ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) نَمُ هَذَا قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ
وَقَالَ مَالِكُ مَا أَخْبَرْتُكَ وَقَالَ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ضَرَبَ مَعَ التَّرْمِيزِ

﴿فِي الْمُتَحَمِّلِ بِهِ يَمُوتُ قَبْلَ أَجْلِ الْحَقِّ وَالْمُتَحَمِّلِ لَهُ وَارْتَهُ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي تَكْفَلْتُ عَنْ رَجُلٍ بِمَالٍ أَوْ أَحَالَهُ عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ فَفَنَاتِ الْمَطْلُوبِ
التَّرْمِيزِ وَالطَّالِبِ وَارْتَهُ (قَالَ) إِنْ مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ فَالْكَفِيلُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ وَإِنْ مَاتَ وَلَهُ
مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ إِنْ رَجَعَ الطَّالِبُ عَلَى الْكَفِيلِ رَجَعَ الْكَفِيلُ فِي مَالِ
الْمَطْلُوبِ الْمَالِكِ وَالطَّالِبِ وَارْتَهُ فَقَدْ صَارَ لَهُ الْمَالُ فَصَارَ ذَلِكَ قَصَاصًا وَأَمَّا فِي الْحَوَالَةِ
فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَحَالَ الطَّالِبَ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى هَذَا الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ فِيهِ حَوَالَةٌ وَلَيْسَتْ
بِحَوَالَةٍ وَلِلطَّالِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِهَا عَلَى هَذَا الَّذِي أَحِيلَ عَلَيْهِ كَانَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مَالٌ ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) لَمْ أَسْمِعْهُ مِنْ مَالِكٍ وَلَكِنَّهُ رَأَى

﴿ في ألتحمل لرجلين فيبب أحدهما ويقوم الآخر فيأخذ بحقه ﴾
 ﴿ ثم يقدم النائب فيريد أن يرجع بحصته ﴾

﴿ قلت ﴾ أريت لو أتى تكملت لرجلين بحق لهما فذاب أحدهما وحضر الآخر فأخذ مني الحاضر حصته من الدين فقدم فلان النائب أيكون له أن يرجع على الذي أخذ حصته فيما أخذ (قال) قال مالك في الدين يكون بين الرجلين في صك واحد على رجل واحد فيقتضى أحدهما نصيبه من الدين دون صاحبه قال مالك يشاركه صاحبه فيما اقتضى إذا كان ذكر الحق واحد فكذلك مسألتك إلا أن يكون الشريك رفع ذلك إلى السلطان فاستمدى عليه وأمره أن يخرج معه في اقتضائه أو يوكل فأبى فأذن له في ذلك السلطان أو يكون قد أشهد عليه وإن لم يأت السلطان بأن يخرج أو يوكل فلا يفعل فيخرج على ذلك فيقتضى فهذا لا يرجع معه فيه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فلو رفع ذلك إلى السلطان والشريك الآخر غائب فقتضى السلطان بأن يأخذ حقه فأخذه وقبل التريم وقال لحق صاحبه وأعدم التريم بعد ذلك ثم قدم النائب فطلب شريكه بنصف ما اقتضى (قال) لا يكون ذلك له (قال) ولو قام عليه الحاضر ولم يجد عنده إلا قدر حقه فقط أخذ الحاضر من ذلك ما ينوبه في الحاضرة لو كان صاحبه معه فإن جهل السلطان وقضى له بأخذ حقه فإن قدم النائب طالب الحاضر بنصف ما اقتضى لانه بمنزلة التفليس لانه قد بيع ماله وخلع منه كله ﴿ وقال غيره ﴾ إذا لم يكن عنده إلا مقدار حق أحد الرجلين فقتضى له بما ينوبه في الحاضر أو قضي له بجميع حقه فهو سواء إذا قدم النائب طالب شريكه بما ينوبه لانه بمنزلة التفليس

﴿ في الرجل يتحمل للرجل بما قضي له على غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل وهو يخاصم رجلا في طلب حق له فقال الرجل للطالب ما ذاب ^(١) لك على فلان الذي تخصصه فأنا كفيل لك به فاستحق

(١) (ذاب) هو بالتدال المعجمة قال في المختار وذاب له عليه من الحق كذا أي وجب وثبت له

قبله مالا أيكون هذا الكفيل ضامناً له في قول مالك (قال) نعم وكذلك كل من تبرع
 بكفالة فإنها له لازمة وهذا له لازم في مسألتك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل
 قال لرجل وهو يدعى قبل أخيه حقاً فقال له الآخر ما تصنع بأخي احلف أن حقت
 حق وأنا ضامن لك ثم قال بعد ذلك إنما قلت لك قولاً ولا أقبل ولا أضمن إنما
 تبرعت به (قال) قال مالك يحلف ولا ينظر إلى رجوع هذا فإذا حلف ضمن ولم ينفعه
 رجوعه (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال اشهدوا بأنني ضامن بما قضى لفلان على
 فلان وهما غائبان جميعاً أو قال أنا كفيل لفلان بما على فلان وهما غائبان جميعاً أليزمه
 ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في رجل قال لرجل مالك ولا أخي احلف
 أن الدين الذي تدعيه قبله حق وأنا أغرم لك فرضي المدعي بذلك فزاع الذي قال
 احلف وأنا أضمن (قال مالك) ليس ينفعه نزوعه ويحلف هذا ويستحق ويفرغه
 فكذلك مسألتك وسواء إن كان أحدهما حاضراً أو كانا غائبين جميعاً أو حاضرين
 لأن مالكا يلزم المعروف من أوجبه على نفسه والكفالة معروف وهي حمالة وهي
 لازمة كالدين فهذا قد وجب عليه ما أوجب على نفسه من الكفالة والضمان وهذا
 رأيي (قال ابن القاسم) ولو مات الضامن كان ذلك في ماله

❦ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة وهو غائب عنه ❦

❦ قلت (قلت) أرايت لو أن رجلاً على رجل حقاً فقال رجل غائب عنهما من غير أن
 يخاطبه أحد اشهدوا أنني كفيل لفلان بماله على فلان أليزمه هذا في قول مالك (قال)
 لا أقوم على حفظ قول مالك وأراه لازماً له

❦ في الرجل يتحمل عن الرجل بحمالة ثم يموت الحميل قبل أن يستحق قبل ❦
 ❦ المتحمل له شيء ثم استحق قبله الحق بعد موت الحميل ❦

❦ قلت (قلت) أرايت لو أن رجلاً قال لرجل ما ذاب لك قبل فلان فأنا كفيل به فأت
 الذي قال أنا كفيل به قبل أن يستحق هذا قبل فلان شيئاً ثم استحق قبله الحق

بعده موت الذي قال أنا كفيل أكون ذلك في ماله أم لا (قال) نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا إلا أن هذا رأيي

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا فما ذاب لك قبله من حق فأنا له حميل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن قلت لرجل بايع فلانا فما بايعته به من شيء فأنا ضامن للثمن أ يلزمنى ذلك الضمان أم لا (قال) نعم يلزمك هذا إذا ثبت ما بايعته به من شيء ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) نعم ﴿وقال غيره﴾ وإنما يلزم من ذلك كل ما كان يشبه أن يداين بمثله المحمول عنه ويبايع به

﴿في الرجل يقول للرجل دأين فلانا وأنا لك حميل ثم يرجع قبل المداينة﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال لرجل دأين فلانا فما داينته به من شيء فأنا ضامن لك فلم يداينه حتى أتاه فقال له لا تفعل فانه قد بدا لي أ يكون ذلك له أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئا ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك في الذي قال احلف وأبأ ضامن للحق الذي تدعيه على أخي ثم قال بعد ذلك لا تحلف فاني لا أضمن قال مالك هذا لا ينفعه (قال ابن القاسم) لأن هذا حق قد لزمه (قال) وهذا لا يشبه مسائلتك

﴿في الرجلين يتحملان بالجمالة ثم ينيب أحدهما والمتحمل به فيؤدى﴾

﴿الحاضر المال ثم يقدم المتحمل والذي عليه الحق فيريد الحميل﴾

﴿أن يتبع صاحبه بما أدى عنه وصاحب الحق ملى﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلين كفيلين تكفلا عن رجل بألف درهم وكل واحد كفيل ضامن فتاب الذي تكفلا عنه وغاب أحد الكفيلين فلزم الكفيل الحاضر فأدى المال ثم قدم الذي عليه الاصل والكفيل الآخر وكلاهما ملى فأراد الكفيل أن يتبع الكفيل بنصف ما أدى أ يكون ذلك له والذي عليه الاصل ملى (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولم وقد قال مالك في الذي يليه الاصل إذا كان مليا لم يكن للطالب أن

يأخذ الكفلاء بالمال (قال) لا يشبه الكفيلين هاهنا الذي عليه الاصل لان الكفيلين اذا أدى أحدهما عن صاحبه وكل واحد منهما كفيل ضامن بما على صاحبه فانه يرجع على أيهما شاء على صاحب الاصل أو على الكفيل الذي تكفل معه لانه حين أدى صار ديناً له عليهما ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

﴿في القوم يتحملون بالجملة فيعذر المطلوب فيريد طالب الحق أن يأخذ﴾

﴿من وجد من الحلأ بجميع الحق﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل لي ثلاثة رجال بمالي على فلان فأعذر فلان الذي عليه الحق أيكون لي أن آخذ من قدرت عليه من هؤلاء الكفلاء الثلاثة بجميع حق في قول مالك (قال) قل مالك لا تأخذ من قدرت عليه من الكفلاء الا بثب الحق لانهم كفلاء ثلاثة ﴿قلت﴾ فان قال حين تكفلوا له بعضهم كفيل عن بعض (قال) قال مالك اذا جعلهم كفلاء بمعضهم ببعض أخذ من قدر عليه منهم بجميع الحق ﴿قلت﴾ أ رأيت ان غرم المال أحد الكفلاء ثم لقي الذي غرم ذلك أحد الكفيلين ثم يرجع عليه أ بالنصف أم بالثلث (قال) أرى أن يرجع عليه بالنصف (قال) ولو أنه حين تكفلوا له شرط عليهم أيكم شئت أن آخذ بحق أخذه ولم يجعلهم كفلاء بمعضهم عن بعض فأخذ من وجد منهم لم يكن لمن أخذ منه أن يرجع بما أخذ على صاحبه لانهما لم يشكفلا للفارم بشيء وانما كان الشرط لصاحب الدين أهم شاء أخذ بحقه وكذلك يلزمني عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل ثلاثة رجال لرجل بحقه الذي له على فلان أيكون له أن يأخذ من لقي منهم بجميع الحق (قال) لا الا أن يكونوا تحملوا بذلك الحق وبمعضهم أيضاً حلأ عن بعض واشترط أن يأخذ من شاء منهم بحقه فان كانوا هكذا أخذ من لقي منهم بجميع الحق وان لم يكن بمعضهم حيلأ عن بعض لم يكن له أن يأخذ من لقي منهم الا بثب المال (قال ابن القادام) فاذا اشترط عليهم ان شاء أن يأخذ منهم من شاء بحقه فأخذ منهم بالحق ورجل لم يكن لهذا الذي أخذه بجميع الحق أن يرجع على من تحمل معه الا أن يكونوا اشترطوا

عند الحالة أن بعضهم حملاء عن بعض واشترط الذي له الحق أن يأخذ من شاء بالجميع
فأخذ بذلك أحدهم فانه ما هنا يرجع من غرم منهم على صاحبيه بشئ ما غرم اذا
كان في أصل الحالة بعضهم حملاء عن بعض (قال ابن القاسم) ولو كان الحملاء كلهم
حضوراً وكلهم مو سراً لم يكن له أن يأخذ من كل واحد الا ثلث الحق وهذا بمنزلة
الحميل والذي عليه الاصل اذا كان الذي عليه الاصل موسراً لم يؤخذ الحميل وان
كان معدماً أخذ الحميل وان كان بعض الحملاء معدماً وبعضهم موسراً أخذ الذي
له الحق حقه من الذي وجده منهم ملياً الا أن يكون شرط عليهم في الحالة أنه يأخذ
من شاء منهم بحقه فيكون له أن يأخذ بعضهم بالجميع وان كانوا كلهم مياسير ﴿ قال ابن
وهب ﴾ وقال مالك ان من أمر الناس الجائز عندهم أن الرجل يكتب حقه على
الرجلين فيشترط أن يحكما عن ميتهما أو مليكما عن معدمكما وانما ذلك بمنزلة الحالة
يحمل بها أحدهما عن صاحبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الثقة عن عطاء بن أبي رباح
أنه قال نحو ذلك ﴿ سحنون ﴾ وقال غيره اذا كان لرجل ستمائة دينار على ستة رجال على
أن بعضهم حملاء عن بعض بالجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن
أصحابه بالجميع المال أو قال على أن كل واحد منهم حميل بالجميع المال ولم يذكر أصحابه
بشئ أو قال على أن كل واحد منهم حميل عن صاحبه بالجميع المال فأبهم شاء أن
يأخذ بالجميع حقه أخذ قال في ذلك كله ولا براءة لواحد منهم حتى يوفي جميع هذا
المال أو لم يقله فهو سواء كله وله أن يأخذ من لقي منهم بالجميع الحق فان لقي واحداً
منهم أو لقيهم جميعاً كانوا مياسير كلهم أو بعضهم وان لم يكن شرط فأبهم شاء أن
يأخذ بحقه أخذه فانه ان لقي واحداً منهم فله أخذه بالجميع الحق وان لقيهم جميعاً وهم
مياسير فليس له أن يأخذ بعضهم ببعض لاسب الحميل لا يؤخذ بالذي على المديان
اذ كان المديان حاضراً ملياً وانما له أخذه اذا كان المديان عديماً أو غائباً أو يكون
مدياناً أو ملداً ظالملاً فان لقي النريم واحداً من الستة فأخذ منه المال كله ثم لقي
الآخر أخذ منه المال كله أحد الستة بعد ذلك فانه يأخذ منه مائة أداها عنه خاصة

وأخذ منه مائتين لانهما حيلان عن الاربعة وقد كان أدى عن نفسه مائة لا يرجع
 بها على أحد وأخذ من هذا الذي لقي مائة أداها عنه وبقيت أربعمائة أداها عن الاربعة
 الباقيين فله أن يرجع على هذا بنصف الاربعمائة لانهما حيلان عن الاربعة فاذا أخذ
 منه مائتين فقد استويا في الترم فان لقي أحدهما أحد الاربعة الباقيين فانه يأخذه
 بخمسين ديناراً قضاهما عنه خاصة من الدين الذي عليه ويرجع عليه بنصف ما أدى
 عن الثلاثة وقد أدى عن الثلاثة بالحالة خمسين ومائة فيرجع عليه بنصفها فيكون
 جميع ذلك مائة وخمسة وعشرين خمسون عنه خاصة أداها عنه وخمسة وسبعون
 أداها عنه بالحالة عن الثلاثة وكذلك اذا لقي الرابع المأخوذ منه المال الثالث من
 الباقيين فانه يأخذه بما أدى عنه من أصل الدين ونصف ما أدى عن أصحابه فان لقي
 هذا الرابع الآخر من الاولين الذي لم يرجع على الرابع فانه يرجع عليه بما أدى عنه
 من أصل الدين وذلك خمسون ديناراً وينظر ما بقي مما أداها بالحالة عنه فاذا هي
 مائة وخمسون ديناراً وقد أدى الرابع بالحالة خمسة وسبعين ديناراً فيرجع عليه الذي
 أدى خمسين ومائة بسبعة وثلاثين ونصف حتى يمتدلا بما أداها في الحالة عن الثلاثة
 فيصير كل واحد قد أدى مائة وثاني عشر ونصف فلي هذا يكون اذا لقي بعضهم
 بعضاً حتى يؤدي كل واحد منهم مائة لان كل واحد كان عليه من أصل الدين مائة فخذ
 هذا على هذا ونحوه * ولو أن هؤلاء الستة الذين عليهم سبعمائة دينار تحمل بها بعضهم
 عن بعض على أن كل اثنين منهم حيلان بجميع المال أو قال على أن كل اثنين منهم
 حيلان عن أصحابهم بجميع الدين أو على أن كل اثنين حيلان عن اثنين منهم بجميع
 المال أو على أن كل اثنين ضامنان عن واحد بجميع المال على ما وصفت لك في صدر
 المسئلة فهذا كله سواء فان لقي رب المال اثنين منهم أخذ منهما الجميع ثلاثمائة وان
 لقي واحداً منهم أخذه بثلاثمائة وخمسين مائة منها عليه من أصل الدين وخمسون
 ومائتان من الكفالة لانه كيفيل بنصف ما بقي فان أخذه ذلك منه ثم لقي المأخوذ
 منه رجلاً من الستة كان له أن يأخذ منه خمسين أداها لديته خاصة ثم يأخذه بنصف

المائتين اللتين أدى عن الحماله لان المؤدى الاول أدى عن نفسه مائة لا يرجع بها على
 أحد وأدى خمسين ومائتين عن أصحابه عن كل واحد منهم خمسين خمسين فاذا لقي
 واحداً منهم أخذ منه خمسين أداها عنه عن أصل دينه ثم يشاركه فيما بقي مما أدى
 عن أصحابه فذلك مائتان لان كل اثنين حيلان بجميع المال وهذا بمنزلة ستة رجال
 عليهم ستمائة درهم ضمنوها لصاحبها على أن كل واحد منهم ضامن لنصف جميع المال
 فاذا لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذه بحصته من الدين وذلك مائة ونصف
 ما على أصحابه فهذا والاول سواء فان لقي صاحب الدين واحداً منهم أخذ منه
 ثلاثمائة وخمسين ثم ان لقي للمأخوذ منه واحداً من أصحابه أخذه بخمسين أداها عنه
 وبمائة درهم مما أدى عنه وعن أصحابه وان لقي للمؤدى الثاني واحداً من الاربعة الباقين
 أخذه بخمسة وعشرين أداها عنه عن خاصة نفسه ونصف ما بقي من المائة حتى
 يستووا في القرم عن أصحابهم وذلك نصف خمسة وسبعين درهما وكذلك من لقوا
 من أصحابهم على ما وصفت لك فخذ هذا على هذا ولو كانت الستمائة على ستة رجال
 على أن كل ثلاثة حملاء عن ثلاثة بجميع المال أو على أن كل ثلاثة حملاء عن صاحبهم
 أو عن أصحابهم أو عن واحد بجميع المال أو على أن كل واحد يحمل بثلث المال فهذا
 كله سواء فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال وان لقي واحداً أخذه بمائة وبثلث
 ما بقي وذلك مائة وستة وستون وثلاثان فان لقي اثنين أخذ منهما مائتين ما عليهما
 خاصة وثلث ما بقي مما تحملانه ليس له أخذهما بغير ذلك وذلك مائتان وستة
 وثلاثون فان لقي ثلاثة أخذهم بجميع المال فان أخذه منهم ثم لقي واحد منهم أحد
 الثلاثة الذين لم يؤدوا فانه يأخذه بما أدى عنه خاصة بثلاثة وثلاثين درهما وثلث لانه
 أدى مائتين مائة منهما عليه خاصة ومائة أداها عن الثلاثة أدى عن كل واحد منهم
 ثلثها فيأخذ منه ثلث المائة التي أدى عنه عن خاصة نفسه وبقي ما أدى عن الاثنين
 وذلك ستة وستون وثلاثان فيرجع عليه بنصفها حتى يستووا في القرم عن الاثنين فان
 أخذ منه ثم لقي الثالث الذي أخذ من صاحبه ما أخذ أحد الاثنين الذين أديا معه

المال جمع ما أديا جميعاً عن الثلاثة فجعل عليهما نصفين فرجع الاول الذي لم يأخذ من الثالث شيئاً على الذي أخذ بالفضل حتى يكونا في الغرم سواء فان اقتسما ذلك ثم لقيا الباقي الذي أدى معهما المال تراجعوا الفضل أيضاً حتى يصير ما أخذ من الثالث بينهم أثلاثاً لانهم في الكفالة سواء فان لقي واحد منهم أحداً ممن لم يؤد فأخذه بشئ على حساب ما يقع عليه فلا بد من أن يشارك فيه من بقي من الاثنين اللذين أديا معه المال حتى يكون ما أخذ كل واحد منهم بينهم بالسوية لانهم حملاء عن أصحابهم ثم يفضل هكذا فيهم، ولو كانت السمتانة على ستة فضمنوها على أن كل واحد منهم حميل عن ثلاثة بجميع المال أو عن خمسة أو عن واحد أو عن جميعهم فهذا أصل واحد وكل واحد حميل بجميع السمتانة لانه قد قال في أول الجملة على أن كل واحد منهم حميل بجميع المال فلا يضره قال عن ثلاثة أو عن أقل أو أكثر فكل واحد منهم حميل بجميع المال فخذ هذا على هذا

﴿ في الغرم يؤخذ منه حميل بعد حميل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان لي على رجل ألف درهم فأخذت منه كفيلاً بالألف ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر بتلك الالف أيكون لي أن أخذ أيهما شئت بجميع الالف اذا أعدم الذي عليه الاصل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ذلك لك ولا يشبه هذا الكفيلين اذا تكفلا في صفقة واحدة ولم يحمل بعضهم كفيلاً عن بعض ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تحمل رجل لرجل بماله على فلان ثم لقي الذي له الحق الذي عليه الحق فأخذ منه كفيلاً آخر أيكون لرب الحق أن يأخذ أي الحميلين شاء وقدر عليه بجميع الحق (قال) نعم ذلك له لانهما لم يتحملا في صفقة واحدة وانما تحمل كل واحد منهما على حدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ ألا ترى أن أخذ الحميل الثاني من الذي عليه الحق ابراء للحميل الاول (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أخذت من فلان كفيلاً بمالي عليه ثم لقيته بعد ذلك فأخذت منه كفيلاً آخر أنسقط الكفالة في الاول أو تسقط كلها أو

يسقط نصفها (قال) لا يسقط منها شيء ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) هذا رأيي
وهما جميعا كفيلا ن كل واحد بالجميع

﴿باب في الحمل يؤخذ منه الحمل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تكفل لي رجل بحق لي على رجل فأخذت من الكفيل كفيلا آخر
أ يلزم كفيل الكفيل الكفالة أم لا (قال) نعم تلزمه ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال)
لا ﴿وقال غيره﴾ وكذلك لو تحمل رجل بنفس رجل أو تحمل آخر بنفس الحمل
ان ذلك جائز وكذلك لو تحمل ثلاثة رجال بنفس رجل وكل واحد منهم حمل
عن صاحبه فهو جائز ومن جاء به منهم فقد برئوا كلهم لان الحملالة وكالة وان كانوا
تحمّلوا بوجبه وليس بعضهم حملا عن بعض فان جاء به أحدهم برئ هو وحده
ولم يبرأ صاحبه لانه لم يتحمل ضمها واذا تحمل بعضهم ببعض فأتى به أحدهم فيكون
اذا جاء به أحدهم كأن كلم أتى به لان كل واحد منهم وكيل لصاحبه على الاتيان به
﴿قال سحنون﴾ نخذ هذا الباب على هذا ونحوه

﴿في التريم يؤخذ منه الحمل فاذا حل الاجل أخر﴾

﴿طالب الحق التريم أ يكون ذلك تأخيراً عن الحمل﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان لي على رجل حق وقد أخذت منه كفيلا فلما حل الاجل
أخرت الذي عليه الاصل أ يكون هذا تأخيراً عن الكفيل أيضاً وكيف ان أخرت
الكفيل أ يكون ذلك تأخيراً للذي عليه الاصل (قال) أما اذا أخر التريم فهو تأخير
للكفيل الا أنه اذا أخر الذي عليه الاصل فقال الحمل لا أرضى لاني أخاف أن
يفلس ويذهب ماله كان ذلك له ويكون صاحب الحق فيه بالخيار ان أحب أن يؤخر
الذي عليه الحق ولا جمالة له على الحمل فذلك له وان أبي لم يكن له ذلك الا أن يرضى
الحمل وان سكنت الحمل وقد علم بذلك فالحملالة له لازمة وان لم يكن له علم حتى يحل
أجل ما أخره اليه حلف صاحب الحق بالله ما أخره ليبراً للحمل من حمالة وكانت

حاملته عليه لازمة وأما إذا أخر الحميل فاني أراه تأخيراً عن الذي عليه الاصل الا
أن يحلف صاحب الحق بالله الذي لا اله الا هو ما كان ذلك منى تأخيراً للحق عن
صاحبه ولا كان ذلك منى الا للحميل فان حلف كان له أن يطلب صاحب الحق وان
أبى أن يحلف لزمه التأخير وذلك لو أنه وضع عن الحميل حملته لكان له أن يتبع صاحب
الحق اذا قال انما أردت وضع الحمله واتباع غريمي فالتأخير بمنزلة (سعنون) **﴿**
وقال غيره اذا أخر الغريم وهو على موسر تأخيراً ديناً فالحمله ساقطة عن الحميل وان
أخره ولا شيء عنده فلا حجة للكفيل وله القيام على الكفيل وله أن يقف عنه

— باب في الحميل يدفع عن حاملته غير ما تحمل به عن الغريم —

﴿ قلت **﴿** أرايت ان تكفلت بألف دينار هاشمية ورضى صاحب الحق بألف دينار
دمشقية فقضيته ذلك بم أرجع على صاحبي الذي لي عليه الاصل (قال) ترجع عليه
بألف دينار دمشقية لانك كذلك أدبت **﴿** قلت **﴿** أرايت لو أتى تكفلت عن رجل
بألف درهم قتاب ولزمه الذي تكفلت له فأعطيته بألف درهم دنائير أو عرضاً
من العروض أو طعاماً ثم قدم الذي عليه الاصل بم أرجع (قال) الذي عليه الاصل
بالتخييار ان أحب أن يدفع قيمة ما دفع الكفيل اليه ان كان عرضاً أو حيواناً فذلك
له وان كان طعاماً فكيفه وان أحب الالف التي كانت عليه فان هو دفع الذهب
من الورق الذي تحمل بها فلا يحل ذلك ولا يجوز ويضسخ ذلك ويرجع الكفيل
الذي دفع الذهب الى صاحب الدين فيأخذه منه ذهبه ويكون الورق على الذي عليه
الاصل وعلى الحميل كما هي **﴿** قال ابن القاسم **﴿** والمأمور اذا دفع دراهم من دنائير
خلاف هذا ولا يشبه الكفيل وهو بيع حادث وقد فسرت لك ذلك **﴿** قلت **﴿**
أرايت لو أن رجلاً تكفل عن رجل بألف درهم فقال الكفيل للذي عليه المال
ادفع الى هذا الثوب وأما أدفع الالف عنك فدفع الثوب اليه ثم اتى الذي له الدين
لزم الذي عليه الاصل ففرم المال بم يرجع الذي عليه الاصل على الكفيل أبالثوب
أم بالآلف (قال) يرجع بالآلف **﴿** قلت **﴿** لم (قال) لانه باعه الثوب بألف وأمره أن

يدفعها الى فلان ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك
في هذا وهذا رأيي ﴿قال سحنون﴾ وقد قال هو وغيره في هذا الاصل في الأمور
بالدفع والكفيل بالدفع وذكر كثير آمنه عن مالك اذا دفعوا ديناً من دراهم أو
طعام أو عروض قالاً من والفرم المكفول عنه بالخيار ان شاء دفع مادفع عنه لانه
قد تعدى عليه بما لم يأمر به وان شاء دفع ما أمرهم أن يدفعوا عنه لانهم انما قضوا عنه
﴿سحنون﴾ وهذا الاصل التنازع فيه كثير ﴿قلت﴾ أرايت لو ان كفيلاً تكفل
لى بمائة دينار على رجل فأبرأت الكفيل من خمسين ديناراً على ان دفع الى الخمسين
الدينار بم يرجع الكفيل على الذي عليه الاصل (قال) بما أدى وهى الخمسون
الدينار ﴿قلت﴾ ويكون للذى له الدين أن يرجع على الذى عليه الدين بالخمسين
الباقية (قال) ثم لانه لم يرى الذى عليه الاصل منها انما أبرأ الكفيل من الكفالة
ولم يرى الذى عليه الاصل فلهما جميعاً أى للكفيل وللذى له الدين ان يرجعاً
على الذى عليه الاصل كل واحد منهما بخمسين خمسين ﴿قلت﴾ وهذا قول
مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن كفيلين تكفلا بألف درهم عن
رجل فقال أحدهما لصاحبه ادفع الى مائة درهم وأنا أدفع الالف كلها عنى وعنك
(قال) ان كان قد حل الحق وصاحب الحق حاضر وانما يأخذ منه فيدفعها مكانه
فذلك جائز وان كان انما اغترى سلفاً ينفع به أو كان صاحب الحق غائباً أو لم يحل
الحق فهذا لا يجوز وهو رأيي ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره وان أعطاه في موضع
يجوز ذلك لقرب دفعه عنه ثم ان الذى قبض المائة من صاحبه صالح الغريم على
خمسین فان الصالح جائز ولا يكون على الغريم الا خمسون ويرجع الذى أعطى المائة على
صاحبه بخمسة وسبعين ويتيمان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين
وان صالح الكفيل الذى أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فان الصالح جائز
ولا يكون على الغريم الا مائة وخمسون ويرجع الذى أعطى المائة على صاحبه بخمسة
وسبعين ويتيمان الغريم بخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وعشرين وان صالح

الكفيل الذي أخذ المائة من صاحبه على خمسين ومائة فإن الصلح جائز ولا يكون على الغريم إلا مائة وخمسون ويرجع الذي أعطى المائة على صاحبه بخمسة وعشرين ويتبعان الغريم بمائة وخمسين يتبعه كل واحد منهما بخمسة وسبعين وإن صالح الذي أخذ المائة من صاحبه الغريم على مائتين أو على خمسمائة فإن الصلح جائز ولا يكون على الغريم إلا ما قبض من الكفيل ويتبعان الغريم بمائتين بمائة مائة وإن كان الصلح بخمسمائة اتبعاه بما أديا عنه أحدهما بمائة والآخر بأربع مائة فإن أعدم الذي عليه الدين لم يكن للكفيل الذي أدى أربع مائة أن يرجع على صاحبه الذي كان صالحه بالمائة بقليل ولا كثير ويتبعان جميعا الغريم بما أديا عنه

❦ في الرجل يشتري الجارية أو السائمة ويحمل له رجل ❦

❦ بما أدركه فيها من درك ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا اشتري جارية فتكفلت له بما أدركه فيها من درك أتكون هذه كفالة وأكون ضامناً بما أدركه في الجارية من درك في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أتى بعت من رجل يبيعاً وأعطيته كفيلاً بما أدركه من درك أتجوز هذه الكفالة أم لا (قال) إن كان أعطاه كفيلاً بما أدركه فقال إن أدركت فيها درك فسلني أن أرد النجس فالكفالة في هذا جائزة وإن كان إنما أعطاه على أنه إن أدركه فيها درك فعليه أن يخلصها له بالغة ما بلغت فالكفالة في هذا باطل لأن هذا لا يلزم البائع (قال) والكفالة لا تلزم أيضاً ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله وهو رأيي ❦ وقال غيره ❦ لا يخرج من الكفالة لما رضي أن يلزمه نفسه وهو الذي أدخل المشتري في دفع ماله للثقة منه به فعليه الأقل من قيمة السائمة يوم يستحق أو الثمن الذي أعطى إلا أن يكون الغريم موصراً حاضراً فلا يكون عليه شيء وأخذ هذا الأصل على هذا في مثل هذا وما أشبهه ❦ قلت ❦ لا بين القاسم أ رأيت من باع يما واشترط المشتري على البائع الخلاء وأخذ منه بالخلاء كفيلاً أتجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يحل وذلك عندي بمنزلة ما لو أن رجلاً باع داراً

ليست له فقال للمشتري اشتراها مني فان لم يسلم لك ذلك صاحبها فعليّ خلاصها لك
فهذا لا يجوز وهذا قول مالك والبيع فيها مردود ولولا أن الناس اشترطوا هذه
الشروط في البيع الاول على أنهم لا يريدون بذلك الخلاص انما كتبوه على وجه
الثقة والتشديد لنقضت البيع به ولو عمد رجل فاشترط فقال ان أدركني درك في
الدار فليك أن يتخلص لي الدار بما يكون من مالك أو يتخلصها بما بلغت وعلى ذلك
اشترى وبه عقد بيمينه لكان هذا فاسداً لا يحل ولنقضت به البيع

— في الحملة في البيع بيمينه وبيع الغائب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ما كان بيمينه مما اشترته أيجوز أن اخذ به كفيلاً (قال) لا يجوز
ذلك عبدي ولم أسمعه من مالك الا أن مالكا قال لا يجوز أن يشترط أن يكون
ضامنا اذا باع سلعة بيمينها أن يكون ضامنا لها ان تلفت فطليه شرواها فكذلك الكفالة
﴿ وقال غيره ﴾ هذا من الاصل الذي ينتهك قبله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت
منه عبداً أو دابة غائبة وأخذت منه كفيلاً بها (قال) لا يكون في هذا كفالة لأنه
انما اشترى منه غائبا بيمينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو العبد لم يضمن البائع شيئاً
ولا يصلح التقديف فيه ﴿ قلت ﴾ فان كانت غيبة قريبة مما يصلح التقديف فيها لم يصلح
الكفالة فيه أيضاً (قال) نعم

— في الرجل يمتق عبده على مال ويأخذ منه بالمال حميلاً —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعنت عبدي على ألف درهم وأخذت منه بها كفيلاً أيجوز
هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز عند مالك وانما الذي لا تجوز الكفالة
فيه كتابة المكاتب

— في الكفالة بكتابة المكاتب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الكفالة لرجل بكتابة مكاتبه أيجوز أم لا (قال) قال مالك لا يجوز
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كاتب عبدي على مال فأتي رجل فقال لي عجل عتقه وأنا كفيل

لك بكتابه ففعلت أتزمه الكفالة أم لا في قول مالك (قال) الكفالة له لازمة لأن
مالك قال لو أن رجلاً أعتق عبده على مال على أن تكفل بذلك المال رجل إن ذلك
جائز لازم للكفيل فكذلك مسألتك ﴿قلت﴾ أرايت هذا الكفيل الذي أدى عن
المكاتب هذا المال أليكون له أن يرجع بذلك على المكاتب (قال) نعم في رأيي ولم
أسمعه من مالك

﴿ في الترميم يؤخذ منه قبل محل الاجل أو بعد محل الاجل حميل أو رهن ﴾
﴿ على أن يؤخر الى أبعد من الاجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً أعطي غريمه حميلاً قبل محل أجل دينه على أن يؤخره
الى أبعد من الأجل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك (قال) وإن حل حقه فلا بأس
أن يأخذ منه حميلاً ويؤخره الى أبعد من الأجل (قال مالك) وكذلك لو رهنه قبل
الاجل على أن يؤخره فلا يصلح وإن رهنه بعد محل الاجل على أن يؤخره فلا
بأس به (وقال غيره) وإذا كان الزهن أو الحميل قبل محل الحق على أن يؤخره الى أبعد
من الاجل فهذا لا يجوز وهذا لا يكون الرهن به رهناً وإن كان مقبوضاً ولا يكون
قبضه له قبضاً إن فليس الترميم إن يكون أحق به من الترميم ولا يكون على الحميل شيء
أيضاً لأنه لم يخرج بما أرتن ولا بما أخذ له الحميل شيء مبتدأً إنما كان دين في ذمته لم
يكن يجوز له أخذه فلا يجوز أن يبتقى في يديه الوثيقة منه لأنه يشبه سلفاً جراً منفعة
وهو باق في الذمة كما كان ﴿قلت﴾ أرايت إن حط عنه بعض ماله عليه قبل الاجل على
أن أعطاه حميلاً ورهنه ببقية الحق (قال) هذا لا بأس به (قال) وقال مالك كل من كان له
حق على رجل الى أجل من الآجال فأخذ منه حميلاً قبل محل الاجل أو رهنه رهناً
الى أبعد من الاجل فلا خير فيه (قال ابن القاسم) لأن ذلك عنده كأنه سلف أسلفه
على أن يرداد في سلفه (قال) وإذا حل الاجل فلا بأس به (قال ابن القاسم) لأن
ذلك حينئذ بمنزلة من أسلف سلفاً عن ظهر يد وأخذ به حميلاً ﴿قال مالك﴾ والرهن
مثله إذا رهنه قبل محل الاجل على أن يؤخره الى أبعد من محل الاجل فلا يجوز

ولا يحل وان كان بعد عمل الاجل فلا بأس به

❦ في الترميم الى أجل يؤخذ منه حيل ❦

❦ أو رهن بالقضاء قبل عمل الاجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت منه حيلاً قبل عمل الاجل على أن يوفيني قبل عمل الاجل (قال) لا بأس بذلك لانه لا تهمة هاهنا وكذلك الرهن ❦ قلت ❦ وكذلك ان أعطاني حيلاً أو رهناً قبل عمل الاجل على أن يعطيني حتي عند عمل الاجل أ يجوز هذا أم لا (قال) لا بأس به ❦ قلت ❦ أ رأيت ان أخذت منه حيلاً قبل عمل الاجل وكان ديني عليه محله الى سنة فأعطيني كفيلاً بمضى الى ستة أشهر (قال) هذا لا بأس به لان هذا لا تهمة فيه ألا ترى أنه عمل الدين الذي عليه قبل عمل الاجل وزاد مع ذلك حالة هذا الرجل فلا بأس بذلك

❦ في الحيل يأتي بالتريم بعد عمل الاجل ❦

❦ قبل أن يقضي على الحيل بالمال ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان قلت لرجل أنا كفيلاً لك بفلان الى غد فان لم أوافك به فأنا ضامن للمال فضى التند فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به (قال) يقيم البينة أنه قد وافاه به والاغرم المال ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ❦ قلت ❦ فان وافاه بعد التند قبل أن يحكم السلطان عليه (قال) ذلك له جائز وبراء من المال ولا يكون عليه لحرم ❦ سحنون ❦ وكذلك يقول غيره من الرواة

❦ في الرجل يطلب قبل الرجل حقاً فيطلب منه حيلاً بالخصومة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلاً طلب قبل رجل حقاً وقد كانت بينهما خبطة في معاملة فقال الطالب للمطلوب أعطني كفيلاً حتى أقيم بينتي عند القاضي (قال) لا أرى ذلك عليه ولكن يطلب بينته ❦ قلت ❦ وليس له أن يأخذ عليه كفيلاً بوجهه حتى يثبت حقه (قال) لا ❦ وقال غيره ❦ اذا ثبتت المعاملة بينهما فله عليه كفيلاً بنفسه ليوثق البينة

على عينه ﴿ قلت ﴾ فان قال أعطني وكيلاً بالخصومة حتى أقيم بينتي (قال) لا أرى أن يمطيه وكيلاً بالخصومة اذا لم يرد المطلوب أن يوكل لانا قبل بينة هذا الطالب على المطلوب وان كان غائباً فلا يلزم للمطلوب أن يقيم وكيلاً الا أن يشاء المطلوب ان يوكل من يدفع عنه .

﴿ في الرجل يقضى له القاضى بالقضية يأخذ منه كفيلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي أو دار جدى أو ان هذا المتاع متاعى أو متاع أبي مات وتركه ميراثاً لا يملك له وارث غيرى يقضى لى القاضى هل كان مالك يأمر القاضى أن يأخذ منى كفيلاً اذا أراد أن يدفع الى ذلك الشئ فى قول مالك (قال) ان الكفيل الذى تأخذه القضاة فى هذا انما هو جور وتمدى وليس عليهم اذا استحقوا حقوقهم أن يأتوا بكفلاء بل يعطون حقوقهم بغير كفالة

﴿ في الرجل يكون له على الرجل الطعام الى أجل فيأخذ به منه كفيلاً ﴾
﴿ فيصالحه الكفيل قبل الاجل أو بعده على أدنى أو أقل أو أجود ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن لى على رجل طعاماً الى أجل من سلم أو فرض أخذت منه كفيلاً فلما حل الاجل أعطاني الكفيل بعض طعامي على أن تركت له بعضاً أو قبل أن يحل الاجل أعطاني بعض الطعام على أن تركت له بعض الطعام (قال) لا يصلح ذلك اذا لم يحل الاجل لانه يدخله ضلع منى وتمجل فأما اذا حل الاجل فلا بأس بذلك ولا يرجع الكفيل على الذى عليه الحق الا بما أدى الى الطالب لان مالكا قال فى الذى عليه الحق لو أخذ بعض حقه منه على أن ترك له ما بقى قبل الاجل لم يجوز هذا لانه وضع وتمجل فاذا حل الاجل فلا بأس بذلك وكذلك الكفيل عندى مثل الذى عليه الاصل ﴿ قلت ﴾ أرايت الكفيل اذا صالح الذى له الحق على حنطة مثل كيل حنطته قبل أن يحل الاجل الا أنها أجود من شرط الطالب أو أدنى من شرطه (قال) لا يجوز ذلك لأن مالكا قال لا يجوز أن يصلح الذى عليه

الحق الطالب قبل محل الاجل على حنطة مثل كيل حنطته اذا كانت أجود من حنطته
أو أدنى ﴿قلت﴾ فان حل الاجل (قال) لا خير في ذلك اذا حل الاجل أن يصلحه
الكفيل على مثل كيل حنطته أو أجود اذا كانت من صنفها أو أدنى منها اذا كانت
التي عليه سمراء كلها أو محمولة كلها وان أخذ أيضاً أجود من حنطته وأدنى من كيلها
فلا خير فيه وان كانت من صنف واحد واذا أخذ مثل كيل طعامه فلا خير في أن
يأخذ أجود اذا كانت من الصنف أو أدنى منه ولا بأس أن يصلح الطالب اذا حل
الاجل الذي عليه الحق على مثل كيل حنطته أو أجود منه أو أدنى والكفيل اذا صالح
بأجود أو أدنى صار يتبع بغير ما أعطى فصار في التسليف بيع الطعام قبل استيفائه
والذي عليه الاصل ليس كذلك لان ذلك يصير بدلاً وتبراً ذمته واذا أعطى الكفيل
غير ما تحمل به كان الذي عليه الدين بالخيار ان شاء أعطاه مثل ما أعطى الكفيل
وان شاء أعطاه مثل ما كان عليه فصار بيع الطعام قبل الاستيفاء ولا بأس على الكفيل
أن يعطى أجود أو أدنى من الصنف في القرض مثل المسكيلة اذا حل الاجل وان لم
يحل الاجل فلا خير في أن يعطى في القرض أجود أو أدنى

— في الرجل يدرك قبل الطالب حقاً أي دفع اليه —
﴿ولا يأخذ منه شيئاً﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة على رجل غائب بحق لي وللغائب مال حاضر أبيه
القاضي ويوفني حتى من غير أن يأخذ مني كفيلاً (قال) الذي كنا نسمع من قول
مالك أنه كان ينكر أن يأخذ منه كفيلاً بحقه الذي حكم له به وأما ما ذكرت من
مال الغائب فانه يباع لهذا اذا ثبت حقه ﴿قلت﴾ وباعاً كانت أمواله أو غير رباع
فانها يباع في قول مالك (قال) نعم

— في الدعوى في الجملة —

﴿قال سحنون﴾ وسألت ابن القاسم عن ثلاثة نفر اشتروا سلعة من رجل وكتب عليهم

أيهم شئت أخذت بحق وكل واحد حيل بما على صاحبه فأت أحد الثلاثة فادعى ورثة المالك أنه قد دفع المال كله إلى بائع السلمة وأقاموا شاهداً واحداً (قال) يحلفون مع شاهدهم ويبرؤن ويرجون على الشريكين الباقيين بما أدى صاحبهما عنهما ﴿قلت﴾ فإن أبي الورثة أن يحلفوا أترى للشريكين أن يحلفا (قال) لا لانهما يفرمان إلا أن يقولنا نحن أمرناه ووكلائه بالدفع عنه وعنا ودفعنا ذلك إليه وانما هو حق علينا وانما الشاهد لنا فيحلفان ويبرآن ﴿قلت﴾ أرايت ان قلت أنا كفيلاً لك فلان إلى غد فإن لم أوفاك به فأنا ضامن للمال فضى النقد فقلت قد وافيتك به وقال لم توافني به (قال) يقيم البينة أنه قد وافاه والا غرم للمال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

❦ في الحالة في الحدود ❦

﴿قلت﴾ أرايت الحدود أفيها كفالة (قال) لا كفالة في الحدود ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً شتمني ولم يذقني فأخذت منه كفيلاً بنفسه فهرب الرجل (قال) هذا انما هو أدب ولا يجوز الكفالة في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن هذا رأيي أنه لا كفالة في الحدود ولا في التمزير ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مخزومة عن أبيه قال يقال لا تقبل حماله في دم ولا زناً ولا في سرقة ولا في شرب خمر ولا في شيء من حدود الله وتقبل فيما سوى ذلك

❦ في كفالة الآخر ❦

﴿قلت﴾ هل يجوز كفالة الآخر في قول مالك أم لا (قال) لا أنوم على حفظ قول مالك إلا أن الذي بلغنا عن مالك أنه قال ما أثبتت البينة أن الآخر قد فهمه من طلاقه وشرائه أن ذلك جائز عليه وكذلك مسائلك

❦ في الرجل يقر في مرضه بالكفالة لو أرت أو غير وارث ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان هو أقر أنه تكفل في مرضه أن يجوز الكفالة في ثلثه (قال) نعم اذا كان أجنبياً لأن المروءات انما يجوز للمريض في ثلثه للأجنبي ولا يجوز للوارث

من ذلك شيء **قلت** **﴿**أرأيت ان كان هذا الذي أقر له بالكفالة في مرضه أنه تكفل له في مرضه صديقا مطلقا أيجوز له الاقرار في ثلث الميت **﴾** (قال) نعم ذلك جائز لان الوصية له جائزة في الثلث كذلك قال مالك الا أن يكون عليه دين يفترق ماله فلا تجوز وكذلك اذا أقر له بدين فاما يرد اذا كان عليه دين يشترق ماله ولا يرد اذا كان يورث بنسب دين لانه لو أوصى له مع الورثة جازت وصيته ولو أوصى له مع الدين الذي يفترق ماله لم تجز فلذلك اتهم اذا كان صديقا مطلقا اذا أقر له مع الدين لانه لا تجوز له وصية ولا يتهم اذا أقر له من غير دين وكان يورث بولده أو كلاله فالوصية له جائزة في الثلث وهذا أحسن ما سمعت **﴿**قلت **﴾** فان كان الورثة أباعد انما هم عصبة **﴾** (قال) نعم الوصية له جائزة في مسائلتك هذه في قول مالك **﴿**قلت **﴾** أرأيت ان أقر في مرضه فقال قد كنت أعتقت عبدي في مرضي هذا أيجوز هذا في ثلثه **﴾** (قال) كل ما أقر به أنه فعله في مرضه فهو وصية وما أقر به في الصحة فهو خلاف ما أقر به في مرضه فان قام الذي أقر له بذلك وهو صحيح أخذ ذلك منه وان لم يتم حتى يمرض أو يموت فلا شيء لهم وان كانت لهم بينة الا العتق والكفالة فانه ان أقر به في الصحة وقامت على ذلك بينة أعتق في رأس ماله وان كانت الشهادة انما هي بعد الموت أخذت الكفالة من ماله وارثا كان أو غير وارث لانه دين قد ثبت في ماله في صحته **﴿**قلت **﴾** أرأيت من أقر في مرضه بكفالة أو قال قد كنت تكفلت في الصحة عن هذا الرجل بكفالة والرجل وارث أو غير وارث **﴾** (قال) قال مالك اقراره لواثر بالدين في مرضه لا يجوز منه شيء **﴿** قال **﴾** وقال مالك في الرجل يقر في مرضه فيقول قد كنت تصدقت على فلان بداري أو بداتي في صحتي أو كنت حبست في صحتي خادمي أو دارى على فلان أو قد كتبت أعتقت عبدي في صحتي **﴾** (قال) قال مالك لا يكون هذا في ثلث ولا غيره واقراه هذا باطل كله **﴾** (قال مالك) وان كان أوصى كانت الوصايا في ثلث ما بقي بعد ذلك الشيء فان قهر الثلث عن وصيته لم يكن لأهل الوصايا في ذلك شيء ولم تدخل

الوصايا في شيء من ذلك الذي أقر به وإنما الوصايا فيما بعد ذلك لانا قد علمنا أنه لم
يرد أن تكون وصيته فيما أقر به وذلك الذي أقر به يرجع الى الورثة ميراثاً ﴿قلت﴾
ولا تكون وصيته لمن أقر له بذلك (قال) نعم لا تكون له وصية

— في كفالة المريض —

﴿قلت﴾ أرايت المريض اذا تكفل بكفالة أتيجوز كفالته (قال) ذلك جائز في
ثلاثة ألا ترى أن مالكا قد قال في المرأة تكون تحت الزوج فتكفل بكفالة ان ذلك
في ثلثها اذا لم يتجاوز الثلث لانها محجورة عن جميع مالها وكذلك المريض قد حبر
عليه جميع ماله وإنما يجوز له من ماله الثلث والكفالة معروف فاما يجوز ذلك في ثلثه
كما يجوز للمرأة ذات الزوج معروفها في ثلثها عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل
في مرضه بكفالة وداين الناس بمسء الكفالة حتى اغترق الدين ماله أنسقط الكفالة
ولا يخاص به النمرء في قول مالك (قال) هكذا ينبغي لان الدين أولى من الكفالة
لان الكفالة في الثلث والدين من رأس المال وكل شيء يكون في جميع المال فالتدبير يكون
في جميع المال أولى بذلك ألا ترى لو أن رجلاً أوصى لرجل بثلث ماله فركبه دين
اغترق ماله أن الوصية تبطل في قول مالك فكذلك الكفالة لانها معروف من
المريض في مرضه ﴿قلت﴾ أرايت ان تكفل في مرضه لو ارث أو لغير وارث
فصح من مرضه ذلك أن تزعم الكفالة أم لا في قول مالك (قال) نعم تزعم الكفالة
﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لانه لو تصدق على وارث في مرضه
بأمر يثله له ثم صح لزومه الصدقة اذا لم يكن على وجه الوصية وهو قول مالك

— في الرجل يستأجر الأجير بخدمه ويأخذ منه بالخدمة حيلة —

﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت رجلاً يخدمني شهراً وأخذت منه كفيلة بالخدمة
(قال) لا خير في هذا عند مالك (قال) لاني سألت مالكا عن الفلام يستأجر سنة
فيموت فيريد أن يأخذ مكانه غلاماً يصل له عمله ويقول سيد السلام أنا أرفع اليك

غلاما يعمل لك مكانه (قال مالك) لا خير في هذا لانه من قبل الدين بالدين لانك
تفسخ دينك في دين لا تستوفيه مكانك فالحمالة في مثل هذا لا تجوز لانه لو
مات الغلام لم يكن على الحميل أن يأتي بغلام آخر يخدمه

— في الرجل يستأجر الخياط يخط ويأخذ منه بالخياطة حميلا —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت ثوبا الى خياط وشرطت عليه أن يخطه هو نفسه أيجوز
في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت منه
حميلا بالعمل (قال) ان كنت أخذت منه حميلا بالعمل ان مات الخياط أو عاش فلا
خير في ذلك وان كنت أخذت منه حميلا على الحياة حتى يملكه فلا خير في ذلك
وهو مثل الحميل بالخدمة ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا هذا الاصل قبل هذا

— في الرجل يكتري الراحة بعينها ويأخذ من الكرى حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت راحة بعينها وأخذت من رباها حميلا بالحمولة أيجوز
أم لا (قال) الحمالة بالحمولة لا تجوز في كراه الراحة بعينها وأما ان أعطاه حميلا بالكراه
ان ماتت الراحة رد عليه ما بقي له فالحمالة جائزة وان كانت الحمالة في كراه مضمون
فذلك جائز عند مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك أجبر الخياطة والخدمة

— في الرجل يكتري كراه مضمونا ويأخذ حميلا بالحمولة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت الحمالة في كراه مضمون أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز
عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكرتت من رجل كراه مضمونا الى مكة وأخذت
منه حميلا بالحمولة ففر المكاري وأخذت الحميل فاكترت لي ابلا الى مكة فغفاني
عليها بنصف ما اكرتت من صاحبي الذي فر ثم رجع صاحبي فقدر عليه الحميل
ثم يرجع عليه (قال) يرجع عليه الحميل بما اكرتت الحميل ولا ينظر الى الكراه
الاول والكراه الاول للكرى الهارب وعلى الهارب أن يرد الى الحميل المال الذي
اكرتت به الحميل للتمكاري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في

السكري إذا هرب أكثرى عليه ولزمه ما أكثرى عليه به فهذا يدلك على الذي سألت عنه من قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أكثرت ولم آخذ منه حيلة ثم هرب المكاري فأثبت السلطان أيتكاري لي عليه السلطان (قال) نعم ﴿قلت﴾ وأرجع عليه بما تكارت به عليه (قال) نعم

﴿ في كفالة المبيد بغير إذن ساداتهم ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت المبيد التاجر والمكاتب هل تجوز كفالتهم (قال) لا تجوز كفالتهم ولا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ﴿قلت﴾ أ رأيت أن تكفل عبد أو مكاتب أو أم أو ولد أو مدبر بغير أمر سيده بكفالة أيجوز أم لا (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم السيد بذلك حتى عتقوا (قال) فالكفالة لازمة لهم ﴿قلت﴾ فإن فسح السيد الكفالة قبل أن يستقوا ثم أعتقهم (قال) فلا كفالة عليهم لأن مالكاً قال لا تجوز صدقتهم ولا هبتهم فإن أعتقهم السيد جاز ذلك إلا أن يكون السيد رد ذلك قبل أن يمتنع فيكون ذلك مردوداً وانظر كل معروف صنعه هؤلاء من كفالة أو حالة أو صدقة أو هبة أو عطية أو نخل أو عتق أو غير ذلك من الأشياء مما هو معروف عند الناس فإن ذلك إذا رده السيد قبل أن يعتق المبيد فإنه مردود وإن أعتقه السيد بعد ما رده فليس يلزم المبيد من ذلك قليل ولا كثير وإن كان لم يردده السيد حتى أعتقه أو لم يعلم به فإن ذلك جائز على المبيد علم بذلك السيد أو لم يعلم ﴿قلت﴾ أ رأيت المبيد أيجوز كفالته أم لا تجوز (قال) لا يجوز ذلك وإن كان مأذوناً له في التجارة إلا باذن سيده أو يكون عليه دين يفتقر ماله فلا يجوز وإن أذن له سيده

﴿ في كفالة المبيد باذن ساداتهم ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت محالات المبيد ووكالاتهم في الخصومات أو غير ذلك باذن ساداتهم أجازة هي في قول مالك (قال) نعم لاني سمعت مالكا وسئل عن الرجل يوكل عبده بقبضاء دينه فيأتي المبيد بشاهد واحد أنه قد قضاه قال مالك يحلف المبيد

ويرأ السيد ولا يحلف السيد (قال مالك) والعبد عندي في هذه الوكالة بمنزلة أن لو كان حراً فهذا بذلك على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ماتحمل به العبد من دين باذن سيده أين يكون ذلك أفى ذمته أم فى رقبته (قال) ان كان تحمل لسيده فأقلس السيد أو مات بيع العبد ان طلب صاحب الدين دينه قبل السيد وأن رضى أن يترك السيد وبتبع العبد كان ذلك له فى ذمة العبد وان كان انما تحمل بالدين عن أجنبى بأمر السيد كان فى ذمته ولا يكون ذلك فى رقبته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأى ﴿ وقال غيره ﴾ ليس ذلك له وانما يكون على العبد ما عجز عنه مال سيده فيكون فى ذمته يتبع بذلك الدين حيث كان ﴿ قلت ﴾ فان أذن له السيد بذلك (قال) ذلك جائز لان ذلك معروف منهم والمعروف من المكاتب والعبيد وأمهات الاولاد والمذبرين جائز اذا أذن لهم ساداتهم ﴿ وقال غيره ﴾ لا يجوز أن يحاز معروف المكاتب لان ذلك داعية الى رقة وليس له أن يرق نفسه بهية ماله وليس ذلك لسيده ﴿ قلت ﴾ فان تكفل هؤلاء بسيدهم أيجوز ذلك (قال) نعم ذلك جائز لان معروف هؤلاء جائز اذا أذن لهم سيدهم فان تكفلوا به فان ذلك جائز عليهم لان ذلك بأمره ﴿ قلت ﴾ ويجبرهم سيدهم على أن يتكفلوا به (قال) لا ليس ذلك عليهم ولا يجبر أحد من هؤلاء على أن يتحمل به الا أن يرضوا بذلك وان تكفلوا به على استكراه منهم لم يلزمهم

﴿ فى كفالة العبد المديان باذن سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد يكون عليه دين يفترق ماله فيأمره سيده فيتكفل بكفالة يلزمه ذلك أم لا وهل لسيده أن يدخل على أهل الدين ما يضرهم فى دينهم فى قول مالك (قال) قال مالك فى الحر يكون عليه دين يفترق ماله انه لا يجوز عتقه ولا هبته ولا صدقته ولا كفالته لان هذا معروف والكفالة عنده من المعروف فلا يجوز أيضاً فأرى العبد بهذه المنزلة مثل الحر اذا كان الدين الذى على العبد قد اغترق ماله

﴿ في الرجل يجبر عبده على أن يكفل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قال لعبده اكفل عني بهذا المال فقال العبد لا أكفل فقال السيد اشهدوا أنني قد جعلته كفيلاً بهذا المال أ يلزم العبد ذلك أم لا والعبد يقول لا أرضى لأنه يقول ان عتقت لزممتي هذه الكفالة فلا أرضى (قال) ذلك عندي غير لازم للعبد (قال) وقال مالك في الرجل يمتق عبده على أن عليه مائة دينار ان ذلك لازم للعبد وان كره العبد ذلك

﴿ في السيد يكفل عن عبده بالكفالة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يبيع من عبده سلعة من السلع بدين الى أجل أو يتكفل عن عبده بكفالة فيؤدى السيد ذلك المال عن عبده فيمتهه أ يكون ذلك المال ديناً على العبد يتبعه به سيده أم لا في قول مالك (قال) نعم يكون ذلك ديناً عليه يتبعه به لان مالكا قال لي في عبد باعه سيده وعلى العبد دين لسيده الذي باعه فأراد أن يتبعه بذلك الدين فقال المشتري ليس ذلك لك إنما هو دينك قد بعتنيه ولم تبيته لي (قال) قال مالك الدين لازم للعبد يتبعه به البائع فان رضى المشتري أن يقبل العبد وعليه دين فذلك له وان كره العبد وأخذ الثمن

﴿ في السيد يكون له على العبد الدين فيأخذ منه كفيلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كان له على عبده دين أخذ منه بذلك الدين كفيلاً أ يلزم ذلك الكفيل في قول مالك (قال) يلزم في قول مالك لان مالكا قال يحاص السيد غرماء العبد اذا أفلس العبد

﴿ في الصلابة الى غير أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال ان لم يوفك فلان حقا فهو على ولم يضرب لذلك أجلاً متى يلزم الكفيل ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن يتلوم له السلطان على قدر ما يرى ثم يلزمه المال الا أن يكون الذي عليه المال حاضراً ملياً

﴿ في الحالة الى موت التحمل عنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قلت ان لم يوفك فلان -حكك حتى يموت فهو على أ يكون له أن يأخذ مني شيئاً قبل موت فلان ذلك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ليس له ذلك الا بعد موت فلان لأن هذا بمنزلة الأجل يضربه لنفسه

﴿ في الحالة الى خروج المطاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أنا كفيل بمالك على فلان الى خروج المطاء (قال) سألت مالكا عن الذي يبيع الى المطاء قال مرة كان ذلك جائزاً لان المطاء كان معروفاً ثم تحول فلا يعرف ولا يعجني ثم سمعته بعد ذلك يقول فيه مرفق للناس ولا يجوز أعجب الى أن يكون معروفاً وأما الحالة فلا بأس به وان لم يكن المطاء معروفاً اذا لم يكن على أصل بيع انما هو سلف أو دين أنظر به بعد يمه وقد كانت عقدة البيع صحيحة فلا بأس بذلك

﴿ في الرجل يريد أن يأخذ المال من التحمل عنه قبل أن يطلب منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تكفلت بمال على رجل أ يكون لي أن آخذ منه قبل أن يؤخذ مني المال يقتضى لي بذلك عليه (قال) لا يقتضى لك عليه ولكن ان تطوع بذلك فذلك جائز ولم أسمعه من مالك وذلك لانه لو آخذ منه ثم أعدم الجميل أو أفلس كان للذي له الحق أن يبيع الذي عليه الاصل

﴿ في الجميل يقتضى من التحمل عنه ثم يضيع منه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن كفيلاً تكفل بمال على فدفعته الى الكفيل فضاع من الكفيل أ يكون الكفيل فيه مؤثماً أم يكون ذلك اقتضاء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً قال وأرى اذا كان ذلك من الكفيل على وجه الاقتضاء منه له فأراه من الكفيل ﴿ قلت ﴾ عروضاً كانت الكفالة أو ذهباً أو ورقاً أو غير ذلك فشكل ذلك سواء (قال) نعم

﴿ في كفالة المرأة التي قد عنست ورضي حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر التي قد بلغت وعنست في أهلها تكفل بكفالة
أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك في هبتها وصدقها لا تجوز إذا كانت بكرًا وإن
كانت عنست فكذلك كفالتها في هذا ﴿ قلت ﴾ لم لا تجوز ذلك (قال) لأن
بضعها بيد أبيها ﴿ قلت ﴾ أليس قد كان مالك مرة يقول إذا عنست جاز أمرها
(قال) لم أسمع أنا قط

﴿ في حالة الجارية البكر التي قد عنست ولم يرض حالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجارية البكر في بيت أبيها أيجوز كفالتها (قال) لا تجوز كفالتها
ولا بيعها ولا صدقها ولا عتقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن أجاز الوالد كفالة الجارية البكر
أيجوز في قول مالك (قال) لا يجوز معروف الجارية البكر وإن أجازها الوالد لم ينفذ
للسلطان أن يجيزه وكذلك كفالتها وهذا قول مالك وهو رأي ﴿ قلت ﴾ أرأيت
الجارية البكر تكفل بكفالة باذن والدها وذلك بعد ما حاضت أيجوز كفالتها أم لا
في قول مالك (قال) هي عندي بمنزلة الصبي وبمنزلة المولى عليه ولا يجوز هذا عند
مالك لأن الصبي لو تكفل بكفالة عن رجل باذن الوالد لم يجز ذلك لأن الوالد ليس له
أن يهب مال الولد الصغير ولا مال الجارية التي قد حاضت فكذلك لا يجوز كفالتهم
وإن كانت باذن الوالد لأن الكفالة هاهنا معروف فلا يجوز ذلك وإن كان باذن
الوالد ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ فإن كانت بكرًا
في بيت أبيها فأعطت الوالد أو الوالدة من مالها شيئًا أيجوز ذلك لها (قال) لا يجوز
لها من ذلك شيء وهما في ذلك بمنزلة الاجنبيين فإذا أعطت الاجنبيين وهي بكر
في بيت أبيها لم تجز عطيتها فكذلك والدتها ووالدها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك
(قال) نعم (قال) وللبكر لا تجوز كفالتها لأنه لا يجوز لها أن تصنع المعروف في مالها
وإنما الكفالة معروف وهي أيضًا لا يجوز لها قضاء في مالها

﴿قلت﴾ في كفالة المرأة ذات الزوج بنير اذن زوجها ۞

﴿قلت﴾ هل تجوز كفالة المرأة ذات الزوج (قال) قال مالك تجوز كفالتها فيما بينها وبين ثلث مالها ﴿قلت﴾ أرايت كفالة المرأة أتجوز أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان لها زوج جازت الكفالة في ثلث مالها وان لم يكن لها زوج فذلك جائز عليها بمنزلة الرجل ﴿قلت﴾ وان كانت بكرًا (قال) لا تجوز كفالتها لانها لا يجوز لها أن تصنع المعروف في مالها وانما الكفالة معروف ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تكفلت بكفالة ولها زوج أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك يجوز ما بينها وبين ثلثها لان كل معروف تصنعه المرأة ذات الزوج فهو في ثلثها والكفالة عند مالك من وجه الصدقة لان مالكا قال في بيع المرأة ذات الزوج دارها أو خادمها أو دابتها جائز على ما أحب زوجها أو كرهه اذا كانت مرضية. في حالها وأصاب وجه البيع (قال مالك) وأرى ان كان فيه عباة كان في ثلث مالها (قال) وان تصدقت وهي مرضية الحال لم يجز لها الا ما بينها وبين ثلث مالها عند مالك (قال مالك) وان تصدقت أو وهبت أكثر من الثلث لم يجز من ذلك شيء لا قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ فهل يجوز بيع المرأة ذات الزوج وشراؤها (قال) قال مالك يجوز شراؤها وبيعها في مالها كله وان كره ذلك زوجها ﴿قلت﴾ فان حابت في بيعها (قال) تجوز عبايتها في بيعها فيما بينها وبين ثلثها عند مالك ﴿قلت﴾ لم لا يجيز مالك كفالتها الا في ثلثها ويجيز بيعها وشراؤها في جميع مالها (قال) لان كفالتها معروف ﴿قلت﴾ والمحابة في الكفالة معروف في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وان كانت غير مرضية الحال (قال) ان كانت سفينة ضميعة في عقلها لم يجز لها من الذي صنعت شيء في هبة ولا شراء ولا غير ذلك أجاز ذلك زوجها أو لم يجزه

﴿قلت﴾ في كفالة المرأة بنير اذن زوجها بأكثر من ثلثها ۞

﴿قال﴾ وقال مالك المحابة. معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على

الثالث قليل ولا كثير لا ثلاث ولا غيره وانما تجوز الكفالة أن لو كانت الثلث فأدنى
 اذا كانت ذات زوج وكانت لا يولى عليها ﴿قلت﴾ وكل ما قلته المرأة ذات الزوج
 من معروف في مالها أو وهبت أو تصدقت أو أعتقت أو تكفلت فكان ذلك
 أكثر من الثلث لم يميز منه قليل ولا كثير في قول مالك (قال) نعم الا أن تكون
 انما زادت الدينار أو الشيء الخفيف فهذا يعلم أنها لم ترده به الضرر فهذا يمضى ﴿قلت﴾
 أرايت هذا الدينار الذي زادته على ثلثها أتمضيه في قول مالك أم ترده وتمضى الثلث
 (قال) بل يمضى وانما أمضيته لانه ليس على وجه ضرر تمضيه ﴿قلت﴾ وهذا
 قول مالك (قال) نعم ولقد كتب رجل من القضاة الى مالك يسأله عن رجل أوصى
 في جارية له ان وسعها اثنتان أن تمتق وان لم يسعها اثنتان فلا تمتق فماذا ترى فيها
 قال أرى فيها كما قال الا أن يكون الذي خسر من ثمنها غير الثلث الدينار والدينارين
 فلا أرى أن تحرم المتقى (قال ابن القاسم) وأرى ان كان الذي زاد على الثلث الشيء
 اليسير ان تفرمه الجارية وان لم يكن ذلك عندها أثبت به ديناً تؤديه الى الورثة
 ﴿قلت﴾ ولم قال مالك اذا تصدقت المرأة بثلثها فأدنى جاز ذلك اذا كانت ذات
 زوج وان زادت على ثمنها أبطل جميع ذلك (قال) لانه اذا كان الثلث فأدنى لم يكن
 ذلك عنده ضرراً وان كان أكثر من الثلث رآه ضرراً أبطل جميعه ولم يميز منه شيء
 ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن امرأة خلفت بمتق رقيقها في شيء أن لا تفعله وهي
 ذات زوج فقلته قال مالك أراها قد حبثت وان كان الرقيق يحملهم الثلث عتقوا وان
 كانوا جل مالها فلزوجه أن يرد جميع ذلك ولا يمتق منهم قليل ولا كثير ﴿قال﴾
 وبلغني عن مالك أنه قال ان مات زوجها أو فارها رأيت أن يمتسهم ولا يسترقهم
 (قال) وهو رأيي ولا تجبر على ذلك بقضاء ﴿قلت﴾ أرايت ولدها ووالدها أمي
 في عطيتها اياهم بمنزلة الاجنبيين في قول مالك (قال) نعم اذا كان لها زوج

﴿في كفالة المرأة ذات الزوج باذن زوجها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أجاز الزوج كفالة امرأته أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم

يجوز ذلك عند مالك اذا كانت مرضية

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يقتري ❦

❦ مالها كله بغير اذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت المرأة اذا تكفلت عن زوجها بما يقتري فيه جميع مالها ولم يرض الزوج أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يجوز لا ثلث ولا غيره ❦ قلت ❦ الثلث لم لا يجيزه (قال) لان مالكا قال ما تصدقت به المرأة ذات الزوج أو أعتقت أو وهبت مما هو أكثر من الثلث فلا يجوز منه ثلث ولا غيره (قال مالك) والحالة معروف من المرأة ذات الزوج فلا يجوز لها اذا زادت على الثلث قليل ولا كثير لا ثلث ولا غيره وانما يجوز أن لو كانت الكفالة الثلث فأدنى ❦ قال سحنون ❦ لانها اذا جاوزت ما أذن لها فيه صارت كالملحجور عليه والمضروب على يديه وكانت في حالها كحال المولى عليه

❦ في كفالة المرأة عن زوجها بما يقتري مالها باذن زوجها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن امرأة تكفلت لرجل بزوجها (قال) قال مالك عطية المرأة للزوج المال جائز عليها وان أحاط ذلك بمالها كله وكفالتها في جميع مالها وان أعطته أكثر من ثلثها فذلك جائز وان بلغت جميع مالها (قال مالك) وكذلك كفالة المرأة زوجها اذا كانت مرضية ❦ قلت ❦ أ رأيت مالكا لم يجوز عطيتها للزوج المال كله وجعله خلاف غيره من الناس اذا لم تكن سفية في حالها (قال) لان الرجل انما يتزوج المرأة لمالها ويرفع في صداقها لمالها فهو خلاف غيره في هذا انما أعطها ما يراه على بضعها ومالها ❦ سحنون ❦ ألا ترى أنه جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها أو لا ترى أن شهادة الزوج لا تجوز لها ومالها غير ماله ورأى أهل العلم من أهل الحجاز أن تبلغ بمطيتها الثلث بغير أمر الزوج (وكان الخزومي) يقول فان جاوزت الثلث لم يبطل الثلث كالمرضى بوصى بأكثر

من ثلثة فجوز من ذلك الثلث (وقال) غير المخزومي ليست كالمريض أبجاز عمر بن الخطاب وصية غلام يفاع وأبجاز ذلك أبان بن عثمان وأبجازه الناس وليس يجوز عطيته في صحته في قليل من ماله ولا كثير فحكم المريض غير حكم الصحة فاتبنا في هذا أثر من مضى من أئمة الهدى الذى مضى العمل به ببلد الرسول صلى الله عليه وسلم من أئمة الهدى

﴿ في كفالة المرأة عن زوجها ثم تدعى أنه أكرهها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن امرأة تكفلت لرجل زوجها ثم قالت بعد ذلك أكرهني أقبل قولها أم لا (قال) قال مالك عطية المرأة لزوجها المال جائز عليها وإن أحاط ذلك بمالها كله وكفالتها في جميع مالها وإن أعطته أكثر من ثلثها فذلك جائز وإن بلغت جميع مالها (قال مالك) وكفالة المرأة لزوجها إذا كانت مبرؤية حالها فهي جائزة وإن ادعت ألا كراه في العطية إذا أعطته زوجها لم تصدق فكذلك الكفالة إلا أن يعلم ذلك وتقوم عليه بنته فيسقط عنها كما سقطت عطيتها على الأضراء

﴿ في كفالة المرأة الأيم غير ذات الزوج ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت كفالة المرأة أئبجوز في قول مالك أم لا (قال) قال مالك إذا لم يكن لها زوج فذلك جائز عليها بمنزلة الرجل ﴿ قال ﴾ وقال مالك في التي ليس لها زوج تجوز كفالتها في جميع مالها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن كانت المرأة أيمًا لا زوج لها فتكفلت بكفالة أئبجوز ذلك عليها (قال) نعم عند مالك لأن معروفها جائز إذا كانت لا بولى عليها

﴿ ثم كتاب الكفالة بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصل الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وفيه كتاب الحوالة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الحوالة ﴾

﴿ في الرجل المحتال يموت وعليه دين فيريد الذي أحيل ﴾

﴿ أن يرجع على الذي أحاله بحقه ﴾

﴿ قات ﴾ أ رأيت الحوالة أ يكون للذي احتال بحقه على رجل ان مات بهذا المحتال عليه فلم يجد عنده شيئاً أ يكون للذي له الحق أن يرجع على الذي أحاله بحقه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كانت احالة الذي أحاله وله على المحتال عليه دين ولم يفره من فلس عليه من غريمه الذي أحاله عليه فلا يرجع عليه (قال) قال مالك وان كان غره أو لم يكن له عليه شيء فإنه يرجع عليه اذا أحاله وليس له على الذي أحال عليه دين فانما هي حوالة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق النبي ظلم ومن أتبع على ملي فليتبع ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال اذا أحال الرجل رجلاً بحق له على رجل فرضي أن يحتال عليه فليس له ان أفلس المحتال عليه قبل الذي أحاله شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل أحال على رجل فلم يحل الحق حتى أفلس قال ابن شهاب اذا أحاله فأبرأه فليس له شيء مفلساً كان أو ملياً

﴿ في الرجل يحتال بدينه على رجل فيموت المحيل قبل ﴾
 ﴿ أن يقبض المحتال دينه فيريد غرماء المحيل ﴾
 ﴿ أن يدخلوا على المحتال في غرمه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يحيل الرجل على أحد بما له عليه وللرجل الذي أحال عليه دين فأت الذي أحال عليه دين من قبل أن يقتضى المحتال دينه أي يكون لغرماء الذي أحال في هذا الدين الذي على المحتال عليه شيء ثم يكون الرجل الذي احتال به أولى من غرماء المحيل وإن لم يكن قبضه (قال) إذا أحاله على رجل وله على المحتال عليه دين فالحال أولى بما على المحتال عليه لأنه قد صار يشبه البيع ألا ترى أنه لا يرجع على الذي كان عليه الاصل بدينه إن توى ما على المحتال عليه فهو أولى به من غرماء الميت لأن الذي أحاله حين أحاله سقط ما كان له على المحتال عليه من دين وصار ذلك الدين الذي أحيل عليه وحازه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) ثم

﴿ في الرجل يحيل الرجل على الرجل وليس ﴾
 ﴿ له عليه دين فيرضى المحتال أن يرثه من الدين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إن أحالني غريم لي على رجل وليس للغريم على هذا المحتال عليه مال وشرط الذي عليه الاصل أنه يرى من المال الذي عليه أو قال الذي له الحق أحلني على فلان وأنت برىء من المال الذي عليك (قال) لم أسمع من مالك فيه الا ما أخبرتك في الحوالة إذا لم يكن على المحتال عليه الذي أحال عليه دين قائدا هي حالة والحوالة عند مالك تبرئه إذا كان له على الذي أحال عليه دين فأرى في مسألتك أنه إذا علم أنه ليس له عليه دين فرضى بأن يحتال عليه وأبرأه من ذلك أنه لا يرجع عليه ويؤخذ هذا بما أقر به وإن كان لم يعلم فله أن يرجع ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن مالك في رجل كان له على رجل حق فلزمه فتحمل له رجل من الناس فتقال أنا لك بمالك فخرق ذكر الحق عنه وأطلبني بما عليه من غير أن يكون تحوله عليه بحق كان للغريم حالة فشق

صحيافته وأشهد عليه وصار يطلبه بحقه حتى أفلس أو مات ولم يترك وفاء (قال) يرجع صاحب الحق الى غريمه الاول لان المتحمل انما هو رجل وعد رجلا أن يسلفه ويقضي عنه فهو لا يثبت له على صاحبه حتى يقضي غريمه عنه . ومما يبين لك ذلك أن غرما للفلس الجميل لو قالوا للذي تحمل عنه هلم هذا الذي تحمل به صاحبنا عنك نقسمه لم يكن لهم ذلك ولم يكن على هذا الذي تحمل عنه أن يؤخذ ماله بغير شيء أخذه ولا قضى عنه فكل شيء كان من الحالة فهو يرجع ولكن ما كان من الحول فهو الذي يثبت وذلك أن يكون للرجل على الرجل ذهب ويكون للذي عليه الذهب على رجل آخر ذهب مثل تلك الذهب فيحمل الذي عليه الذهب غريمه الذي يطلبه على الذي عليه الحق فيحتال صاحب الحق على غريم صاحبه فيفلس فذلك الذي لا يرجع ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت أن أقالني على رجل ليس له على ذلك الرجل الذي أقالني عليه دين أيكون لي أن أخذ الذي أقالني عليه بحق أو أخذ الذي احتلت عليه (قال) قال مالك كل من أقال على رجل ليس له على الذي أقال عليه دين قائما هي حالة سبيله سبيل ما وصفت لك في الحالة

﴿ قلت ﴾ في الرجل يكتري الدار بمشرة دنانير ويحميله بها ﴿ قلت ﴾ على رجل ليس له عليه دين ﴿

﴿ قلت ﴾ رأيت أن استأجرت داراً سنة بمشرة دنانير على أن أحمله بها على رجل ليس له عليه دين (قال) لا بأس بهذا عند مالك لان الحوالة هاهنا انما هي حالة لان كل حوالة لا يكون فيها للمجمل على المحال عليه دين قبل ذلك فليست بحوالة وانما هي حينئذ حالة فلا بأس أن يكره الدار على أن يتحمل له فلان بالكراء فهو ان أخذ الكراء من الذي أسكرى منه الدار والارجع به على الجميل ان أفلس متكارى الدار ﴿ قلت ﴾ ولا يكون له أن يرجع على الجميل الا أن يفلس المتكارى أو يموت ولا يترك شيئاً (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

❦ في الرجل يكتري الدار من رجل بعشرة دنانير نقداً ثم يحمله ❦
❦ بالكراء قبل أن يسكن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن استأجرت داراً من رجل سنة بعشرة دنانير نقداً ثم أحلتها
بالكراء قبل أن أسكن (قال) لا بأس بذلك

❦ في الرجل يكتري الدار بعشرة دنانير ولا يشترطوا النقد ❦
❦ ثم يحمله بها على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن أكتريتها بعشرة دنانير ولم يشترط أنها نقد وأحلتها بها على
رجل لي عليه دين (قال) لا خير في ذلك لأنه يفسخ ديناً عليه لم يحل في دين قد
حل أو لم يحل ولو كان كراؤهم بالنقد وإن لم يذكروه كان بمنزلة ما اشترطوا فيه
النقد ويجوز ذلك

❦ في الرجل يكتري الدار والاجير على أن يحمله بالكراء ❦
❦ على رجل له عليه دين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن تكاربت داراً بدين لي على رجل أيسلح ذلك (قال) سألت
مالكا عن الرجل يكتري الاجير يعمل له سنة بدين له على رجل يحمله عليه يكون
ذلك الدين اجارته (قال) لا بأس به وقد كان بعض أصحابنا أخبرنا عنه أنه يميزه
وذلك إذا كان الذي عليه الحق حاضراً وأحاله عليه كان الدين الذي على الرجل حالا
أو إلى أجل إذا شرع في السكنى

❦ في الرجل يبيع عبده ويحبل غريمه له على المشتري ثم يستحق ❦
❦ العبد قبل أن يفرم المشتري الثمن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن يمت عبداً لي بمائة دينار ولرجل غلي بمائة دينار فأحلت الذي
له على الدين على هذا الذي اشتري العبد مني فاستحق العبد أيكون على المشتري

أن يفرم المائة للذي أحلته عليه بها (قال) نعم يفرمها ويرجع بها عليك لان العبد قد استحق من يديه ﴿قلت﴾ ولم جعلته يفرمها وقد استحق العبد من يديه (قال) لانها صارت ديناً للطالب حين أحاله عليه المطلوب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغنى عن مالك

في المكاتب يحيل سيده بكتابه على مكاتب له

﴿قلت﴾ أرايت لو أن مكاتباً لي أحالني على مكاتب له بالكتابة التي لي على مكاتبتي أتجاوز هذه الحوالة أم لا (قال) لا أراها حوالة الا أن يكون السيد بت عتق مكاتبه ورضى بذلك منه فإنه يمتق وإن عجز مكاتبه رجع مملوكاً لسيد المكاتب الأعلى ولم يكن له أن يرجع على المكاتب الأعلى لان الحوالة كالبيع وتمت حرية المكاتب الأعلى وإن كان لم يبت عتقه وإنما أخاله مكاتبه على مكاتبه فالحوالة هاهنا باطل

في المكاتب يحيل سيده بكتابه على رجل أجنبي

﴿قلت﴾ أيجوز لي أن أحتال بكتابة مكاتبتي على رجل أجنبي أو أكتبه على أن يضمن لي كتابته عنه فيره في قول مالك (قال) قال مالك كل حوالة يحتال بها رجل على رجل وكان للمحيل على المحتال عليه دين فإن الحوالة جائزة وهي حوالة وإن لم يكن له عليه دين فأحاله فأنما هي حمالة وليست بحوالة وإن أفلس هذا الذي أحيل عليه رجع على الذي أحاله بدينه فالمكاتب إذا أحال سيده على رجل أجنبي فإن كان للمكاتب على ذلك الرجل دين فالحوالة جائزة وإن لم يكن له عليه دين فأنما هي حمالة ولا تجوز الحمالة لسيد المكاتب بكتابة مكاتبه وهي باطل عند مالك لأنه لم يتحمل السيد بأصل دين له لان كتابة المكاتب ليست بدين للسيد على المكاتب ألا ترى أنه لا يضرب بالكتابة مع غرماء المكاتب ﴿قلت﴾ فإن كان للمكاتب على هذا الذي أحال سيده عليه دين فرضي سيده بالحوالة عليه أيمتق المكاتب مكانه أم لا (قال) لا تجوز الحوالة اذا كانت الكتابة لم تحل ﴿وقال غيره﴾ يمتق مكانه وتجوز الحوالة

لان ما على المكاتب ليس بدين ثابت وانما هو كانه قال لمكاتبه وعليه دنائير الى أجل
 فيجبل له عتقه على دراهم الى أجل أو حالة فنكاته لم يكن له على مكاتبه شيء وانما صار
 عتيقا بالذي أخذ منه ألا ترى لو أن رجلا قال لعبده ان جثتي بألف درهم فأنت حر
 ثم قال له ان جثتي بمائة درهم فأنت حر أو قال له ان جثتي بشرة دنائير فأنت حر فان
 جاء بها كان حرا ولم يقل له فسخت ديننا كان لك في أقل منه أو بعت دراهم بدنائير
 انما هذا رجل أعتق عبده بما أخذ منه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فان كانت الكتابة قد
 حلت فأحاله بذلك على رجل للمكاتب عليه دين لم يحل بعد (قال) ذلك جائز وأري
 أن يعتق مكانه ﴿قلت﴾ أرايت اذا كان نجم المكاتب لم يحل للمكاتب دين على
 أجنبي قد حل فأحال سيده بذلك لم لا يجوز والمكاتب لو عجل كتابته قبل حلول
 الاجل جاز ذلك (قال) انما يجوز لو اتضاه فأوفاه السيد فأما اذا أحاله ولم يقبضه فانه
 لا يجوز لان هذا ذمة بذمة ﴿قال سحنون﴾ وربا بين السيد ومكاتبه ألا ترى لو أن
 رجلا كان عليه دين لم يحل فأحال غيره على رجل عليه دين قد حل ان ذلك لا يجوز
 فكذلك المكاتب وأما اذا كانت الكتابة قد حلت والدين الذي للمكاتب لم يحل
 فأحال سيده بذلك فهو جائز فان كان هذا الذي أحاله به السيد انما هو نجم من نجوم
 المكاتب كان المكاتب برئ من هذا النجم اذا كان النجم الذي على المكاتب قد حل
 فان كان النجم الذي أحاله به المكاتب هو آخر نجومه وكان للمكاتب على الذي أحاله
 عليه دين فالمكاتب حر ﴿قلت﴾ ولم كرهت للسيد أن يحتال بكتابة مكاتبه
 على رجل للمكاتب عليه دين اذا لم تحل الكتابة (قال) لان مالك كره للسيد أن
 يبيع كتابة مكاتبه من رجل أجنبي بمرض أو بشيء ذلك الى أجل من الآجال وانما
 وسع في هذا فيما بين السيد وبين مكاتبه فلما كره مالك هذا بين سيد المكاتب
 وبين الأجنبي من قبل أنه دين بدين كرهنا الحوالة أيضا اذا كانت الكتابة لم تحل
 لانه دين بدين ﴿وقال غيره﴾ انما كره من قبل الربا بين السيد وبين مكاتبه لان
 المكاتب لم يأخذ بذلك في نفسه عتقا تمجله الا ما أراد من الرمح في بيع ذمة بما عليه

نما لم يحل عليه (قال) وقال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من
 وجه الدين بالدين فهذا انما ترك ذمة مكاتبه على أن جعل دينه في ذمة هذا الاجنبي
 (قال) وقد أخبرتك أن مالكا كره أن يكتب الرجل عبده بطعام ثم يبيعه من أجنبي
 فمن الناس قبل أن يستوفى الطعام ﴿قال﴾ فقلت لمالك أبيه من المكاتب ويؤخره
 باليمن بمرض أو بغير عرض (قال) نعم (قال مالك) فكل ما كان بين المكاتب وسنده
 من هذا فليس هو ديناً بدين وما كان بين السيد وبين أجنبي من بيع كتابته مكاتبه
 بمن لا يتعجله فهو وجه الدين بالدين اذا كان مما يجوز بيعه به من الاجنبي وان تعجله
 من الاجنبي فهو جائز وأما من المكاتب اذا تعجل عتقه فلا بأس بما باعه به ان
 كانت كتابته ذراهم لم تحل فباعها بدنانير نقداً أو الى أجل أو كانت كتابته بطعام
 فباعه بمرض أو بدنانير أو بدراهم أو بطعام غيره نقداً أو الى أجل فلا بأس به

﴿تم كتاب الحوالة بحمد الله وعونه وبه يتم الجزء الثالث عشر﴾
 ﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويليه كتاب الرهن وهو أول الجزء الرابع عشر﴾

